

فوسوعة مصر الحديثة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

وزارة الثقافة

مصر

بالتعاون مع

World Book Inc.

a Scott Fetzer company

Chicago London Sydney

الاستشارات الفنية :

Jane Wightwick

Gaafar & Wightwick

Advertising Marketing and Publishing Services
47 A High Street, Chinnor, Oxfordshire, OX9 4DJ,
England.

Tel.: 1844-352513 / 354462

Fax.: 354329

©1996 World Book Inc.

All rights reserved

This volume may not be reproduced in whole or
in part in any form without written permission
from the publisher.

World book Inc.

525 West Monroe

Chicago, IL, 60661

U.S.A

ISBN 0-7166-9950-8

Printed in Singapore

حقوق الطبع ١٩٩٦ ورلد بوك انك

جميع الحقوق محفوظة

يحضر إعادة إنتاج الكتاب كليا أو جزئيا بأى شكل

كان دون إذن كتابى مسبق من الناشر .

World Book Inc.

525 West Monroe

Chicago

U.S.A

ISBN 0-7166-9950-8

إدارة التحرير :

رئيس التحرير :

الاستاذ الدكتور : سمير سرحان

أستاذ الأدب الإنجليزي

كلية الآداب - جامعة القاهرة

رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب

النشر :

John E. Frere

President

World Book International

Michael Ross

Vice President, Publishing

World Book International

Sandy Van den Broucke

Randi Park

Printing and Post-Production

إدارة المشروع :

انس الفقى

رئيس المجموعة الثقافية بالقاهرة

إدارة الإنتاج :

مستشار الإنتاج : مودى حكيم

مدير الإنتاج : شريف مودى حكيم

نائب مدير الإنتاج : مجدى نصيف حبيب

حقوق التوزيع بجمهورية مصر العربية

المجموعة الثقافية بالقاهرة

٦ شارع سمير مختار - أرض الجولف

مصر الجديدة - القاهرة

تليفون : ٤١٨٣٢٩٧

فاكس : ٦٧٧٣٧٢

قام بالجمع التصويرى والإخراج والتجميعات الفنية :

M. Graphic International

١ شارع أمريكا اللاتينية

جاردن سيتى - القاهرة

جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٥٤١٨٠٠

فاكس : ٣٥٤٩٣٣٥

فُسُوعَةُ مُصِرِّ الْحَدِيثَةِ

المجلد الثاني

الاقتصاد

المحرر

أ.د. عبد المنعم راضي

رئيس قسم الاقتصاد

كلية التجارة - جامعة عين شمس

شكر وعرفان
يتقدم كلاً من
الهيئة المصرية العامة للكتاب
والناشر
ورلد بوك إنترناشيونال
بجزيل الشكر والتقدير والعرفان

للسيدة الفاضلة
سوزان مبارك

على ما تفضلت به من
رعاية لمشروع موسوعة مصر الحديثة
والتي لولا جهودها الخلاقة
ولإشرافها الدقيق واهتمامها العميق
لما كتب لهذا المشروع العملاق أن يرى النور



. انطلاقا من أهمية المعرفة الواعية بحركة التاريخ وتواتر أحداثه وما يرتبط بها من تسجيل للتطور الحضارى للأمم، أقدمنا على إعداد هذه الموسوعة الكبرى عن مصر الحديثة والمعاصرة (١٩٥٢-١٩٩٦) والتي طوَّفنا فيها بين مختلف جنبات التاريخ المصرى، وتشتمل على كل نواحي الأنشطة الثقافية والسياسية والاقتصادية والاستثمارية والتعليمية والصناعية والاجتماعية والسياحية. . الخ فضلا عما تزخر به مصر من نهضة ذات ثقل دولى فى الفترة الآتية والحضارية معا. . وجميعها جديرة بالملاحظة والتحليل التأملى لتكون

بمثابة رؤية بانورامية أمام مختلف الأجيال فى مصر والعالم العربى والخارجى على السواء .

وهذا العمل الموسوعى الضخم يستمد روحه من نبض الحضارة المصرى ويتسق مع الفلسفة البرائدة فى حركة التأليف والنشر لدى الهيئات والمؤسسات العريقة فى العالم وتدعمها الحكومات وتتضافر من أجلها مختلف الجهود والتخصصات، ومن هذا المنطلق نضطلع بدورنا هذا، يشاركنا فى هذا الإنجاز نخبة من كبار المتخصصين والمفكرين والعلماء فى شتى المجالات .

وهذا المشروع الذى تنفذه الهيئة المصرية العامة للكتاب بالتعاون مع مؤسسة World Book Inc. العالمية، يترجم رؤيتنا لرسالة المعرفة والثقافة حيث أنه يمثل مبادرة حضارية لمشروع كبير أخذناه على عاتقنا، لا نزعم له الكمال شأن أى جهد بشرى ولكن نأمل أن يلبي كل الاحتياجات خاصة فى ضوء أهدافنا بأن تمثل هذه الموسوعة رافدا أساسيا فى التأصيل العلمى والتوثيقى والتحليلى فى ضوء ما توافر لها من كم معرفى هائل .

ولما كانت هذه الموسوعة ضمن ما تهدف إليه أن تقدم البنية الأساسية المعلوماتية عن مصر فى تحركها النشط وثقلها السياسى والاقتصادى والحضارى والثقافى فى هذه الفترة المزدهرة التى نعيشها فأنا نأمل أن تكون هذه الموسوعة خيطا متماسكا فى نسيج الحضارة الإنسانية، وأن تعتبر جسرا بناءً فى حوارنا الثقافى مع الحضارات الأخرى .

سوزيه بارل

الاقتصاد المصرى فى مجموعه كانت تتأثر سلبا وإيجابا باتجاهات تلك العلاقة .

وبالإضافة إلى ذلك ، يمكن القول إن النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية كانت تتأثر إلى حد ما بدورها بالتطورات العالمية سواء من ناحية الأيدولوجيات السائدة ، واتجاهاتها الفكرية ، أو من ناحية نماذج النمو والتنمية المطبقة .

وفى ضوء كل ذلك ، ليس من العسير أن نجد أن تطور الاقتصاد المصرى خلال الفترة من ٦٩٥٢ إلى ١٩٩٥ انقسم إلى عدة مراحل . تميزت كل مرحلة بسمات وخصائص مختلفة عن المرحلة التى تليها ، بل إن أداء الاقتصاد المصرى اختلف فى كل مرحلة ، سواء الأداء على مستوى القطاعات ، أو التغيرات الاقتصادية ، بل حتى فى معاملاته مع العالم الخارجى ، ومن هنا اختلفت طبيعة المشكلات الاقتصادية التى واجهها الاقتصاد المصرى ، نظرا لاختلاف المراحل التى مرّ بها فى سماتها وخصائصها وتأثيراتها .

وفى ضوء ما سبق يمكن تقسيم تطور الاقتصاد المصرى إلى ست مراحل :

* **المرحلة الأولى:** شملت الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٠ ويمكن أن يطلق عليها مرحلة إعادة التوزيع .

* **المرحلة الثانية:** شملت الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٦ ، ويمكن أن يُطلق عليها مرحلة التخطيط الشامل .

* **المرحلة الثالثة:** شملت الفترة من ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ، ويمكن أن يُطلق عليها مرحلة اقتصاديات الحرب .

* **المرحلة الرابعة:** شملت الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨١ ، ويمكن أن يطلق عليها مرحلة الانفتاح الاستهلاكي .

* **المرحلة الخامسة:** شملت الفترة من ١٩٨٢ -

تطور النظم والسياسات

الاقتصادية خلال المرحلة

منظور شامل

إن من يتتبع تطور الاقتصاد المصرى خلال المرحلة من عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٩٥ يرى التغير الواضح فى النظم والسياسات الاقتصادية عبر فترات متعددة . لقد تطورت النظم والسياسات من حرية اقتصادية متفاوت فيها توزيع الدخل إلى اقتصاد يغلبه التوزيع قبل الإنتاج . ثم إلى اشتراكية موجهة وملكية عامة غالبية إلى نظام مختلط به انفتاح وتحرر فى قطاعات وبه تخطيط وتدخل حكومى فى قطاعات أخرى ، ثم إلى مزيد من آليات السوق والتحرر الاقتصادى .

والملاحظ أيضا: أن النظم والسياسات الاقتصادية المطبقة خلال هذه المرحلة لم تكن بعيدة أو منفصلة عن التطورات السياسية والاجتماعية ، بل كانت هناك علاقة تأثير متبادلة بين التطورات فى كل اتجاه .

ومن ناحية أخرى ، كانت النظم والسياسات الاقتصادية المطبقة ذات علاقة وطيدة باستراتيجية التنمية المتبعة بل إن معدلات أداء

١٩٩٠، ويمكن أن يُطلق عليها مرحلة العودة إلى التخطيط والانفتاح الإنتاجي.

* **المرحلة السادسة:** شملت الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥، ويمكن أن يُطلق عليها مرحلة الإصلاح الجذري الشامل والتحرر الاقتصادي.

ولا يخفى ما يحمله هذا التقسيم إلى المراحل الست المشار إليها من دلالات مهمة تساعد كثيرا في تفهم التحليل الخاص بالموضوعات المختلفة التي تشملها باقي جوانب الموسوعة. بل إن هذا التقسيم يعتبر الإطار والخلفية التي يقوم عليها التحليل في كل موضوع من الموضوعات.

ونظرا للأهمية الكبيرة لتلك المراحل المختلفة بما لها من انعكاسات وآثار، فإنه يمكن إلقاء الضوء على خصائص وسمات كل مرحلة وعلى الأخص من منظور النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية المتبعة، وما احتوت عليه من تغيرات وتطورات.

أولا: مرحلة إعادة التوزيع

(١٩٥٢ - ١٩٦٠)

يعتبر عام ١٩٥٢ نقطة التحول في الاقتصاد المصري بل في التاريخ المصري كله. وذلك بقيام ثورة يوليو التي لم تكن انقلابا عسكريا، كما يبدو في ظاهره عندما قامت، بل كانت في جوهرها ثورة للتصحيح وإحداث تحول في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. غير أن الثورة لم تسلك أو تحمل عندئذ أي أيديولوجية فكرية محددة، وإنما ملكت مجموعة من الأهداف العامة المجردة من أي نظم أو سياسات أو استراتيجيات محددة. ولعل ذلك ما أكدته الميثاق الوطني فيما بعد عندما ذكر أن المبادئ لم تكن إلا دليلاً للعمل يمثل عمق الإرادة الثورية في إحداث

التغيير^(١). ولهذا خضعت النظم والسياسات الاقتصادية لآليات التجربة والخطأ. ورغم ذلك فقد اتسمت تلك المرحلة منذ بدايتها بل ومع قرب نهايتها بسمات وخصائص تؤدي بنا أن نطلق على النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية التي اتبعت أنها كلها كانت تصب في اتجاه واضح نحو «إعادة التوزيع: بما يتضمن ذلك من إعادة توزيع الموارد، حتى لو أدى ذلك إلى الانتقال من النظام الاقتصادي الحر الذي يجذب تشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الرائد في عملية التنمية الاقتصادية^(٢)، إلى النظام الاقتصادي الذي يقوم على تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ويصبح اقتصادا موجهًا، ويتحول القطاع العام إلى أن يصبح مع نهاية تلك المرحلة إلى القطاع القائد لعملية التنمية.

ويمكن أن نلاحظ هذا التحول بل وشكل تلك المرحلة من خلال عدد من الخصائص والسمات والتحويلات لعل من أهمها:

١- يبرز بحق اتجاه «إعادة التوزيع» مع بداية تلك المرحلة، عندما قام النظام الثوري بسن قانون للإصلاح الزراعي في سبتمبر ١٩٥٢، أي بعد ستة أسابيع فقط من الثورة، وكان هدف الإصلاح الزراعي هو تصحيح سوء توزيع الملكية الزراعية باعتبارها أحد المظاهر الرئيسية لازدياد الفقر^(٣). ولا يعدو الإصلاح الزراعي إلا أن يكون حلقة رئيسية من حلقات إعادة توزيع الدخل والثروة. حيث من المفروض أن الإصلاح الزراعي يؤدي إلى تحويل رأس المال إلى الصناعة بدلا من الزراعة، كما أن استصلاح الأراضي يؤدي إلى زيادة المساحة المتاحة لإعادة التوزيع، وبالتالي إلى زيادة عدد المتفعين بها، كما كان من المتوقع أن يسهم الإصلاح الزراعي والاستصلاح والتصنيع بطرق مختلفة إلى تحقيق زيادة في العمالة والتوظيف، وبالتالي إلى نمو الدخل

الاقتصادى بداية من تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ وانتهاء بعمليات التمهيد التى تمت، وبخاصة تمهيد البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية عام ١٩٥٧، بل شهد هذا العام تجسيد برنامج التصنيع الذى تم العمل به فى ١٩٥٧. كما تخلل هذه الفترة إقامة المؤسسات العامة وتفسيرات عديدة لشعار الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، وغيرها من الأحداث التى أدت إلى وصف هوية النظام الاقتصادى فى تلك الفترة بأنه اقتصاد موجه.

٤- ومع تزايد تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بدأ الانتقال والتحول السريع نحو نظام التخطيط الشامل فقد تم فى مارس ١٩٥٥ تشكيل «لجنة التخطيط القومى» لصياغة مشروع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتم فى يناير ١٩٥٧ إنشاء هيئة جديدة تحمل نفس الاسم، وألغى رسمياً مجلس الإنتاج القومى ومجلس الخدمات العامة، وأنشئ فى نفس الوقت «المؤسسة الاقتصادية» وهى هيئة عامة تتولى مصالح الحكومة فى القطاع المختلط، وأسفرت الجهود عن وجود خطة التصنيع الأولى فيما سمي بمرحلة التخطيط الجزئى. وكلها جهود كانت نواة لبداية الدخول فى المرحلة التالية من الاقتصاد المصرى الذى بدأ يستعد لدخولها بمجموعة من النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية مغايرة إلى حد كبير لتلك النظم والسياسات الاقتصادية والاستراتيجية التى طبقت مع بداية تلك المرحلة وحتى منتصفها تقريباً.

ففى البداية نجد نظاماً وسياسات اقتصادية تتجه إلى الحرية الاقتصادية وآليات السوق ودور قائد للقطاع الخاص، وفى النهاية نجد نظاماً ومبادئ اقتصادية تتجه إلى الاقتصاد الموجه والتدخل الحكومى المتزايد فى النشاط الاقتصادى ودور قائد للقطاع العام^(٥).

ومن ثم إلى مساواة أكبر، ولم يكن القرار بإنشاء السد العالى إلا خطوة فى هذا الاتجاه.

٢- بدأ الاتجاه يزداد نحو بلورة سياسة للتصنيع وإقامة صناعات تستوعب المزيد من العمالة فى إطار «إعادة التوزيع». وهنا يمكن ملاحظة أن حكومة الثورة، قامت باستبدال اللجنة الاقتصادية الاستشارية بمؤسسة جديدة أطلق عليها اسم «المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى» فى أواخر عام ١٩٥٢ بالقانون رقم ٢١٢ وقد طلب منه القيام بدراسة المشروعات الأساسية فى جميع القطاعات وأن يضع بصورة أساسية سياسات لتنمية الصناعة. وأعطى المجلس سلطة تنفيذ المشروعات إما مباشرة وإما بالاشتراك مع الوزارات أو القطاع الخاص، وقد أعطى مهلة قدرها اثنا عشر شهراً لتقديم برنامج ثلاث السنوات.

ولقد بدأ الاستثمار العام الحكومى المباشر، تحت إشراف مجلس الإنتاج القومى بإنشاء شركة الحديد والصلب فى حلوان ١٩٥٤ بالمشاركة مع شركة ديماج الألمانية الغربية للصلب وأوصى بإنشاء مصنع السماد فى أسوان (كيما). وجمع المجلس القومى للإنتاج بين المستثمرين المصريين والفرنسيين فى مشروع مشترك لصناعة الكابلات الكهربائية، وأوليت صناعة البترول والكهرباء اهتماماً خاصاً، وتم إنشاء مصفايتين عام ١٩٥٤، كما استؤنف العمل فى إنشاء محطتين للكهرباء فى عام ١٩٥٣^(٤). ويلاحظ أن الاتجاه فى أربع السنوات الأولى أو الخمس للثورة، فيما يتعلق بالسياسات والنظم المطبقة، يهدف كله إلى خلق الأوضاع التى تؤمن الازدهار للقطاع الخاص، وكان الطابع السائد لتدخل الدولة هو الشركات المختلطة والتركيز على الصناعات الثقيلة وإنشاء المرافق الأساسية.

٣- غير أنه مع نهاية عام ١٩٥٦، حاولت الدولة أن تتدخل بشكل كبير فى النشاط

ثانياً: مرحلة التخطيط الشامل (١٩٦٠-١٩٦٦)

تتلخص في موالاة تغير شكل توزيع الدخل والثروة في صالح كاسبى الاجور والفئات الاجتماعية الاقل دخلا، مع محاولة تحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية ومن ثم فقد قامت استراتيجية التنمية على عدد من الأسس والمحاور ولعل أهمها:

١- أن يكون هناك قطاع قائد لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو القطاع القائد، من خلال إعداد الصناعات التحويلية بالمواد الخام اللازمة لإقامة تلك الصناعات. ويكفى الإشارة إلى أن الصناعات الغذائية كانت تحصل على ٩١٪ من مستلزماتها الزراعية محليا عن طريق القطاع الزراعى عام ١٩٦٦^(٨)، بالإضافة إلى أن القطاع الزراعى كان عليه القيام بإعداد قوة العمل الصناعية بالسلع الغذائية المنخفضة السعر والمتزايدة الكمية من خلال القيود السعرية وسياسة الدعم العيني^(٩). من منطلق أن قطاع الصناعة

ويُطلق على هذه المرحلة أيضا مرحلة التحوّل الاشتراكي وبداية التخطيط الاقتصادى القومى الشامل^(٦). حيث يلاحظ أنه مع بداية الستينيات كانت كل الظروف تهيأ لبداية مرحلة التطبيق الاشتراكي بنظمها وسياساتها وتوجهاتها الجديدة، والذي صورته القيادة السياسية بأنه الطريق الأوحّد لحل المشكلة الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى ومن ثم ظهور مفهوم «حتمية الحل الاشتراكي» و«الاشتراكية العربية» وقد كان هذا التحوّل متلازما مع تنفيذ أول خطة خمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) استهدفت زيادة الدخل القومى بنسبة ٤٣٪ غير أن ما تحقق لا يتجاوز نسبة ٣٨٪ أى بنسبة ٨٦٪ من الزيادة المستهدفة^(٧) ولذلك أُطلق عليها مرحلة التحوّل الاشتراكي وبداية التخطيط الشامل.

وكانت الأهداف الاستراتيجية لتلك المرحلة

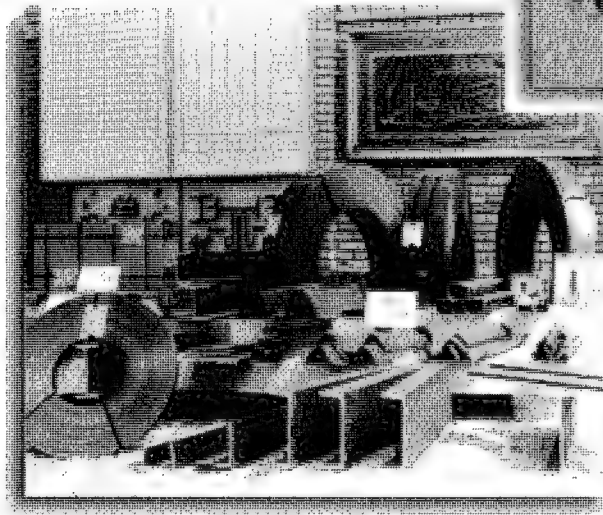


شركة الحديد والصلب المصرية

الأجور منخفضة نسبياً، على أساس تحقيق زيادة في معدلات الادخار المحلي وهو ما عني التحكم في الاستهلاك الكلى.

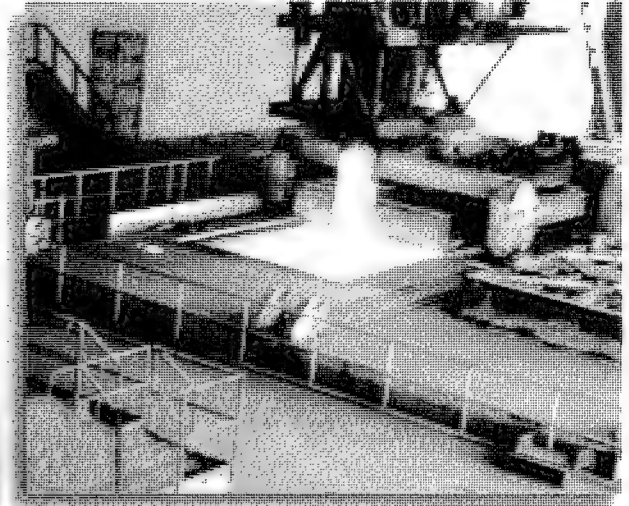
٣- وتشير الدلائل إلى أن حركة التأميمات الكبرى كان أساسها تدعيم فكرة القطاع القائد، كما رآها صانعو السياسة الاقتصادية حتى لو كان ذلك يعنى تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادى من خلال القطاع العام والتوسع فيه.

ومما يشير إلى تزايد دور القطاع العام خلال تلك المرحلة أن الاستثمارات الإجمالية له بلغت حوالى ٩٣,٤٪ من إجمالى الاستثمارات المنفذة عام ١٩٦٥/٦٤ بينما كانت استثمارات القطاع الخاص ٦,٦٪ فقط وتركزت هذه النسبة الصغيرة فى الزراعة والإسكان^(١١).



٤- ويلاحظ أن النظم والسياسات الاقتصادية رسمت ووجهت نحو تحقيق الأهداف العامة لاستراتيجية التنمية، فقد صدرت قوانين يوليو الاشتراكية وما تحتويه من إجراءات تخص تحديد الأجور وساعات العمل والتوظيف والعمالة، وتحديد الإيجارات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وقوانين الإصلاح الزراعى، بالإضافة إلى التدخل المباشر وغير المباشر فى تحديد الأسعار وسعر

سيقوم بامتصاص فائض العمالة الزراعية، وفى إطار اختيار سياسية الإحلال محل الواردات فى مجال التصنيع كان للقطاع الزراعى المساهمة فى عملية تمويل التنمية سواء محلياً من خلال تحقيق فائض محول فى صورة ضمنية أو صورة معلنة أو خارجياً من خلال توفير النقد الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات الإنتاج والسلع اللازمة للصناعة، حيث قدر



البعضُ الفائض الضمنى المحول عام ١٩٦٦/٦٥ بحوالى ٣٣١,٢ مليون جنيه وبنسبة ٣٦,٤٪ من الدخل الزراعى والفائض المعلن بمبلغ ١٦,٤ مليوناً فى نفس العام وفائض الميزان التجارى الزراعى حوالى ١٥٤,٤ مليون جنيه فى نفس العام أيضاً^(١٢). وتؤكد مقولة «القطاع الصناعى» كقطاع قائد عندما نعلم أن حجم الاستثمارات التى خصصت له كانت نسبتها حوالى ٣٤٪ من إجمالى استثمارات الخطة الخمسية ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٤، وهو ما يعادل حوالى ٦٠٪ من إجمالى الاستثمارات المخصصة للقطاعات السلعية.

٢- ولعل تلك التوليفة والعلاقات وما صاحبها من سياسات تشير إلى أن استراتيجية التنمية قامت على آلية مؤداها ضرورة توفير سلع غذائية منخفضة السعر، مقابل أن تظهر

وعدم سلامة استراتيجية التنمية والتي ظهرت في الاندفاع نحو عملية التحول الاشتراكي وما صاحبها من تخلف في أساليب الإنتاج، ناهيك عن أخطاء التصنيع التي وضعت الاقتصاد المصري في أوضاع كانت بمثابة الجذور للعديد من المشكلات التي يعاني منها في الوقت الحاضر، وكل ما حدث أنها تأجلت فقط عن الظهور، بسبب دخول مرحلة اقتصاديات الحرب ١٩٦٧ - ١٩٧٣.

ثالثاً: مرحلة اقتصاديات الحرب (١٩٦٧ - ١٩٧٣)

لعل من الملامح الرئيسية لتلك المرحلة أنها أضاعت على الاقتصاد المصري فرصاً هائلة للنمو والتنمية، هذا بالإضافة إلى أن النظم والسياسات الاقتصادية لاستراتيجية التنمية التي بدأت مع عام ١٩٦٠، أخذت تهتز وتتهاوى إلى أن وصلت مع نهاية تلك المرحلة إلى ضرورة انتقال الاقتصاد المصري إلى مرحلة جديدة تختلف في معالمها وسياساتها وأهدافها عن المرحلة المنتهية في ١٩٧٣.

فمنذ البداية يلحظ أن الاقتصاد المصري دخل هذه المرحلة وهو يعاني من مشكلة تمويل الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٦ - ١٩٧٠ وجاءت حرب ١٩٦٧ فأنتهت على عملية التخطيط بأكملها حيث توقفت وتحول الاقتصاد القومي خلال هذه المرحلة إلى اقتصاد خرج من حرب يستعد لخوض حرب جديدة وارتفع شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة».

وتحوّلت النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية إلى أدوات تخدم اقتصاديات الحرب ولم يطرأ على آلياتها أى تغيير إلا في هذا الاتجاه، فالقطاع العام كان يخدم الاستعداد للمعركة، والإنفاق العسكى يزداد من ٥,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة ما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٢، إلى

الصرف وكل المعاملات الاقتصادية تقريباً، وبالتالي أصبحت كل المتغيرات والقطاعات الاقتصادية تقريباً خاضعة للحكم والسيطرة والتوجيه من جانب صانعى السياسات الاقتصادية في مصر مع نهاية هذه المرحلة.

ولعل من الضروري الإشارة إلى أن مرحلة التخطيط الشامل شهدت عدداً من التوجهات السياسية التي كان بها مردودٌ ظاهرٌ على مسيرة التنمية وزيادة الأعباء على الاقتصاد المصري وظهرت هذه التوجهات في مجال السياسة الخارجية بالوحدة مع سوريا ومساندة حركات التحرر في الوطن العربى والعالم الثالث عموماً، أو على المستوى العسكرى بالتدخل عسكراً في اليمن في نفس الوقت الذى اتضح فيه أن عملية التحول الاشتراكي تمثل عقبة في تمويل التنمية^(١٢).

حيث من الملاحظ أن كل هذه التوجهات من المنظور الاقتصادى تبلورت في شكل أعباء واستنزاف للموارد، كان الاقتصاد المصري في أشد الحاجة إليها لاستكمال مسيرة التنمية، ويكفى الإشارة إلى أن حرب اليمن قدرت خسائرها بحوالى خمسة مليارات من الجنيهات^(١٣) مما أدى بالحكومة - ضمن أسباب أخرى - إلى اللجوء إلى أسلوبيين للتمويل كلاهما ظهرت مخاطره بعد ذلك، والأسلوب الأول هو التمويل التضخمى - والأسلوب الثانى هو تزايد الاعتماد على التمويل الخارجى - وترتب على ذلك حدوث أول تخفيض للجنيه المصرى عام ١٩٦٢ بنسبة حوالى ٢٠٪، بل توقفت مصر عام ١٩٦٥ عن سداد ديونها وانتهى الأمر في أكتوبر ١٩٦٦ بإعلان البنك المركزى المصرى أن مصر قامت ببيع ٦,٥٧ مليون جنيه استرلينى ذهبى من رصيدها وهو ما يعادل ثلث رصيدها من الذهب، وهو ما أدى إلى تخفيض قيمة الجنيه المصرى في الأسواق العالمية بنسبة ٤٣٪.

وهذا يعنى أن التوجهات السياسية المعاكسة

والبرامج التي تؤدي إلى انتعاش الاقتصاد القومي حتى لو كان ذلك بشكل غير مخطط، المهم أن تتغير آلية العمل الاقتصادي في طريق استرداد ثقة أصحاب رؤوس الأموال الخاصة سواء من الداخل أو الخارج ومن هنا قامت هذه المرحلة على عدة محاور لعل من أهمها:

١- التوقف عن نظام التخطيط الشامل واستبداله ببرامج سنوية في شكل خطة متحركة وبالتالي اختفى الأخذ بنظام الخطط الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحل محله ما سمي بقطار التنمية السريع.

٢- تشجيع القطاع الخاص من خلال دعوة رأس المال العربي والأجنبي والمصري للمشاركة في عملية التنمية مع العمل الدائم على توفير الضمانات الكافية والتسهيلات المختلفة التي تؤدي إلى تمتع المشروعات الناشئة أو تلك التي تنمو بحرية كبيرة في مجال الأسعار وحرية كاملة في مجال الأجور وباقي السياسات في مجال الإنتاج والتسويق والنواحي المالية بالإضافة إلى تمتعها بتميزات وإعفاءات وحوافز تعطيها أفضلية عن القطاع العام أو الخاص غير الخاضع لقانون الاستثمار ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧.

٣- محاولة الاعتماد على القطاع العام والقطاع الحكومي في امتصاص واستيعاب العمالة الداخلة في سوق العمل وقد توقف تقريباً دور القطاع العام في هذا المجال منذ عام ١٩٧٨ وبقي للقطاع الحكومي النسبة الكبرى من العمالة وبخاصة فائض الخريجين، مع ملاحظة أنه تم الإبقاء على مستوى الأجور المنخفضة في تلك القطاعات اعتماداً على الاستمرار في سياسة خلق أكبر فرص عمل من خلال سياسية الأجور الجامدة، وإعطاء الدعم العيني وفي نفس الوقت تم الاعتماد على الهجرة الخارجية في استيعاب جزء من العمالة بالإضافة إلى الاعتماد على قطاعات تزايد

١٠٪ ما بعد حرب يونيو ثم إلى ما يقرب من ٢٠٪ عام ١٩٧٣ ناهيك عن ضياع الموارد واستنزافها في الخسائر الاقتصادية التي ترتبت على حرب يونيو ١٩٦٧ حيث قدرها البعض بحوالي ٢٠ مليار جنيه^(١٤). وأيضاً الخسائر العسكرية في المعدات والسلاح وغيرها، هذا بالإضافة إلى الانهيار الذي أصاب أداء القطاعات الاقتصادية وكل ما حدث أن قطاع الخدمات الحكومية هو الذي ازداد وزناً بما فيه قطاع الدفاع والذي استوعب العمالة في هذه المرحلة ليفجر بعد ذلك مشكلة البطالة المقنعة والعمالة الزائدة التي عاشت مع القطاع الحكومي حتى الوقت الحاضر ولازال يعاني منها قطاع الأعمال العام أيضاً، بل إن أداء الاقتصاد المصري ككل كان ضعيفاً، حتى أنه كان ينمو بالسالب^(١٥). وتقدر خسائر الحروب الأربع مائة مليار جنيه، ومائة ألف شهيد.

ويمكن القول إن هذه المرحلة قد أبرزت مسألة مهمة للغاية تتلخص في ضرورة التحول الجذري عن النظم والسياسات الاقتصادية والآليات الخاصة باستراتيجية التنمية المطبقة في المراحل السابقة والبحث عن نظم وسياسات وآليات جديدة.

رابعاً: مرحلة الانفتاح الاستهلاكي

(١٩٧٤ - ١٩٨١)

يمكن القول إن بداية تلك المرحلة جاءت مع ورقة أكتوبر ١٩٧٤ التي كانت بمثابة إعلان عن بدء نظم وسياسات اقتصادية واستراتيجية للتنمية مختلفة تماماً في منهجيتها وآلياتها واركائها ومحاورها الرئيسية وكل الدلائل تشير إلى أن هذه المرحلة يمكن أن يطلق عليها «مرحلة الانفتاح الاستهلاكي» حيث أعلن عن تبني النظم والسياسات التي تؤدي إلى الانفتاح الاقتصادي واختيار الإجراءات والمشروعات

طلبها من العمالة فى تلك المرحلة كقطاع التشييد وبعض القطاعات الأخرى.

٤- اعتمدت استراتيجية التنمية خلال تلك المرحلة على القطاعات المرتبطة بالتجارة الخارجية وهى قطاع البترول وقطاع السياحة وقناة السويس والهجرة الخارجية بما يمثله من تحويلات المصريين العاملين بالخارج وبالإضافة إلى تلك القطاعات الأربعة تزايد الاعتماد على قطاع القروض الخارجية من خلال تزايد المديونية الخارجية وكلها تميزت بالإيرادات السريعة التى يمكن توفرها والموارد من النقد الأجنبى التى كان الاقتصاد القومى فى أشد الحاجة إليها خلال هذه المرحلة لإعطاء جرعات نمو ضخمة للاقتصاد القومى الذى خرج من حرب أكتوبر وهو يحتاج إلى استثمارات هائلة لإصلاح هياكله التى تأثرت فى مرحلة اقتصاديات الحرب بشكل واضح، حيث كان معدل النمو عام ١٩٧٤ ٢,٥٪ ومعدل الادخار الإجمالى ٤,٥٪ والنظام الضريبى يتسم بالجمود، والقطاع الصناعى يعانى من التدهور

والقطاع الزراعى فى أسوأ حالاته حيث وصل معدل نموه ١,٠٪ عام ١٩٧٤ بما يعنيه ذلك من عجز القطاعات السلعية عن مواجهة متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع، وبما زاد الأمر تعقيدا أن الاستهلاك النهائى زاد حجمه أكبر من الناتج القومى.

وبالرجوع للإحصاءات نجد أنه بالفعل زادت الموارد عن تلك المصادر زيادة كبيرة (البترول والسياحة وقناة السويس والهجرة بتحويلاتهما) فبعد أن كان إجماليها عام ١٩٧٥ حوالى ٦٠٣ مليون جنيه وصلت إلى ٤٢٢١ مليون جنيه عام ١٩٨١/١٩٨٢ (١٦).

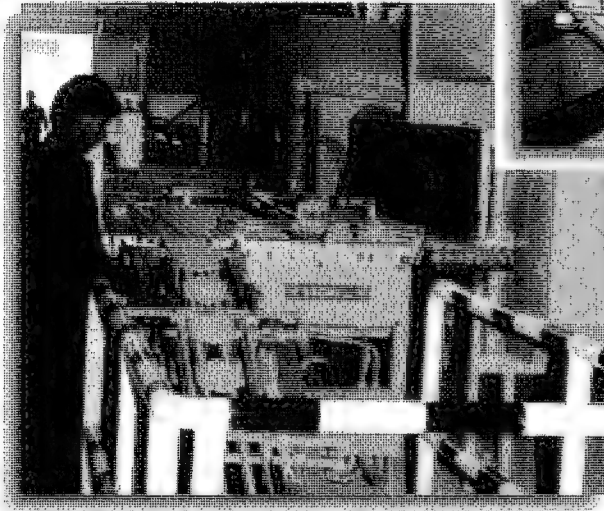
وزادت الديون الخارجية من ٧٨٦٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٢٠٢٤٠ مليون دولار عام ١٩٨٢، ٨١ (١٧).

وقد تحقق فى هذه المرحلة أكبر معدل للنمو الاقتصادى شهدها الاقتصاد المصرى خلال مسيرته التنموية من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ تقريبا حيث تراوح معدل النمو بين ٨,٩٪ ومعدل نمو حقيقى فى متوسط دخل الفرد قدره ٦,٧٪ فى



الملاحة بقناة السويس

ذو الريح السريع والنظرة التنموية القصيرة والقطاعات الخدمية أصبحت ذات وزن أكبر بكثير من القطاعات السلعية، وحدث انفلات في منح الائتمان، بل وسوء استخدام القروض الممنوحة للمشروعات وظهرت مشكلة المشروعات المتعثرة بالإضافة إلى عدم كفاءة السياسات الاقتصادية المتبعة وخاصة المتعلقة بالأسعار والدعم والأجور وسعر الصرف. حيث انتهت بالمضاربة على الدولار ولم تتحقق أهداف سياسية الانفتاح الاقتصادي في توسيع واستصلاح المزيد من الرقعة الزراعية والتوسع في التصنيع الزراعي بل والنهوض بقطاع الصناعة، وحل مشكلة الإسكان وغيرها. وعلى ذلك جاءت مرحلة الانفتاح الإنتاجي كتنوير طبيعي للمرحلة السابقة لها.



خامسا: مرحلة العودة للتخطيط والانفتاح الإنتاجي (١٩٨٣-١٩٩٠)

تميزت هذه المرحلة بتغير آلية النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية المطبقة، بل وأسلوب إدارة الاقتصاد القومي وهو ما يمكن أن نلمحه من انعقاد المؤتمر الاقتصادي في فبراير ١٩٨٢ الذي حضره العديد من الاقتصاديين والمهتمين بالمشكلة

المتوسط، إلا أن هذا النمو كان خادعا إلى حد كبير بسبب التركيز خلال تلك المرحلة على أسلوب التنمية الخدمية دون التنمية الحقيقية حيث أهملت إقامة بنية أساسية قوية ولم تحدث تحولات هيكلية كبيرة بدليل بقاء القطاعات السلعية تنمو بمعدلات أقل بكثير من القطاعات الخدمية^(١٨).

٥- وفي هذا الإطار تم الاعتماد على مجموعة من السياسات الاقتصادية متعددة



الأهداف والأغراض حيث كان بعضها تعويضا مثل سياسة الدعم العيني وبعضها تصحيحى مثل سياسة تغير وتعدد سعر الصرف، والبعض الثالث كان استمرارا لما كان متبعا في المراحل السابقة كالسياسات السعريّة في القطاع الزراعي والقطاع العام مع إجراء بعض التحريك أو التعديل في تلك الأسعار على فترات مختلفة ووفقا لظروف معينة، دون إجراء إصلاحات اقتصادية جذرية في السياسات الاقتصادية عموما.

ويلاحظ أن هذه المرحلة قد أبرزت في نهايتها حصيلة من المساوئ وسوء الأداء الذي تراكم عبر المرحلة، فالقطاعات المولدة للنقد الأجنبي والموارد أصيبت بانخفاض شديد في مواردها، والمشروعات التي أقيمت تحت قانون الاستثمار كان يغلب عليها الطابع الاستهلاكي

والتحول إلى الانفتاح الإنتاجى، إلا أنها وقعت فى العديد من السلبات مثل الاعتماد على قطاعات غير مستقرة وغير مضمونة فى مواردها مثل البترول مما أدى إلى اللجوء للتمويل التضخمى أو التمويل الخارجى عند انخفاض الموارد من تلك القطاعات وهو ما حدث بشكل كبير، حيث زاد عجز الموازنة العامة للدولة من ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٢٥٪ عام ١٩٨٨/٨٧ وزاد التمويل التضخمى فزاد معدل التضخم حتى بلغ حوالى ٢٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧ بعد أن كان ١٢٪ عام ١٩٨٣/٨٢ (١٩).

وزادت المديونية الخارجية إلى ٣٢,٥ مليار دولار عام ١٩٨٦/٨٥ بعد أن كانت ٢٢ مليارا تقريبا مع بداية المرحلة وزاد العجز فى ميزان المدفوعات ولم يتم إصلاح القطاع العام بالصورة المطلوبة وظلت القطاعات السلعية لا تنمو بالقدر الكافى حتى أن الاقتصاد المصرى انطبق عليه تماما سمات الاقتصاد القومى المطلوب وتنفيذ برنامج جذرى لإصلاحه والتى يمكن تلخيصها فيما يلى:

- وجود معدل تضخم مرتفع نسبيا.
- وجود عجز كبير فى الموازنة العامة للدولة.
- وجود أسعار صرف مغالى فى قيمتها.
- وجود قطاع للتجارة الخارجية مكبل بالقيود التعريفية وغير التعريفية المغالى فيها بشكل لا يساعد على تحسين التفاعل مع العالم الخارجى وزيادة الصادرات.
- وجود أسواق مالية محلية ضعيفة ومحدودة.
- وجود قطاع عام كبير ومسيطر وذى كفاءة اقتصادية منخفضة.
- وجود تشوهات فى أسعار السلع والخدمات وعناصر الإنتاج وغيرها ومن ثم وقع

الاقتصادية ومعهم السيد رئيس الجمهورية كتعبير واضح لاهتمام القيادة السياسية بإصلاح المسار الاقتصادى مع بداية هذه المرحلة وقد اعتمدت مرحلة التخطيط والانفتاح الإنتاجى على المحاور التالية:

١- العودة إلى نظام التخطيط الاقتصادى الشامل فى شكل خطط خمسية كأسلوب لإدارة الاقتصاد القومى وضرورة البدء فى خطة خمسية اعتبارا من ٨٢ - ١٩٨٣ وتنتهى فى ٨٦/١٩٨٧ ثم بدأ بعدها مباشرة تنفيذ الخطة الخمسية الثانية ٨٧/١٩٨٨ - ٩١/١٩٩٢.

٢- مواصلة السير - فى نفس الوقت - فى سياسات الانفتاح الاقتصادى وتشجيع القطاع الخاص لكن مع التوجيه إلى المشروعات الإنتاجية مع الاهتمام بتطوير القطاع العام وقد صدر العديد من القوانين والقرارات واتخذ العديد من الإجراءات فى هذا المجال كان من أهمها صدور قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الذى حل محل القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ و٣٢ لسنة ١٩٧٧ وكان له أثر كبير فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر.

٣- محاولة تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى والمالى والإدارى فى شكل مجموعة من الإجراءات لتصحيح بعض جوانب السياسات المالية والنقدية والسعرية القائمة بصورة جدية وقد تم ذلك بشكل أكثر تحديدا عام ١٩٨٥ تقريبا.

٤- استمرار الاعتماد على المصادر أو القطاعات الأربعة: البترول، السياحة، قناة السويس، تحويلات المصريين العاملين بالخارج فى تنفيذ وتحقيق أهداف استراتيجية التنمية مع بحث ترشيد القروض الأجنبية.

وعلى الرغم من الإيجابيات العديدة لتلك المرحلة التى تلخصت فى تحقيق معدل نمو وصل إلى ٦,٨٪ فى المتوسط فى الخطة الخمسية الأولى (٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧)

من خلال اكتمال آليات السوق التى بدأ يعمل بها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، بل تتحدد توجهاته نحو إعادة التوازن الخارجى، وبالتالي تتحدد استراتيجية للتنمية ذات توجه خارجى، تسعى إلى إحداث المنافسة الداخلية والخارجية وتعظيم العائد من التعامل مع العالم الخارجى فى إطار تنافسى. ومن ثم جعل الإصلاح الاقتصادى فى مجال التجارة الخارجية هو المحور الرئيسى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل (٢١).

وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل ينقسم إلى مرحلتين (٢٢).

١- المرحلة الأولى:

وتتسم هذه المرحلة بمجموعة من الإصلاحات النقدية والمالية وقليل من الإصلاحات الهيكلية، ولذلك جاءت نتائجها فى صالح المتغيرات النقدية والمالية مثل تخفيض معدل التضخم إلى ما يقرب من ١١٪ عام ١٩٩٣/٩٢ بعد أن كان ٢١,٢٪ عام ١٩٩٠/٨٩، وتحقق فائض فى ميزان المدفوعات وصل إلى ٣,٩ مليار دولار عام ١٩٩٣/٩٢ بعد أن كان يحقق عجزا بلغ ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٠/٨٩، وتخفيض العجز فى الموازنة العامة للدولة إلى ٤,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٣/٩٢، بعد أن كان ١٥,٨٪ عام ١٩٩٠/٨٩ ووصول الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى إلى ما قرب من ١٤ مليار دولار بعد استقرار سعر الصرف وتحريره خلال تلك المرحلة متزامنا مع تحرير سعر الفائدة على الجنيه المصرى. وكلها إصلاحات كان هدفها السيطرة على نمو الطلب الكلى أى إدارة الطلب ولذلك جاءت الإصلاحات الهيكلية فى تلك المرحلة بطيئة مثل التخصيصية وإعادة هيكلة الصادرات ونتج عن ذلك كساد وبطء فى نمو الاستثمارات

الاقتصاد المصرى فريسة مجموعة من الاختلالات النقدية والهيكلية التى أوصلته إلى حالة لا يستطيع عندها تحقيق الكفاءة الاقتصادية مما أوجب على صانعى السياسة الاقتصادية فى مصر ضرورة الدخول فى مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل.

سادسا: مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل (١٩٩٠ - ١٩٩٥)

جاءت هذه المرحلة فى إطار حتمية التحول إلى آليات السوق والتخطيط التأشيرى وإحداث مجموعة من الإصلاحات فى النظم والسياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية وتوجهاتها للدخول بالاقتصاد المصرى القرن الواحد والعشرين وهو صحيح معافى قوى قادر على مواجهة التحديات التى يفرضها هذا القرن القادم.

وبالتالى لم يكن هناك مفر أمام مجموعة الاختلالات النقدية والهيكلية - التى عانى منها الاقتصاد المصرى، وما تفرضه التحولات والتحديات الاقتصادية القادمة - إلا بالانتقال إلى «مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل» ذلك البرنامج الذى تضمن العديد من جوانب الإصلاح والتحرير الاقتصادى، حيث شمل تحرير سعر الفائدة وإصلاح وتحرير سعر الصرف وإنشاء سوق حرة للصرف الأجنبى وتنفيذ برنامج للتخصيصية وتحرير القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية، بل تحرير وإصلاح المعاملات والأسعار فى القطاعات المختلفة وخاصة القطاع الزراعى والصناعى، بل والخدمى من خلال تحرير الأسعار المحلية للسلع والخدمات وتحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى.

ويحاول الاقتصاد المصرى خلال تلك المرحلة أن يحدد هويته الاقتصادية التى تشكل

وتزايد البطالة وتحقيق معدل نمو للتاج المحلي الإجمالى ضعيف وصل حوالى ٠,٥٪ عام ١٩٩٣/٩٢.

٢- المرحلة الثانية:

ويغلب عليها مجموعة من الإصلاحات الهيكلية وقليل من الإصلاحات النقدية والمالية بالمقارنة بالمرحلة الأولى، وتركز المرحلة الثانية على إدارة جانب العرض من حيث الاهتمام بالإنتاج وزيادة الإنتاجية، وتعديل الهياكل الاقتصادية، وتحقيق المزيد من التخصيصية والتحول نحو القطاع الخاص وتنشيط سوق المال ووضع استراتيجية طموحة لتنمية الصادرات وتحرير التجارة الخارجية والعمل على تحقيق أكبر قدر ممكن من الاستثمارات سواء استثمارات وطنية أو استثمارات أجنبية من خلال المزيد من تحسين مناخ الاستثمار وخلق فرص عمل متزايدة لعلاج البطالة وتحقيق معدل مرتفع لنمو الناتج المحلي الإجمالى، حيث وصل إلى ٤,٧٪ عام

١٩٩٥ ومقرر له أن يصل إلى ٨٪ عام ٢٠٠٠ كل ذلك مع المحافظة على استقرار الأسعار وتخفيض معدل التضخم الذى وصل إلى ٨٪ عام ١٩٩٥، ومواصلة تحقيق الفائض فى ميزان المدفوعات وتخفيض عجز الموازنة العامة الذى وصل إلى ٢,٦٪ من التاج المحلى الإجمالى عام ١٩٩٥، بالإضافة إلى تزايد الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبى التى بلغت عام ١٩٩٥ أكثر من ١٨ مليار دولار لتغطى الواردات لمدة ٢٢ شهرا تقريبا مع مواصلة استقرار سعر الصرف وانخفاض سعر الفائدة على الجنيه المصرى بشكل واضح.

ولعل أهم ما يلاحظ على المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل أنها تركز حول «إعادة الهيكلة» من خلال آليات السوق سواء فى الداخل أو عند التعامل مع العالم الخارجى، حيث يحاول الاقتصاد المصرى أن يصل إلى اقتصاد تنافسى ديناميكى يواجه تحديات القرن الواحد والعشرين.



صناعة الملابس الجاهزة

النشاط مفهوم مستوى الدخل أو بالتحديد الناتج المحلي الإجمالي.

ويستدل على تلك التغيرات بالعديد من المؤشرات، إلا أنه لا تخفى دلالات تتبع معدل النمو الاقتصادي للدخل أو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد النقدي والحقيقي، والعلاقة بين معدلات نمو الدخل، ومعدلات النمو السكاني، وتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية، ومساهمة القطاعات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي أو الدخل، فكلها مؤشرات مهمة للتعرف على أهم التغيرات الهيكلية التي أحدثتها عملية التنمية في الاقتصاد المصري عبر مراحله المتطورة بل لا تخفى علاقة التنمية بتوزيع الدخل والتي تعبر عن ما تحدته التنمية من تحولات اجتماعية، وغط هذا التوزيع واتجاهه، مع الأخذ في الاعتبار أن تحديد شكل توزيع الدخل مسألة أثارت جدلاً كبيراً في الفكر التنموي على درجة عالية من الأهمية، مما يحتاج التوقف عندها قليلاً عبر مسيرة التنمية في الاقتصاد المصري.

ولعل تناول تلك التغيرات لابد أن يتطلب النظر في الفكر التنموي الذي ساد خلال المراحل التي يشملها التحليل، مع محاولة تحديد بعض مشكلات ومعوقات التنمية والحلول المطروحة في هذا المجال وفي هذا الإطار يتناول هذا الفصل في اختصار وتركيز شديد النقاط التالية:

أولاً: معدلات النمو الاقتصادي ومتوسط دخل الفرد

يمكن التعرف على معدلات النمو الاقتصادي من خلال تتبع متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي خلال كل مرحلة من المراحل الست التي سبق الإشارة إليها في الفصل الأول من هذه الموسوعة، وبنفس الأسلوب يمكن تناول متوسط دخل

التنمية الاقتصادية ومستويات الدخل خلال المراحل المختلفة

لعل موضوع التنمية الاقتصادية عند التعامل معه في إطار موسوعة الاقتصاد المصري لابد أن يعنى الكثير، بل لعله يثير معه عملية التوجه في التحليل إلى العديد من النقاط الجديرة بالتوقف عندها. بداية من التوقف عند مفهوم التنمية الاقتصادية الذي أصبح متفقاً عليه في أدب التنمية على أنه مفهوم ديناميكي ينطوي على إحداث تغيرات متتالية في هيكل الاقتصاد القومي تدفعه إلى الأمام بحيث يصل إلى وضع يتأكد فيه دور القطاعات الأكثر تأمينا للتطور الذاتي للاقتصاد القومي، أو ما أسماه البعض بالقطاعات الأكثر ديناميكية^(١) مع مراعاة أن لا يُخل ذلك بالنمو المتوازن لقطاعات النشاط الاقتصادي وأقاليم الدولة، فالتنمية تتمثل في التغير الهيكلي الذي من شأنه تحقيق زيادة سريعة ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي غير فترة مثمرة من الفرض ويعنى ذلك أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي، يرتبط أساساً بعملية نقل مستوى النشاط الاقتصادي إلى مستوى أعلى مما كان عليه قبل عملية التنمية، ويعبر عن ذلك

المرحلة بالسنين	متوسط دخل الفرد النقدي بالجنه	متوسط دخل الفرد الحقيقي بالجنه	نسبة الزيادة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر المراحل
١٩٥٢ - ١٩٦٠	٣٩	٣٥,٤	-
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٦٧	٥٤,١	%٥٢,٨
١٩٦٦ - ١٩٧٣	١٢٦	٧٤,٨	%٣٨,٢
١٩٧٣ - ١٩٨٢/٨١	٤٢٥	١١٧,٩	%٥٧,٦
١٩٨٢/٨١ - ١٩٩٠/٨٣	٩٠٢	١٢,٧	%٨٠,٤
١٩٩٠/٨٣ - ١٩٩١/٩٠	٢٣٩٣	٣٠٦,٠	%٤٤,٢

المصدر:

* المرحلة الأولى ١٩٥٢ - ١٩٦٠ : معدل النمو:

معدل النمو: روبرت ماير (ترجمة صليب بطرس)، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٥٤ - ٢٥٦.

متوسط دخل الفرد: . أحمد فؤاد الشريف، الاتجاهات العامة لنمو الاقتصاد المصرى فى ربع القرن الماضى، مذكرة ١٢١، لجنة التخطيط القومى، القاهرة، يناير ١٩٥٩.

** المراحل الأخرى محسوبة بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة سنوات مختلفة، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى السنوي، سنوات مختلفة.

جدول رقم (١)

جدول معدل النمو الاقتصادى السنوى ومتوسط دخل الفرد

خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

فيما يتعلق بزيادة الدخل حيث كان يخطط لمضاعفة الدخل خلال عشر سنوات وهو ما لم يحدث لأسباب كثيرة تعنى بعض التطورات التى حدثت فى تلك المرحلة، حيث عانت هذه المرحلة، مع نهايتها من عدم وجود مصادر كافية للتمويل ومواصلة عملية التنمية فى شكل خطط خمسية.

ب- وفى فترة الاستعداد لإعداد الخطة التالية فقد جاءت المرحلة الثالثة ٦٧-١٩٧٣ التى دخل فيها الاقتصاد المصرى مرحلة اقتصاد الحرب التى أنهت تماما على إمكانية مواصلة التنمية الاقتصادية من خلال خطط خمسية وتوقف التخطيط الشامل للتنمية فى هذه المرحلة، ومن هنا ليس غريبا أن يحقق الاقتصاد المصرى أضعف معدلات للنمو الاقتصادى فى هذه المرحلة، بل وفى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ كلها حيث بلغ فى المتوسط معدل النمو السنوى ٣,٣% بل وصل فى بعض

الفرد النقدي ومتوسط دخل الفرد الحقيقى عبر كل مرحلة، من خلال الاستعانة بالجدول رقم (١):

ويشير الجدول رقم (١) إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها:

١- اختلف معدل النمو الاقتصادى عبر مراحل تطور التنمية فى الاقتصاد المصرى وكان متأثرا بشكل واضح بالخصائص والسمات التى تميزت بها كل مرحلة عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ فلم يكن معدل أداء الاقتصاد المصرى مستقرا أو مستويا خلال الفترة محل البحث.

أ- ففى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، كان معدل النمو الاقتصادى حوالى ٤,٤% فى المتوسط سنويا، وقد ازداد إلى ٦,٤% فى المتوسط سنويا فى المرحلة ١٩٦٠/١٩٦٦ التى نفذت فيها أول خطة تنمية اقتصادية واجتماعية توافرت لها ظروف مواتية ارتبطت بعمليات التأميم الكبرى والتصميم على إحداث نجاح

السنوات إلى أن يكون أقل من ١٪، بل وبالسالب في بعض الأحيان (٢).

ج- وجاءت المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١، وإذا بالاقتصاد المصري يحقق فيها أكبر معدلات للنمو الاقتصادي خلال الفترة محل البحث كلها ١٩٥٢ - ١٩٩٥، ومن العجيب أن يحدث ذلك دون مواصلة التخطيط الشامل للتنمية من خلال خطط التنمية الخمسية، بل طبق مفهوم قطار التنمية السريع الذي يطبق برامج تنموية سنوية متحركة، ومعتمدا على ظروف مواتية تماما في تلك المرحلة حيث تدفق على الاقتصاد المصري موارد هائلة من القطاعات الاربعة الكبيرة وهي البترول والسياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، ويضاف إلى كل ذلك تدفق القروض الخارجية بسهولة وبشروط ميسرة، هذا بالإضافة الى مقدار لا بأس به من المعونات، ويضاف إلى ذلك ما أحدثته سياسات الانفتاح الاقتصادي من انتعاش ولكن ما يؤخذ على هذه المرحلة أن السياسات الاقتصادية واستراتيجية التنمية المطبقة، لم تواجه التشوهات والاختلالات الهيكلية التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري بالفعل، وبما كان يعانيه أيضا من ضعف في البنية الأساسية.

ومن هنا يمكن القول إن معدل النمو الاقتصادي في هذه المرحلة كان يخفى وراء اختلالات هيكلية أثرت فيما بعد على جهود التنمية في المراحل التالية، وبالتالي لا عجب أن يأتي معدل النمو أعلى من المراحل السابقة لهذه المرحلة. ومن هنا جاء معدل النمو الاقتصادي في المرحلة ١٩٨٣/٨٠ - ١٩٩٠/٨٩ التي تميزت بعودة التخطيط للتنمية من خلال خطط التنمية الخمسية أقل في المتوسط سنويا (٢، ٦٪) عن معدل النمو في المتوسط سنويا في المرحلة السابقة مباشرة، ويرجع ذلك لسببين، الأول: أن هذه المرحلة اهتمت بمحاولة علاج

الاختلالات الهيكلية، والتشوهات التي كان يعاني منها الاقتصاد المصري وتؤثر على أدائه وانطلاقه، أما السبب الثاني فيرجع إلى الظروف غير المواتية التي صاحبت هذه المرحلة، حيث انخفضت الموارد من القطاعات الاربعة وعلى الأخص قطاع البترول، في نفس الوقت بدأت تزداد أعباء الديون الخارجية، حتى أن الاقتصاد المصري توقف عن سداد ديونه مع نهاية تلك المرحلة تقريبا، وبذا دخل في مفاوضات لإعادة الجدولة لتلك الديون.

د- وفي هذه الظروف جاءت المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥، التي طبق فيها برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل الذي ركز بالدرجة الأولى على إدارة الطلب، مما أحدث حالة انكماشية شديدة، وبالتالي أثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي نجده حقق معدلا سنويا ضعيفا في المتوسط ٣، ٦٥٪، بل وصل عام ١٩٩٢/٩١ إلى ٠، ٣٪ و ١٩٩٣/٩٢ إلى ٠، ٥٪ (٣). وهي معدلات ضعيفة للغاية، وقد تحمل الاقتصاد المصري ذلك على أمل أن يدخل إلى مرحلة الانطلاق، التي يعد لها صانعو القرار حيث يخططون في المرحلة القادمة إلى الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى ما يقرب من ٨٪ عام ٢٠٠٠ وهذا يتوقف على مدى كفاءة الإدارة الاقتصادية للاقتصاد المصري.

٢- أما في متوسط دخل الفرد رغم ما ترد عليه من تحفظات كثيرة، فيما يتعلق بالأداء التنموي، إلا أنه لازال أحد المتغيرات المهمة، فإن الجدول رقم (١) يشير إلى أن متوسط دخل الفرد كان يتأثر بمعدل النمو الاقتصادي أي مقدار الزيادة التي حدثت في الدخل وخاصة متوسط دخل الفرد الحقيقي، الذي زاد في المرحلة ١٩٦٦-٦٠ بحوالي نسبة زيادة إجمالية بلغت ٥٢، ٨٪ بالمقارنة بالمرحلة ١٩٦٠-٥٢، وسرعان ما حقق نسبة زيادة إجمالية أقل في

مزيد من التنمية^(٤)، فإنه يمكن تبرير توقعنا عن هذه العلاقة، أنه لا خلاف على جهود تأثير بمعدل النمو السكاني على التهام جزء من جهود التنمية على الأقل في الأجل القصير والمتوسط، وبالتالي فإن ذلك يولد اقتناعاً وحافزاً قوياً على ضرورة تعبئة الجهود التنموية بكل الوسائل الممكنة لزيادة معدل النمو الاقتصادي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني على الأقل، حتى يمكن الشعور بثمار التنمية، أو صافي عائد التنمية، وبالتالي نأخذ معدل النمو السكاني دائماً كمؤثر دافعا نحو المزيد من تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع، من منظور أن الجهود التي تبذل لخفض معدلات النمو السكاني عبر سنوات طويلة لن تسفر عن تخفيض كبير في هذا المعدل وكل ما استطعنا أن نصل إليه من خفض في معدل النمو السكاني عبر سنوات طويلة هو الانتقال من معدل ٩,٢٪ أو إلى ٢٪ إلى ٤,٢٪ أو ٣,٢٪. ويظل الأهم هو تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع يؤدي إلى المزيد من تحسين مستويات الدخل ومستويات المعيشة.

وفي هذا الإطار يمكن النظر إلى الجدول رقم (٢) الذي يبين العلاقة والمقارنة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني.

المرحلة ٦٧ - ١٩٧٣ حيث بلغت ٢,٢٨٪ وهي أقل من المرحلة ٦٠ - ١٩٦٦، ثم عاد وحقق نسبة زيادة إجمالية بلغت ٦,٥٧٪ في المرحلة نسبة الزيادة الإجمالية في متوسط دخل الفرد الحقيقي إلى ٤,٨٠٪ في المرحلة ٨٢/١٩٨٣ - ٨٩/١٩٩٠، أما في المرحلة ٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥ فقد بلغت نسبة الزيادة الإجمالية في متوسط دخل الفرد الحقيقي حوالي ٤٤,٢٪ أى تصل بالكاد إلى نصف ما وصلت إليه الزيادة الإجمالية لمتوسط دخل الفرد الحقيقي في المرحلة السابقة مباشرة ٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥، ويلاحظ أنها نفس الاتجاهات التي لوحظت على معدل النمو الاقتصادي خلال المراحل المختلفة عبر الفترة محل البحث.

ثانياً: العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني

تكتسب العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات النمو السكاني أهمية خاصة، تلك العلاقة التي أثارت جدلاً كبيراً حول ما إذا كان تزايد معدل النمو السكاني مسألة لها آثار سلبية على التنمية أم مؤدية إلى

المراحل بالسنين	معدل النمو الاقتصادي	معدل النمو السكاني	صافي معدل النمو الاقتصادي
١٩٥٢ - ١٩٦٠	٤,٤	٢,٤	٢,٠
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٦,٤	٢,٥	٣,٩
١٩٦٦ - ١٩٧٣	٣,٣	٢,٩	٠,٤
١٩٧٤ - ٨١/١٩٨٢	٨,٠	٢,٨	٥,٢
٨٢/٨٣ - ٨٩/١٩٩٠	٦,٢	٢,٩	٣,٣
٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥	٣,٦	٢,٤	١,٢

المصدر: معدل النمو الاقتصادي، نفس مصادر بيانات الجدول رقم (١).
معدل النمو السكاني، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٢)

مقارنة بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل النمو السكاني وإيضاح معدل النمو الاقتصادي الصافي خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

التنمية الاقتصادية قد نقلت الاقتصاد المصري إلى وضع أفضل يلمسه المواطن العادى فى مستوى معيشته، ويسمح بانتقال الاقتصاد المصرى إلى مراحل تقدم أكثر ازدهارا، ولعل ذلك هو أحد التحديات الكبرى أمام برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل فى المرحلة القادمة.

ثالثا: توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية

لا يختلف أحد على أن المحرك الأساسى لعملية التنمية هو الاستثمار، فلا تنمية بلا استثمار، وبالتالي يلعب معدل الاستثمار، وهيكـل ونمط الاستثمار دورا أساسيا فى التحولات والتغيرات الهيكلية فى النشاط الاقتصادى والاقتصاد القومى. ولعل من الضرورى التعرف أولا على قيمة ونسبة الاستثمار الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق قبل الدخول إلى صورة توزيعه على القطاعات الاقتصادية، لإلقاء الضوء على حجم الجهد التنموى الذى تم خلال فترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ كما يظهر فى الجدول التالى رقم (٣):

حيث يتضح من الجدول أن صافى معدل النمو الاقتصادى ضعيف بدرجة واضحة وخاصة فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، ومرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، ويلقى الضوء على تأثير المشكلة السكانية عموما على جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر ومستوى المعيشة، ولعل ما يزيد المشكلة السكانية تفاقمًا، أن السكان يتزايدون فى مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، بمعدلات كبيرة.

حيث يمكن أن نتأمل قليلا فى بعض الإحصاءات السكانية التى تشير إلى أن سكان مصر تزايدوا ما بين عام ١٩٥٢ - ١٩٩٥ حوالى ٤٠ مليون نسمة.

أى تضاعف عدد السكان حوالى ثلاث مرات خلال الفترة محل الدراسة، فى نفس الوقت الذى لم تكن فيه معدلات النمو الاقتصادى مستقرة عبر المراحل المختلفة ومتجهة إلى التزايد بالقدر الذى يواجه أعباء هذه الزيادة السكانية مما بلور المشكلة السكانية فى مصر على أنها عبء على التنمية أكثر منها عاملا إيجابيا، وهو ما يجعلنا نؤكد مرة أخرى على أهمية تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة لا تقل سنويا عن ٨٪ حتى يمكن القول إن

نسبة الاستثمار الإجمالى إلى الناتج المحلى للإجمالى بسعر السوق	١٩٥٢ - ١٩٩٥	الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥
١١,٨	١٤٥,٢	١٩٥٢ - ١٩٦٠
١٦,٤	٢٩٣,٩	١٩٦٠ - ١٩٦٧
١١,٥	٣٥٩,٩	١٩٦٧ - ١٩٧٣
٢٣,٩	٢٢٣٢,٦	١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١
٢١,٥	٨٢٩٦,٠	١٩٨٢/٨٣ - ١٩٩٠/٨٩
٢١,٤	٢٧٣٠١,٠	١٩٩٠/٩١ - ١٩٩٥

المصدر: الجدول محسوب بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٣)
تطور الاستثمار الإجمالى ونسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

ومن الجدول يتضح أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ بلغت نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي بسعر السوق ١١,٨٪ بقيمة حوالى ١٤٥,٢ مليون جنيه، زادت بشكل واضح فى مرحلة بداية التخطيط الشامل ١٩٦٠ - ١٩٦٦ إلى ١٦,٤٪ (بقيمة ٢٩٣,٩ مليون جنيه)، وجاءت مرحلة اقتصاديات الحرب لينخفض الاستثمار الإجمالى إلى أقل مستوى له حيث نسبته إلى ١١,٥٪ (بقيمة ٣٥٩,٩٩ مليون جنيه)، إلا أن المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ حققت أعلى نسبة للاستثمار الإجمالى خلال الفترة محل البحث كلها، وهى أيضا المرحلة التى حققت أعلى معدل للنمو الاقتصادى، حيث بلغت نسبة الاستثمار الإجمالى ٢٣,٩٪ (بقيمة ٢٢٣٢,٦ مليون جنيه) وقد انخفضت قليلا نسبة الاستثمار الإجمالى فى المرحلة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩ (٢١,٥٪) (بقيمة ٨٢٩٦ مليون جنيه) وظلت كذلك تقريبا فى المرحلة ١٩٩١,٩٠ - ١٩٩٥ (بقيمة ٢٧٣٠١ مليون جنيه) وعموما فإن نسبة الاستثمار الإجمالى وصلت فى المتوسط خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ إلى ١٧٪ فقط ولعل من السهل بعد هذا

التحليل استنتاج أن الاقتصاد المصرى يحتاج إلى زيادة نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق الى حوالى ٣٠٪ على أسوأ التقدير حتى يحقق التنمية المنشودة ويزداد معدل النمو الاقتصادى إلى المستوى المطلوب، وزيادة الاستثمار هو أحد التحديات التى يجب أن يواجهها الاقتصاد المصرى فى فترة خمس السنوات القادمة، ومع أخذ ما أعلنه السيد رئيس الجمهورية فى خطابه بمجلس الشعب من أنه يأمل أن يزداد مستوى دخل الفرد مرة ونصف مرة بحلول سنة ٢٠٠٠، فإن الامر يحتاج جهوداً للتنمية جبارة تركز فى زيادة نسبة الاستثمار الإجمالى بكل الوسائل الممكنة بأكثر من ٣٠٪ من الناتج المحلى بسعر السوق.

بقى بعد هذا، أن نلقى الضوء على الهيكل النسبى لتوزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ للتعرف على توجيهات التنمية على المستوى القطاعى، وما يمثله ذلك من إحداث تغيرات هيكلية فى البناء الاقتصادى، ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (٤) للتعرف على صورة توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية.

المراحل بالسنين	الزراعة	الصناعة	الكهرباء	البترو	النقل والمواصلات وقناة السويس	الإسكان	الخدمات	قطاعات أخرى
١٩٥٢ - ١٩٦٠	١٢,٢	٢٤,٨	٥,٠	-	١٦,٧	٢٧,٨	١٠,٥	٢,٥
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢٢,٥	٢٦,٥	٨,٧	-	١٨,٦	١١,٧	٩,٧	٢,٣
١٩٦٧ - ١٩٧٣	١٦,١	٢٧,٧	١٠,٤	٤,٣	٢٠,٠	١٠,٣	٨,٣	٢,٩
١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١	٧,٣	٢٦,٧	٥,٦	١٠,٧	٢٥,١	٨,٥	١١,٠	٥,١
١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩	١٠,٥	٢٤,٥	٩,٢	٢,٦	١٨,١	١٣,٢	١٥,٣	٦,٦
١٩٩٠/٩٠ - ١٩٩٥	٨,٦	٢٠,٧	٩,٢	٨,٧	١٦,٩	١١,٩	١٨,٣	٥,٦

المصدر: المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ - روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس)
الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢ - الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٢٨٤ باقى المراحل محسوبة من بيانات: وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٤)

هيكل توزيع الاستثمار الإجمالى على القطاعات الاقتصادية
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

الصناعى هو القطاع القائد لعملية التنمية ويتحول قطاع الزراعة إلى قطاع يخدم هذا الاتجاه، تخلصا من مقولة مصر بلد الزراعة، ومحاولة لإعادة هيكل الاقتصاد المصرى ليكون أكثر تنوعا وأكثر تفوقا.

ولعل ذلك يفسر انخفاض نسبة الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة من خلال القطاعات الأكثر ديناميكية عبر المراحل المختلفة فيما عدا المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ التى شهدت بناء السد العالى والمشروعات المرتبطة به حيث دخلت نسبة الاستثمارات الزراعية حوالى ٢٢,٥٪ من الاستثمار الحالى فى هذه المرحلة، بعدها ظلت تنخفض نسبة الاستثمارات الزراعية حتى وصلت فى المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥ إلى ٨,٦٪ من الاستثمار الإجمالى فى باقى القطاعات، ويلاحظ من ناحية أخرى أن التوجهات الاستثمارية كان يحكمها المزيد من الموارد لخدمة عملية التنمية مثل قطاع البترول وقناة

ومن الجدول رقم (٤) يتضح توجيهات التنمية نحو قطاع الصناعة باعتباره القطاع القائد لعملية التنمية فى هذه المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، حيث خُصص له حوالى ٢٤,٨ من إجمالى الاستثمارات المعدة فى هذه المرحلة، ولا غرابة فى ذلك حيث يلحظ أن الثورة كانت عاقدة العزم على محاولة تغيير الهيكل الاقتصادى منذ أن بدأت التخطيط للتنمية من خلال إعداد برامج التصنيع فى عام ١٩٥٧ الذى تم فى إطار مرحلة التخطيط الجزئى للتنمية (٦) بل استمد هذا الاتجاه عبر باقى المراحل حيث ازدادت النسبة المخصصة للاستثمارات فى قطاع الصناعة التى لم تقل بأى حال عن ربع الاستثمارات الإجمالية، وإذا أضيف قطاع الكهرباء فإنه يمكن القول إنه استحوذ على أكثر من ثلث الاستثمارات الإجمالية عبر المراحل المختلفة تقريبا.

ولعل ذلك يعكس آلية استراتيجية التنمية التى تركزت حول إمكانية جعل القطاع



ويتضمن تطوير القطاع الصناعى لأنه القطاع الذى يمد الزراعة الحديثة بمستلزمات إنتاجها، وتنطبق هذه المعايير على الاقتصاد المصرى عبر مراحل تطوره فى الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، وبالإستعانة بالجدول رقم (٥).

يتبين لنا أن مساهمة القطاع الزراعى فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفضت بالفعل عبر المراحل المختلفة خلال الفترة محل البحث، من ٣٣,٥٪ فى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ إلى ١٧,١٪ فى المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥ فى المتوسط، ومن ناحية أخرى زادت مساهمة قطاع الصناعة والكهرباء عبر المراحل المختلفة فنجد أن الزيادة فى مساهمة هذا القطاع فى الناتج المحلى زادت من ١٧,٧٪ فى المرحلة ٥٢ - ١٩٦٠ إلى ١٨,٦٪ فى المتوسط من الناتج المحلى الإجمالى فى المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥، ولعل هذه النتيجة تحتاج إلى التوقف عندها كثيرا نظرا للأمال التى كانت معقودة على قطاع الصناعة، بل وما زالت معقودة فى المرحلة القادمة وهى إذا كانت تنم على شىء، فإنها تنطوى على وجود مشكلات تتعلق باستراتيجية التنمية المطبقة تدور حول مدى نجاح قطاع الصناعة وتأهله ليكون قطاعا

السويس فكان ضروريا أن يستحوذ قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس على نسبة ليست قليلة من الاستثمار الإجمالى عبر المراحل المختلفة، أما باقى الاستثمارات فقد وجهت لقطاع الإسكان ارتباطا بالمشكلة السكانية والخدمات الاجتماعية وأهمها الخدمات الصحية والتعليمية.

رابعاً: مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى

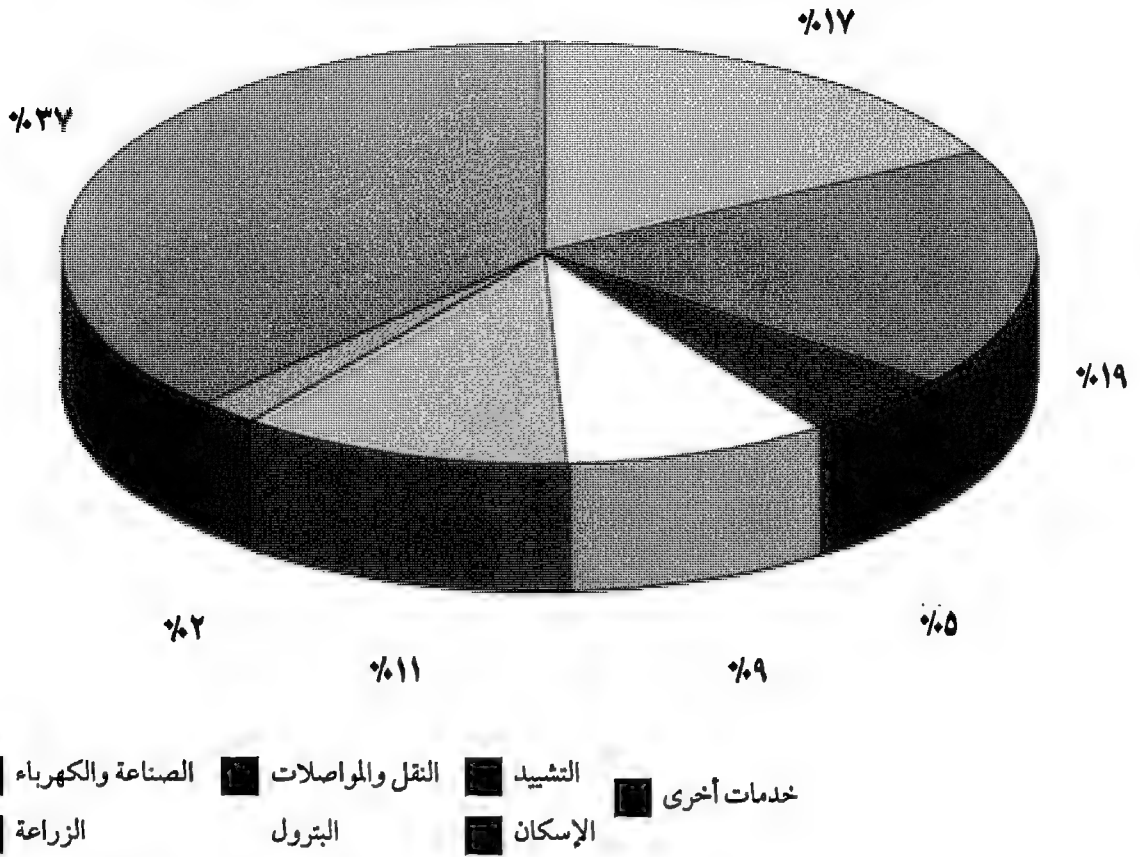
تجدر الإشارة إلى أن تجارب الدول النامية التى نجحت فيها استراتيجيات وسياسات التنمية، تدل على أن الارتفاع النسبى لمساهمة قطاع الزراعة فى الناتج المحلى الإجمالى والارتفاع النسبى لمساهمة قطاع الصناعة، وكذلك ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية وقطاع الخدمات الاجتماعية فى الناتج المحلى الإجمالى وكلها تعتبر من مؤشرات التنمية المتواصلة والمستمرة، ولا يستثنى من ذلك التجارب الناجحة التى لم تهمل قطاع الزراعة باعتبار أن العناية بهذا القطاع، ضمن سياسات اقتصادية بالكفاءة والقوة، يقتضى

المراحل بالسنوات	الزراعة ٪	الصناعة والكهرباء ٪	التشييد ٪	النقل والمواصلات وقناة السويس ٪	الإسكان ٪	الخدمات الأخرى ٪
١٩٥٢ - ١٩٦٠	٣٣,٥	١٧,٠	٢,٧	-	٦,٣	٢٣,٦
١٩٦٠ - ١٩٦٦	٢٨,٦	٢٢,٩	٤,٦	-	٨,٥	٣٠,٨
١٩٦٧ - ١٩٧٣	٢٨,٠	١٩,٩	٣,٠	٢,٣	٥,٤	٣٠,٥
١٩٧٤ - ١٩٨١/٨١	٢٤,٥	١٥,٥	٥,٠	١٠,٧	٦,٩	٣٤,٥
١٩٨٢/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩	١٩,١	١٦,٨	٤,٢	٩,٤	٩,٧	٤٠,٨
١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥	١٧,١	١٨,٦	٥,١	٨,٦	١٠,٩	٣٧,٦

المصدر: المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس)، الهيئة العامة للكتاب، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢، القاهرة ١٩٧٦ ص ٢٨٥
باقى المراحل: وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٥)

مساهمة القطاعات الاقتصادية فى الناتج المحلى الإجمالى
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥



خامساً: توزيع الدخل عبر المراحل المختلفة

لعل تقويم التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، قد يكون مسألة ناقصة مالم يتضمن تحليلاً للتغيرات في توزيع الدخل ذلك لأن الآليات والسياسات والاستراتيجيات التي اتبعت تضمنت أهدافاً توزيعية، إلى جانب ما عملته عملية التنمية ذاتها من عوائد تحتاج إلى تتبعها من حيث مدى استعادة الفئات الداخلية المختلفة من تلك العوائد وثمار التنمية.

فهناك بعض الدراسات التي أجريت عن توزيع الدخل في مصر خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ والتي تعطي اتجاهات توزيع الدخل عبر كل مرحلة من المراحل محل البحث، والتناول هنا يتعلق بتوزيع الدخل الشخصي على النحو التالي:

قائدا لعملية التنمية، وما الأسباب التي حالت دون قيامه بهذا الدور على الوجه المطلوب. أما عن مساهمة قطاع الخدمات الإنتاجية وبالتحديد قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس فقد زادت من ٦,٣% في المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ إلى ١٠,٩% في المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا أضفنا إلى ذلك باقى قطاع الخدمات نجد أن نسبة المساهمة زادت من ٣٩,٩% في المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ إلى ٤٨,٥% في المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط وهي نسبة مرتفعة. ولعل ذلك يعنى أن جهود التنمية في المرحلة القادمة لابد أن تتركز في الآلية التي تزيد من نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بشكل محسوس يؤدي إلى رفع القدرات التكنولوجية والتنافسية للاقتصاد المصرى ليزداد تأصلاً للانطلاق نحو آفاق أفضل في المستقبل.

١- مؤشرات المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠:

١/١ - تشير الأرقام إلى أن توزيع الدخل عام ١٩٥٢ كان لا يتسم بالعدالة في التوزيع، ويعانى من عدم التوازن على نحو كبير عندما قامت الثورة عام ١٩٥٢، وأن سوء توزيع الدخل والثروة كان قد تفاقم في مصر بسبب بعض التغيرات الخاصة بالقرن التاسع عشر، مثل تكوين القطاعات الكبيرة، بالإضافة إلى تطبيق الحرية الاقتصادية دون وجود سياسات تعويضية (٧).

١/٢ - تشير تقديرات البعثة البريطانية (٨) إلى أن الفئات الدنيا من الدخل التي بلغت ٦٠٪ كانت تحصل على ١٨٪ فقط من إجمالي الدخل، بينما نجد أن الفئات ذات الدخل المتوسط البالغة ٣٠٪ من إجمالي الأسر، قد حصلت على ٣٨,٥٪ من إجمالي الدخل، أما الفئات المرتفعة الدخل البالغة ١٠٪ من إجمالي الأسر، فقد حصلت على ٤٣,٥٪ من إجمالي الدخل، وهذا يشير إلى سوء توزيع الدخل بشكل واضح.

١/٣ - تشير بعض الدراسات عن توزيع الدخل عام ١٩٥٩/٥٨ إلى أن الفئات ذات الدخل المنخفضة التي بلغت ٥٠٪ من إجمالي الأسر، قد حصلت على ٢١,٩٪ من إجمالي الدخل للأسر، كما حصلت على ٢٢,٤٪ من إجمالي الدخل، بينما نجد أن الفئات المرتفعة الدخل والتي بلغت ٢٥٪ من الأسر، قد حصلت على ٥٥,٧٪ من إجمالي الدخل عام ١٩٥٩/٥٨.

وبأخذ هذه المؤشرات في الحسبان، بالإضافة إلى ما يشير إليه العامل جين، فإنه يمكن استنتاج أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ شهدت حالة من سوء في توزيع الدخل واضحة، وخسارة على الفئات منخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لصالح الفئات المرتفعة الدخل.

٢- مؤشرات المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦:

حيث تشير الدراسات (٩) في هذا المجال إلى أن الفئات ذات الدخل المنخفض التي بلغت ٥٠٪ من الأسر، قد حصلت على ٢٢,٢٪ من إجمالي الدخل عام ١٩٦٥/٦٤، حيث تحسن وضعها في عام ١٩٥٩/٥٨ في توزيع الدخل ذلك لأنها كانت تحصل على ٢١,٩٪ من إجمالي الدخل. ومن ناحية أخرى نجد أن الفئات متوسطة الدخل البالغة ٢٥٪ من إجمالي الأسر، قد حصلت على ٢٣٪ من إجمالي الدخل عام ١٩٦٥/٦٤، وبالتالي تحسن وضعها أيضا حيث كانت تحصل على ٢٢,٤٪ عام ١٩٥٩/٥٨.

أما الفئات مرتفعة الدخل، البالغ نسبتها ٢٥٪ من إجمالي الأسر نجدها قد حصلت على ٥٤,٧٪ من إجمالي الدخل وهو أقل مما كانت تحصل عليه عام ١٩٥٩/٥٨.

ولعل ذلك يعنى أنه حدث تحسن في توزيع الدخل لصالح الفئات المنخفضة والمتوسطة الدخل، ولا يخفى أن ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى الإجراءات والسياسات المعتمدة التي نفذت في هذه المرحلة، وأهمها تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الثانى ١٩٦١ وإجراءات التأميم الكبرى، وتطبيق قانون العمل والأجور وسياسات العمالة والدعم والسياسات السعريّة التوزيعية.

٣- مؤشرات المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣:

تشير دراسات (١٠) تخطيط الأسعار عام ١٩٧٢، إلى أن نصيب الفئات الدنيا من الدخل البالغة ٦٠٪ من إجمالي الأسر، وصل إلى ٢٩,٨٪ من إجمالي الدخل، بينما نجد أن الفئات ذات الدخل المتوسط البالغة ٣٠٪ من الأسر، قد حصلت على ٣٧٪ من إجمالي الدخل، بينما نجد أن الفئات المرتفعة الدخل البالغة ١٠٪ من إجمالي الأسر، قد حصلت

مرتفعة الدخل على حساب الفئات متوسطة الدخل، بينما بقيت أحوال الفئات المنخفضة الدخل على حالها، وقد يرجع ذلك إلى بعض السياسات مثل سياسة الدعم العيني، أما عن خسارة الفئات متوسطة الدخل فقد يرجع إلى سياسات الانفتاح.

كما أن أهم ما يميز هذه المرحلة حدوث الدخل في أيدي الفئات مرتفعة الدخل حيث تشير بعض النتائج إلى أن نصيب الغنى ١٠٪ من أسر المجتمع وصل إلى ٣٦,٢٪ من إجمالي الدخل عام ١٩٨٢/٨١. بينما كان نصيبها عام ١٩٧٥/٧٤ حوالي ٣٣,٢٪، الأمر الذي يعنى زيادة تركيز الدخل في أيدي الأسر الغنية. ويؤكد ذلك مؤشر آخر يشير إلى أن نصيب الغنى ٥٪ من إجمالي الدخل عام ١٩٨٢/٨١ بلغ

على حوالى ٣٣,٢٪. ولعل ذلك يشير إلى أن الإجراءات والسياسات التوزيعية كانت تهدف فى هذه المرحلة إلى إحداث المزيد من التحسين فى توزيع الدخل.

٤- مؤشرات المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١:

حيث تشير تقديرات توزيع الدخل عن عام ١٩٧٤/١٩٧٥ وعام ١٩٨٢/٨١ إلى النتائج التالية (١١):



١/٤ - أن الفئات ذات الدخل المنخفض البالغة ٥٠٪ من عدد الأسر حصلت على ٣٢,١٪ من إجمالي الدخل أى بقيت أوضاعها على حالها.

٢/٤ - أن الفئات متوسطة الدخل البالغة ٢٥٪ من عدد الأسر حصلت على ٢٢,٨٪ من إجمالي الدخل، فى توزيع عام ١٩٧٥/٧٤ بينما حصلت على ٢١,٤٪ من إجمالي الدخل عام ١٩٨٢/٨١.

٣/٤ - أن الفئات المرتفعة الدخل، البالغة ٢٥٪ من عدد الأسر حصلت على ٥٤,١٪ من إجمالي الدخل عام ١٩٧٥/٧٤، بينما حصلت عام ١٩٨٢/٨١ على ٥٥,٣٪ من إجمالي الدخل.

ولعل هذه النتائج تشير إلى أن هذه المرحلة قد تميز فيها توزيع الدخل لصالح الفئات

٢٧,٧٪ من إجمالي الدخل، والأكثر من ذلك دلالة أن أغنى ١٪ من الأسر التى تتربع على قمة التوزيع أصبحت تحصل على قرابة ١٧,٢٪ من إجمالي الدخل عام ١٩٨٢/٨١، بعد أن كانت تحصل على ٩,٥٪ فقط عام ١٩٧٥/٧٤.

الدعم العيني لبعض السلع الاستهلاكية، والسعى هنا وهناك لتعويض الخاسر من مسائل يلمسها كل من يعيش مرحلة الإصلاح الاقتصادي الحالية .

سادسا : الفكر التنموى السائد عبر المراحل المختلفة

يمكن القول إن الفكر التنموى فى مصر تغير عبر المراحل المختلفة وتغير معه نمط التنمية، ففي البداية سادت مفاهيم النمو غير المتوازن بالتركيز على قطاع الصناعة، وبنى استراتيجية الإحلال محل الواردات، على أن تتم التنمية من خلال التخطيط الشامل، والنظام الشمولى، وبالتالي كان القطاع العام هو الذى يقود عملية التنمية، مع تغير مفاهيم تحقيق عدالة توزيع الدخل .

ومع بداية ١٩٧٤ وحتى ١٩٨٢/٨١، كان الفكر التنموى السائد هو الإسراع فى تحقيق التنمية فى إطار تطبيق سياسات الانفتاح

رغم أن الدراسات الخاصة بها فى المرحلتين لازالت قليلة للغاية، إلا أن هناك دراسة تشير إلى أن نفس الاتجاه الذى حدث فى المرحلة السابقة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١، لا يزال قائما، بل يزداد توزيع الدخل فى أوائل التسعينيات، فى صالح الفئات المرتفعة من الدخل على حساب الفئات المتوسطة من الدخل أولا، ثم الفئات المنخفضة الدخل ثانيا (١٢).

كما أن مرحلة الإصلاح الاقتصادى فى هذه المرحلة لها آثار توزيعية فى غير صالح الفئات متوسطة الدخل والفئات منخفضة الدخل (١٣)، ويعترف القائمون على تنفيذ البرنامج بهذا الاتجاه، حيث تمت محاولات متعددة للتخفيف من الآثار التوزيعية لهذا الاتجاه، ولعل إنشاء الصندوق الاجتماعى للتنمية، والزيادات المتتالية فى أجور العاملين فى القطاع الحكومى وقطاع الأعمال العام، والإبقاء على



ساد مفهوم التنمية بالتركيز على قطاع الصناعة

٤- وجود العديد من الاختلالات الهيكلية وأهمها الاختلال بين الادخار والاستثمار، والصادرات والواردات .

٥- تواجد انكماش اقتصادي، وانخفاض الاستثمار عن المطلوب تحقيقه .

٦- صعوبة رفع نسبة الادخار المحلى الإجمالى إلى المستوى المطلوب تحقيقه .

٧- زيادة معدلات نمو القطاعات الخدمية بدرجة أكبر من نمو القطاعات السلعية .

٨- انخفاض الإنتاج والإنتاجية فى الكثير من القطاعات، ووجود مشكلات الطاقة العاطلة والفاقد .

٩- تبنى استراتيجية الإحلال محل الواردات بمشكلاتها الكثيرة وضعف حصيلة الصادرات وخاصة السلعية .

١٠- مشكلة إدارة التنمية فى عالم متغير يموج بالتحويلات الاقتصادية التى تفرض العديد من التحديات .

ويتجه الاقتصاد المصرى حالياً إلى مواجهة واضحة لمشكلات الخلل الجذري، وبدأ التحول إلى مزيد من آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص عن طريق بيع الجزء غير المهم من القطاع العام سعياً وراء توسيع قاعدة الملكية والتنافس وتحسباً لدخول مرحلة تنفيذ اتفاقية الجات . وهى مرحلة حاسمة تتطلب مراعاة العدالة فى التوزيع تجنباً للصدام مع أخطار قديمة معوقة .

الاقتصادى، واعتماد التنمية على قطاعات مولدة لموارد غير مستقرة، وتزايد الاعتماد على الديون الخارجية فى تمويل التنمية، وتتم التنمية من خلال برامج سنوية متحركة وليست خططاً خمسية، مع تشجيع القطاع الخاص ليكون شريكاً فى عملية التنمية جنباً إلى جنب مع القطاع العام، والبحث فى مدى إمكانية تشجيع الصادرات، مع استمرار استراتيجية الإحلال محل الواردات ومع محاولة تطبيق مفهوم تحقيق التنمية أولاً قبل التوزيع .

وأخيراً، واصل الفكر التنموى فى ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥، مساره من خلال التحرر الاقتصادى وآليات السوق والإصلاح الجذرى الشامل مع الاهتمام بقطاع الصناعة مرة أخرى فى إطار مفهوم للتنمية يجمع بين القطاع العام والخاص وتبنى استراتيجية للإنتاج من أجل التصدير مع محاولة أن تسير عملية التنمية والتوزيع معاً كلما أمكن، مع البحث فى إمكانية تطبيق نظام التخطيط التأسيرى وتطويره .

ومما سبق يمكن القول إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر المراحل المختلفة أبرزت بعض المشكلات والمعوقات يمكن الإشارة إلى أهمها :

١- عدم نجاح قطاع الصناعة فى التحول إلى قطاع قائد للتنمية بالدرجة الكافية .

٢- تفاقم مشكلة البطالة لأسباب كثيرة، كان من أهمها أن نمط الاستثمار لم يكن متجهها بالدرجة المطلوبة إلى استيعاب العمالة الوافدة، لسوق العمل بالإضافة إلى عدم التنسيق بين سياسات الاستثمار وباقى السياسات الأخرى^(١٤) .

٣- تفاقم مشكلة الديون الخارجية، عبر المراحل المختلفة، إلا أنها خفت حدتها فى المرحلة الأخيرة ٩٠/ ١٩٩١ - ١٩٩٥ بشكل كبير، ويعتبر ذلك إنجازاً كبيراً .

الضرائب التي تعرقل الاستثمار. وبدأ عجز ميزان المدفوعات أيضا بتفاقم.

وحيث إن فجوة الموارد المحلية تتطلب تمويلا من الداخل والخارج. فإننا سوف نناقش موقفها الداخلى فى هذا الفصل، ونترك عجز ميزان المدفوعات والديون الخارجية وأسعار الصرف لفصل آخر. ويشير تحليل تطور فجوة الموارد المحلية ببيان تطور الاستهلاك والاستثمار خاصا وعاما وإجماليا عبر سنوات متتالية لمعرفة معدلات النمو وتمويله وأعبائه.

ولعل من الأفضل أن نبدأ تحليل كيفية حدوث الفجوة من خلال دراسة العلاقة بين الاستهلاك النهائى والاستثمار والنتائج المحلى الإجمالى بسعر السوق، أى كيفية حدوث الخلل الاقتصادى الداخلى والتغيرات التى تؤدى إلى وجوده. على أن يخصص الجزء الثانى من التحليل فى هذا الفصل لتحليل الادخار المحلى الإجمالى وتغيراته التى تعتبر المسببة للفجوة.

أولاً: الاستهلاك والاستثمار وفجوة الموارد المحلية

يمكن تتبع التغيرات فى الاستهلاك النهائى والاستثمار والنتائج المحلى الإجمالى بسعر السوق وفجوة الموارد المحلية من خلال الجدول رقم (٦)، عبر المراحل المختلفة خلال الفترة محل الدراسة.

١- المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠:

يشير الجدول رقم (٦) إلى أن التغيرات التى حدثت وأسبابها بالنسبة للمتغيرات مجال التحليل كانت على النحو التالى:

أ- زاد الاستهلاك النهائى بمعدل سنوى حوالى ٥,٦٪ وتعود هذه الزيادة بدرجة أكثر بسبب الزيادة فى الاستهلاك العام الحكومى بمعدل ٨٪ بينما ارتفع الاستهلاك الخاص

الاستهلاك والاستثمار والادخار وفجوة الموارد المحلية

إن الهدفَ الأسمى لكل مجتمع هو زيادة الاستهلاك والحصول على الوفرة، وهذا يلزمه مزيد من الاستثمار وحجم كبير من الناتج السنوى الذى يسمح بالاستهلاك وأيضا الاستثمار السنوى. ويستلزم الأمر أن يكون ناتجنا من أرض مصر وداخلها بقدر يسمح بوفرة الاستهلاك والاستثمار. إلا أن الواقع كان خلاف ذلك طوال فترات سابقة فى الأداء الاقتصادى المصرى المعاصر. فلم يكن ناتجنا المحلى منذ عام ١٩٦٠ وحتى ١٩٩٦ ليكفى هذا القدر من مستويات المعيشة المطلوبة.

وكان لابد من الحصول على موارد من الناتج تكفى متطلبات الاستهلاك والاستثمار المتزايدة، وتسمى تلك الموارد اللازمة وغير المتوفرة بفجوة الموارد المحلية، لقد أصبحنا فى احتياج إلى مدخرات تكفى متطلبات الاستهلاك والاستثمار. هذه الفجوة مصدر قلق للاقتصاد.

لقد بدأ الاقتصاد المصرى يعاني مزيدا من عجز الميزانية والاقتراض من البنوك والأفراد والدول الأجنبية مما يؤدى لفرض مزيد من

إحداث المزيد من التنمية، وبخاصة أن هذه المرحلة شهدت تنفيذ برنامج التصنيع الذى بدأ عام ١٩٧٥.

ج- أما الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، بلغ عام ١٩٥٢ حوالى ١١١,٣٢ مليون جنيه بينما بلغت الأعباء المحلية الإجمالية (استهلاك + استثمار) ٩٣٦ مليون جنيه، وفى عام ١٩٦٠ بلغ ١٣٧٥,٦ مليون جنيه، والأعباء المحلية الإجمالية بلغت ١,٣٧١ مليون جنيه.

د- إن فجوة الموارد المحلية التى تنتج عند مقابلة الإنتاج المحلى الإجمالى بسعر السوق بالأعباء المحلية الإجمالية لا توجد فى هذه المرحلة لأن الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق أكبر من الأعباء المحلية الإجمالية، ولعل ذلك يفسر أن هذه المرحلة لم تشهد ضغوطاً تضخمية حيث انخفض الرقم القياسى لأسعار المستهلكين من ١٠٠ نقطة عام ١٩٥٢ إلى ٩٦ نقطة عام ١٩٦٠.

بمعدل ١,٥٪ سنوياً وترجع زيادة الاستهلاك العام بمعدلات تفوق معدلات الاستهلاك الخاص سنوياً إلى الزيادة التى حدثت فى الإنفاق على الدفاع والأمن وإقامة المصانع الحربية من ٤١ مليون جنيه عام ١٩٥٢ إلى ٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠ وكذلك الزيادة فى الإنفاق بسبب حرب ١٩٥٦ وما ترتب عليها من أعباء تعمير بورسعيد، بالإضافة إلى تصاعد الإنفاق على الخدمات الاجتماعية لمواجهة أعباء الزيادة السكانية وخاصة مع إقرار مجانية التعليم الثانوى والجامعى وصدور تشريعات العمل، والتوسع فى الخدمات الطبية وأنظمة التأمينات الاجتماعية وتزايد اعتمادات خفض تكلفة المعيشة.

ب- بالنسبة للاستثمار الإجمالى، نجده تزايد من ١١٩ مليون جنيه عام ١٩٥٢ بمعدل ثمر سنوى قدره ٤,٥٪ وارتفعت نسبته إلى الناتج من ١٠,٧٪ عام ١٩٥٢ إلى ١٢,٥٪ عام ١٩٦٠، ولعل ذلك يرجع إلى الرغبة فى

٩٢/٩١	٩٢/٩١	٩٠/٨٩	٨٢/٨١	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٥	١٩٦٠	١٩٥٥	١٩٥٠
١٥٥٨٦٨,٢٤	٤٨٨٥٥	٤٧٠١٥,٥	١٨٠٦٩	٤٢٠١	٢٨٤٧	١٧٦٢,٢	١٢٩٩,٧	٨٨٧,٧	٤٨٨,٥
١٣٥١١٤,٨	٤١٢٢٦	٣٩٧٠٠,٠	١٤٤٨٥	٢٩٧٠,٣	٣١٣٣,١	١٣٣٠,٩	٩٧١,٦	٦٨٧,٦	٤٨٨,٥
٢٠٧٥٣,٤	٧٦٢٩	٧٣١٥,٥	٣٥٨٤,٠	١٢٣٠,٧	٧١٣,٩	٤٣١,٣	٢٢٨,١	١٣٣,٣	١٠٧,٦
٤١٢٨٥,٠	٩٤٨٠,٠	٩٤٣٠,٠	٥١٥٠,٠	١٣٤٧	٤٤٥,٨	٣٦٤,٣	١٧١,٤	١١٩,٤	١٠٧,٦
١٩٧١٥٣,٢	٥٨٣٣٥	٥٦٤٤٦	٢٣٢١٩,٠	٥٥٤٨	٣٢٩٢,٨	٢١٢٦,٥	١٣٧١,١	٩٣٦	٨٨٧,٧
١٨٩٢٢٧,٤	٥٤٩٠٦	٥٢١٢٢	٢١٢٥٧,٨	٤٨٤٤,٣	٣١٧٩,٩	٢٠٥٠,٦	١٣٧٥,٦	١١١٣,٢	٨٨٧,٧
(٧٩٢٥,٨)	(٣٤٢٩)	(٤٣٢٤)	(١٩٦١,٢)	(٧٠٣,٧)	(١١٢,٩)	(٧٥,٩)	٤,٥	١٧٧,٢	٨٨٧,٧

(الأرقام بالمليون جنيه)

المصدر: جدول محسوب من:

* وزارة التخطيط، بيانات إعداد الخطة الخمسية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) - جداول إحصائية عن بعض التغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة (١٩٤٥ - ١٩٦٢).

* وزارة التخطيط، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥) الجزء الأول، متابعة وتقييم المعالم الأساسية للتنمية فى الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥).

* أحمد عبد الغفار، الأزمة الاقتصادية المصرية (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٩٢/٩١) - المظاهر والأسباب، الإدارة العامة للنشر، وزارة التخطيط، القاهرة، ١٩٩٣.

* وزارة التخطيط، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٩) القاهرة، أغسطس، ١٩٨١.

* وزارة التخطيط، التقرير المبدئى من متابعة الأداء الاقتصادى والاجتماعى خلال السنة الثالثة (١٩٩٥/٩٤).

جدول رقم (٦)

تطور الاستهلاك النهائى والاستثمار الإجمالى والناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق وفجوة الموارد المحلية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

٢- المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦:

وهي المرحلة التي شهدت تنفيذ الخطة الخمسية الأولى الطموح، بما تحمله من التوسع في الإنفاق، ويكفى أن نقارن سنة ١٩٦٥/٦٤ بنسبة ١٩٦٠، حيث يشير الجدول إلى التغيرات التالية:

أ- زاد الاستهلاك النهائي إلى ١٧٦٢,٢ سنة ١٩٦٥/٦٤ بعد أن كان ١١٩٩,٧ سنة ١٩٦٠ بمعدل سنوي ٨٪ وبمعدل زيادة سنوية ١٣,٦٪ للاستهلاك العام و ٦,٥٪ للاستهلاك الخاص، وترجع زيادة الاستهلاك النهائي إلى تزايد السكان بمعدل سنوي بلغ ٢,٨٪، بالإضافة إلى التوسع في الإنفاق على الخدمات الحكومية، وتزايد الأجور بمعدلات كبيرة حيث كانت ٥٤٩٢٥ مليون جنيه في سنة ١٩٦٠ ووصلت إلى ٨٧٨,٩ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤، بزيادة قدرها ٣٢٩,٤ مليون جنيه وبنسبة زيادة قدرها ٥٩,٩٪ وبمعدل زيادة قدره ٩,٩٪ سنويا في المتوسط، وقد انعكست معظم هذه الزيادة في الأجور في شكل زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب زيادة الميل الحدى للاستهلاك لكاسبى الأجور ويضاف إلى ذلك زيادة دخول الزراعيين الصغار بعد نشر الملكيات الصغيرة من خلال قوانين الإصلاح الزراعى مما انعكس على زيادة الاستهلاك.

ب- بالنسبة للاستثمار الإجمالي، زاد من ١٧١,٤ مليون جنيه عام ١٩٦٠ إلى ٣٦٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٦٥/٦٤ بمعدل زيادة سنوي قدره ١٦,٣٪، وهو معدل كبير، ولا تعليق على زيادة الاستثمار حيث من المعروف الأسباب التي وراء زيادته، حيث كان الهدف خلال هذه المرحلة هو إحداث زيادة كبيرة في الداخل، أى زيادة معدلات التنمية.

ج- أما عن الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، فقد زاد من ١٣٧٥,٦ مليون جنيه سنة ١٩٦٠ إلى ٢٠٥٠,٦ مليون جنيه، بينما الأعباء المحلية الإجمالية من ١٣٧١,١ سنة ١٩٦٠ إلى ٢١٢٦,٥ سنة ١٩٦٥/٦٤.

د- بلغت فجوة الموارد المحلية حوالى ٧٥,٩ مليون جنيه سنة ١٩٦٥، وإجماليتها خلال المرحلة وصل إلى ٤١٧,٤ مليون جنيه^(١) والسبب فى تلك الفجوة يكمن فى زيادة الاستهلاك، وفى نفس الوقت الاختلال بين الاستثمار والادخار.

٣- المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣:

لعل أهم ما فعلته اقتصاديات الحرب أنها أصابت تخصيص وتوزيع الموارد بالخلل، رغم أن كثيرا من شواهد ودلائل المرحلة السابقة كان يشير إلى أن الاقتصاد المصرى كان على أعتاب مرحلة انطلاق فيما يتعلق بالتنمية، حيث أحدثت الخطة الخمسية ٦٠ - ١٩٦٥ تحولات اقتصادية كبيرة فى هيكل الاقتصاد القومى ونظام الإدارة الاقتصادية، وتم خلالها إرساء أساس جيد لم تظهر آثاره كلها خلال تلك المرحلة بحكم طول فترات تفريخ بعض المشروعات الأساسية كالسد العالى ومجمع الحديد والصلب ومشروعات استصلاح الأراضى ومشروعات الكهرباء وغيرها.

وبالتالى أضاعت هذه المرحلة منذ بدايتها فى عام ١٩٦٧ وحتى نهايتها فى عام ١٩٧٣ فرصا هائلة للتنمية، وفى هذا الإطار يمكن تتبع المتغيرات محل الدراسة من الجدول رقم (٦) على النحو التالى:

أ- بالنسبة للاستهلاك النهائي، زاد من ١٧٦٢,٢ مليون جنيه سنة ١٩٦٥ إلى ٤٢٠١ مليون جنيه سنة ١٩٧٥ أمام الاستهلاك العام فقد تضاعف ثلاث مرات تقريبا حيث زاد من

٤٣٥ مليون جنيه ووصل سنة ١٩٧٣ إلى حوالى ٤٦٥ مليون جنيه^(٣).

ج- بالنسبة للنتائج المحلى الإجمالى بسعر السوق، زاد من ٦,٢٠٥٠ مليون جنيه إلى ٣,٤٨٤٤ مليون جنيه خلال هذه المرحلة.

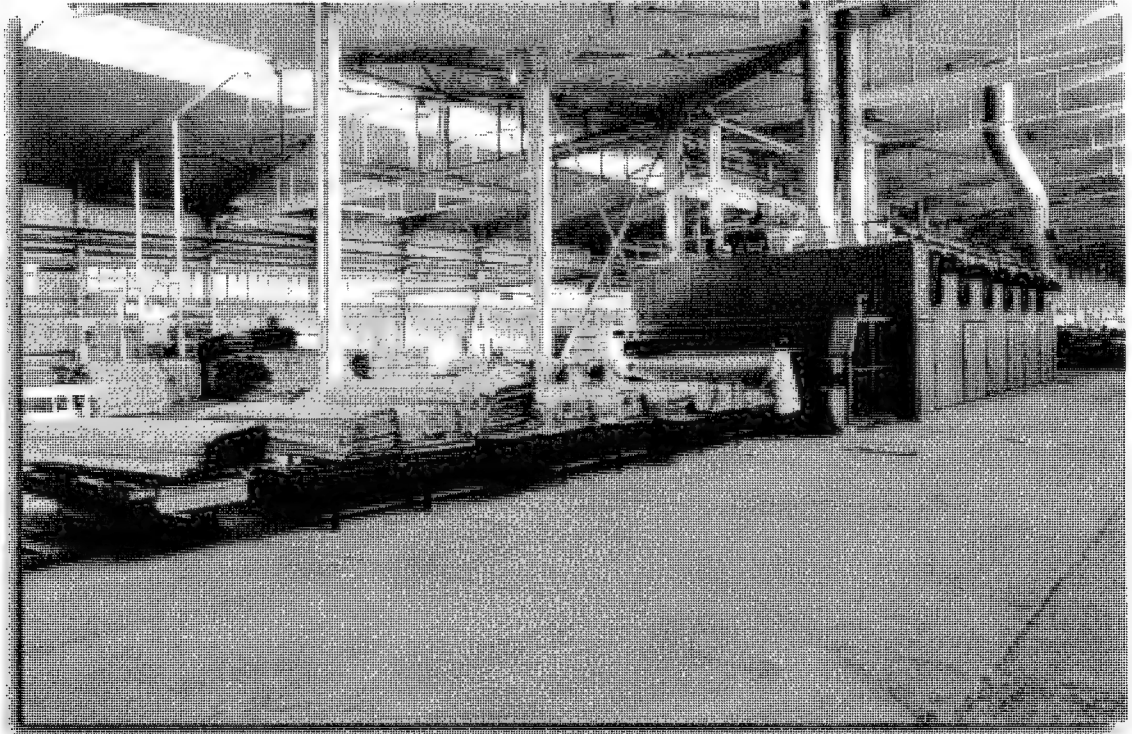
د- نتيجة لذلك زادت فجوة الموارد المحلية من ٩,٧٥ مليون جنيه إلى ٧,٧٠٣ مليون جنيه فى نهاية هذه المرحلة وهو تزايد كبير مما أدى إلى تزايد الضغوط التضخمية وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات وتزايد أهمية قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأخرى^(٤).

٤- المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١:

لعل ما يميز هذه المرحلة أنها حققت أكبر معدلات للنمو الاقتصادى خلال الفترة التى تشملها الفترة كلها ١٩٥٢ - ١٩٩٥ فقد جاءت أعقاب نصر أكتوبر بكل ما أتى به من عوامل وظروف مواتية للتنمية والانتعاش الاقتصادى،

٣,٤٣١ مليون جنيه إلى ٧,١٢٣٠ مليون جنيه خلال هذه المرحلة بسبب المعدل المتزايد للإنفاق العسكرى فى مقابل الانخفاض النسبى فى الاستثمار، حيث ظلت الزيادة المطردة فى نفقات الدفاع والأمن القومى مستمرة بعد حرب ١٩٦٧ من أجل إعادة تنظيم القوات المسلحة، والإنفاق على حرب الاستنزاف التى استمرت حتى أغسطس ١٩٧٠، ثم الاستعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وليس غريباً أن تزداد نسبة هذه النفقات الى ما يقرب من ٥,٥% من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٦٠ إلى نحو ١٠% فى سنوات ما بعد الحرب ١٩٦٧ حتى وصلت إلى ٢٠% عام ١٩٧٣^(٢).

ب- أما الاستثمار الإجمالى، فقد تأثر بالسالب حيث كان مقدراً أن يزداد سنوياً بحوالى ٤٥٠ مليون جنيه بالأسعار الجارية إلا أن المنفذ فعلاً كان أقل بكثير، حيث كان متوسط الاستثمار للسنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٩ حوالى ٣٥٠ مليون جنيه فقط وفى ستى ١٩٧٠، ١٩٧١ زاد الاستثمار الإجمالى إلى

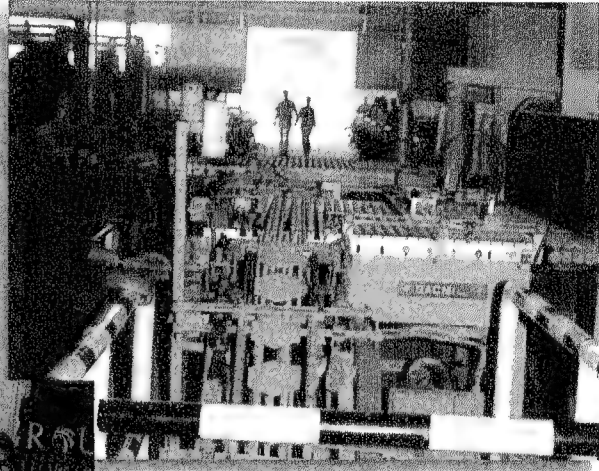


الاجتماعية، التي تتميز بارتفاع الميل الحدى والمتوسط للاستهلاك، نظرا لعدم وعيها الادخاري من ناحية، وعدم توفر مناخ استثماري ملائم من ناحية أخرى، بالإضافة إلى حملات الدعاية المركزة لترويج السلع الكمالية وشبه الكمالية، وغمر الأسواق بهذه السلع سواء من خلال المشروعات التي أقيمت آن ذاك أو من خلال الاستيراد بدون تحويل عملة الذي كان معمولاً به في هذه المرحلة.

أما عن الاستهلاك العام فقد زاد لكن بدرجة أقل من زيادة الاستهلاك الخاص، حيث ارتفع أقل قليلا من ثلاثة أضعاف وبمعدل نمو سنوي قدره ١٦,٥٪ خلال هذه المرحلة، بل إن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق انخفضت من ٢٥,٤٪ عام ١٩٧٤ إلى ١٦,٩٪ عام

وهو ما انعكس على المتغيرات التي تُتابع بحثها في هذا الفصل عند هذه المرحلة من التطور، وبالرجوع إلى الجدول (٦) يمكن ملاحظة أنه:

أ- اتجه الاستهلاك النهائي، إلى التزايد بشكل كبير للغاية حيث قفز من ٤٢٠١ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٨٠٦٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١، أى تزايد بأكثر من أربع مرات خلال هذه المرحلة وبمعدل سنوي قدره



٢٣,٢٪ سنويا وهو معدل كبير، ويرجع هذا التزايد بدرجة أكثر إلى تزايد الاستهلاك الخاص بحوالى ما يقرب من خمس مرات وبمتوسط معدل زيادة سنوي قدره ٢٥,١٪ حيث زاد من ٩٧٠,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٤٤٨٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١.

١٩٨٢/٨١، وبالتالي فإننا نؤكد مرة أخرى أن الزيادة في الاستهلاك النهائي خلال المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ ترجع بالدرجة الأولى إلى الزيادة في الاستهلاك الخاص.

ولا نخفى أن هذه المرحلة شهدت تزايد الطلب الاستهلاكي المحلي بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بكثير حيث بلغ متوسط معدلات تزايد الطلب الاستهلاكي الكلى ٢٣,٢٪ سنويا، بينما كان

مع الإشارة إلى أن ذلك ليس شرطا أن ينعكس بنفس الدرجة على مستوى معيشة كافة الفئات الداخلية بسبب وجود سوء توزيع في الدخل واضح في هذه المرحلة وارتفاع معدلات التضخم التي كانت في المتوسط حوالى ٣٠٪. وباستبعاد أثر التضخم، فقد نجد متوسط استهلاك الفئات محدودة ومتوسطة الدخل لم يزد بدرجة كبيرة ولذلك يمكن إرجاع زيادة الاستهلاك الخاص بالدرجة الأولى إلى الزيادة غير العادية في دخول بعض الفئات

والتخطيط الاستراتيجي طويل المدى، وفي ضوء ذلك صدرت الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ أعقبها الخطتان الخمسيتان ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ ثم ١٩٩٣/٩٢ - ١٩٩٧/٩٦ ضمن خطة طويلة المدى مداها عشرون عاما (١٩٨٣/٨٢ - ٢٠٠٢/٢٠٠١) وتتلخص استراتيجيتها في دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصري في تمويل التنمية، والاستمرار في دعم وإصلاح البنية الأساسية المادية والاجتماعية، بالإضافة إلى البعد السكاني والمكاني، وتجدر الإشارة إلى أنه مع بداية هذه المرحلة، بدأت الإيرادات من البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين بالخارج تنخفض فيما بين ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٦/٨٥ انخفضت إيرادات البترول بنسبة ٣٦٪. وهكذا انخفضت باقى الموارد من المصادر الثلاثة الأخرى ويمكن في هذا الإطار تتبع النتائج الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية مجال البحث، بالعودة إلى الجدول رقم (٦) حيث يتضح:

أ- أن الاستهلاك النهائي، زاد من ١٨٠٦٩ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٤٧٠١٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ أى حوالى ٢,٦ مرة وبمعدل نمو سنوى حوالى ١٧,٨٪ فى المتوسط، وترجع هذه الزيادة فى الاستهلاك النهائى بالدرجة الأولى إلى الزيادة فى الاستهلاك الخاص الذى ارتفع من ١٤٤٨٥ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٩٧٠٠,٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ أى حوالى ٢,٨ مرة، وبمعدل نمو سنوى حوالى ١٩,٤٪ فى المتوسط، بينما زاد الاستهلاك العام عن ٣٥٨٤ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٧٣١٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ أى حوالى مرتين وبمعدل سنوى حوالى ١١,٥٪ فقط، وانعكس ذلك على انخفاض النصيب النسبى للاستهلاك العام من الاستهلاك النهائى، ولصالح النصيب

متوسط نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى حوالى ٨٪ ولعل ذلك يعكس اختلالا جوهريا نتيجه الطبيعية هى زيادة معدلات التضخم، بخلاف الآثار الأخرى.

ب- بالنسبة للاستثمار الإجمالى، أيضا زاد عن ١٣٤٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٥١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١، أى تضاعف إلى ما يقرب أربع مرات وهى زيادة أقل من الزيادة فى الاستهلاك النهائى.

ج- أما الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، زاد من ٤٨٤٤,٣ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ٢١٢٥٧,٨، بينما زادت الأعباء المحلية من ٥٥٤٨ مليون جنيه إلى ٢٣٢١٩ مليون جنيه خلال المرحلة.

د- نتيجة لذلك زادت فجوة الموارد المحلية من ٧٠٣,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ إلى ١٩٦١,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١، وإذا علمنا أن هذه الفجوة الكبيرة كان يتم تمويلها وتغطيتها من خلال القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية والتمويل التضخمى باستخدام سياسة التمويل بالعجز ولا يخفى أن الوسيلتين الأولى والثانية ليس لهما تأثير تضخمى فى الأجل القصير والمتوسط إلا أنها تحمل آثارا سلبية أخرى وبخاصة القروض الخارجية التى تؤدى إلى تفاقم مشكلة الديون الخارجية بآثارها المعروفة، أما عن التمويل التضخمى، فتأثيره التضخمى واضح، وتفسير تزايد معدلات التضخم بشكل كبير فى هذه المرحلة.

٥- المرحلة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩:

لعل من المعروف عن هذه المرحلة أنها كانت إيذانا ببدء إدارة الاقتصاد القومى على أسس جديدة من خلال العودة إلى التخطيط القومى من خلال خطط التنمية الخمسية، بل

النسبي للاستهلاك الخاص. ويلاحظ أن زيادة معدلات الاستهلاك النهائي وبالتحديد الاستهلاك الخاص، بالأسعار الجارية عن معدلات الزيادة فى الناتج الحقيقى من السلع والخدمات، أدت إلى ارتفاع الأسعار، مما يجعل الزيادة فى الاستهلاك النهائى فى هذه المرحلة لا يتعدى ٨,٢٪ بالأسعار الثابتة وهى نفس الزيادة فى عدد السكان، مما يحملنا على الاعتقاد بأن مستوى المعيشة لم يتحسن بصفة عامة ويدعم ذلك تناقص الاستهلاك العام بمعدل ٤٪ سنوياً، مما عكس تدنى الخدمات الحكومية التى يؤثر انخفاضها بالسالب على مستوى المعيشة.

ب- بالنسبة للاستثمار الإجمالى، زاد من ٥١٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٩٤٣٥,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ أى بحوالى ١,٨ مرة وهو معدل منخفض نسبياً.

ج- أما الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، فقد زاد من ٢١٢٥٧,٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٥٢١٢٢ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ بينما زادت الأعباء المحلية الإجمالية من ٢٣٢١٩ مليون جنيه إلى ٥٦٤٤٦ مليون جنيه.

د- وقد أدى ذلك إلى تزايد فجوة الموارد المحلية من ١٨٦١,٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٤٣٢٤ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ وهو ما يفسر إلى حد كبير تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتزايد عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم مشكلة الديون الخارجية.

٦- المرحلة ١٩٩٠/٩١ - ١٩٩٥:

تميزت هذه المرحلة بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل الذى غلب عليه فى المرحلة الأولى منه، الاتجاه أكثر نحو اتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية للسيطرة على التضخم وتخفيض عجز الموازنة

والقضاء على عجز ميزان المدفوعات مع الاتجاه بقوة نحو التحرير الاقتصادى فى مجالات الأسعار وتحرير سعر الصرف وسعر الفائدة وتحرير التجارة الخارجية، والمواجهة الجادة لمشكلة الديون الخارجية ولعل أهم نتائج المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى هو الدخول فى حالة انكماشية كان لها تأثير واضح على المتغيرات التى نحن بصدد بحثها ونحاول أن نتبع فى ضوء ذلك التغيرات التى حدثت لها من خلال العودة إلى الجدول رقم (٦)، ومنه يتضح:

أ- أن الاستهلاك النهائى، زاد من ٤٨,٩ مليار جنيه عام ١٩٩١ إلى ١٥٥,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٥ أى أنه زاد ١,٣ مرة بمعدل زيادة سنوية قدرها ٨,٥٪ بعد أن كان ٢٣,٢٪ فى المرحلة ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٢/٨١، و ١٧,٨٪ فى المرحلة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩.

وهذا الانخفاض النسبى فى الاستهلاك النهائى فى هذه المرحلة بالمقارنة بالمرحلتين السابقتين مباشرة يرجع إلى الانخفاض النسبى فى نمو الاستهلاك الخاص بسبب الإجراءات الانكماشية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى، حيث يلاحظ أن معدل النمو السنوى للاستهلاك الخاص فى هذه المرحلة بلغ فى المتوسط ٧,١٪ بينما كان ٢٥,١٪ فى ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١، و ١٩,٤٪ فى ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩، إلا أنه من ناحية أخرى ارتفع معدل نمو الاستهلاك العام إلى ١٩,٦٪ سنوياً.

ب- زاد الاستثمار الإجمالى من ٩٤٨٠,٠ مليون جنيه عام ١٩٩١ إلى ٤١٢٨٥ مليون جنيه عام ١٩٩٥، أى بحوالى أربعة أضعاف.

ج- أما الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، فقد زاد من ٥٤٩٠٦ مليون جنيه عام

وعلاقته بالتغيرات فى الاستهلاك النهائي، وفجوة الموارد المحلية التى يعبر عنها بالفرق بين نسبة الادخار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق وذلك خلال الفترة محل البحث.

١- علاقة الادخار المحلى الإجمالى بالاستهلاك النهائي:

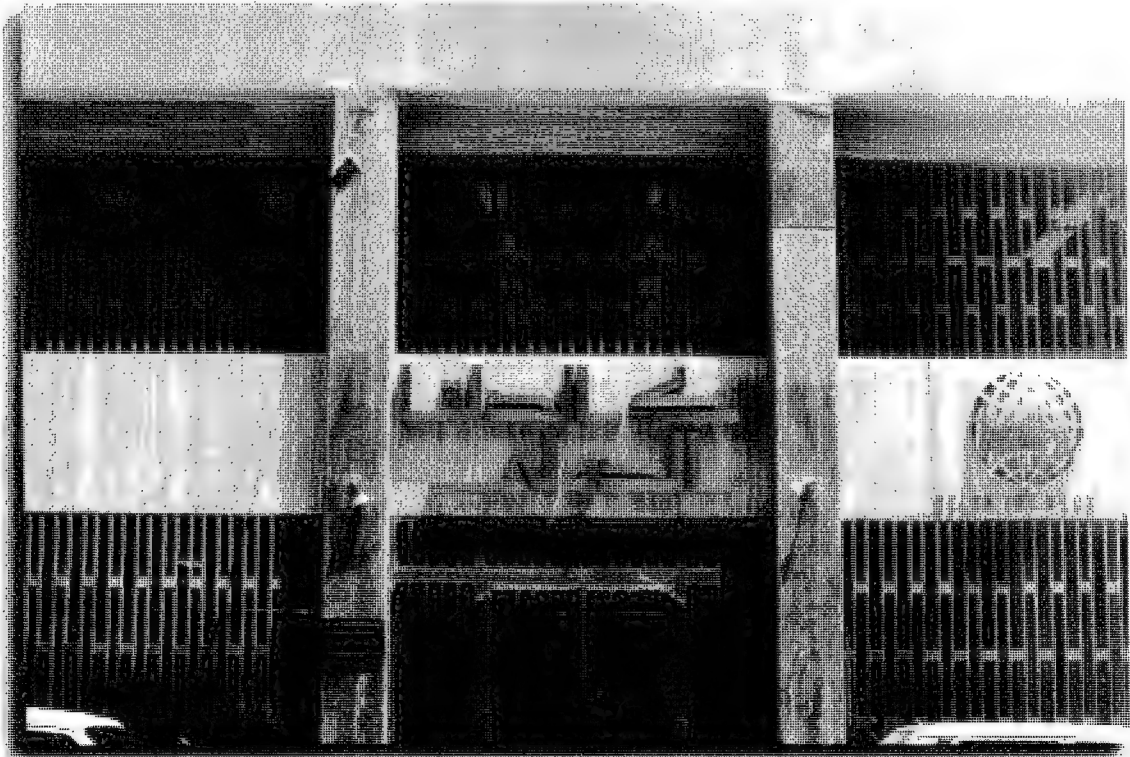
تأتى دراسة هذه العلاقة، علاقة الادخار المحلى الإجمالى بالاستهلاك النهائى من مدخلين، أولهما: أن لا أحد ينكر دور الادخار المحلى الإجمالى وتأثيره على جهود التنمية ومعدل النمو الاقتصادى، فكلما زاد الادخار المحلى الإجمالى زاد عملية وزادت عملية التنمية وزاد معدل النمو الاقتصادى والعكس صحيح، أما المدخل الثانى فيتلخص فى أن معدل الادخار المحلى الإجمالى يزداد كلما انخفض معدل الاستهلاك النهائى ويؤثر ذلك بالضرورة على فجوة الموارد المحلية، مع

١٩٩١ إلى ١٨٩٢٢٧,٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥.

د- ونتيجة لذلك انخفضت فجوة الموارد المحلية من ١٠٥٨٣ مليون جنيه عام ١٩٩١ إلى ٧٩٢٥,٨ مليون جنيه عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى أن نسبة الادخار المحلى زادت بسبب الانخفاض فى نسبة الاستهلاك النهائى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق، حيث وصلت عام ١٩٩٥ إلى ٨٢,٩٪ بعد كانت ٨٩,٦٪ عام ١٩٩١ وبالتالي زاد معدل الادخار المحلى من ١٠,٤٪ عام ١٩٩١ إلى ١٧,١٪ عام ١٩٩٥. ولعل ذلك ينقلنا فى التحليل إلى النقطة التالية:

ثانياً: الادخار المحلى الإجمالى وفجوة الموارد المحلية

لعل تحليل مدى الاختلال الاقتصادى الداخلى لا يكتمل إلا إذا ألقينا الضوء على متغير الادخار المحلى الإجمالى وتغيراته



بنك الدلتا الدولى



اقراض جهود نشطة فى تعبئة المدخرات المحلية وتحويلها إلى استثمار، ومن ناحية أخرى ينخفض معدل الادخار المحلى الإجمالى كلما ازداد معدل الاستهلاك النهائى، مما يؤثر بالتالى على فجوة الموارد المحلية وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية ويأتى مدخل دراسة العلاقة بين الادخار المحلى الإجمالى والاستهلاك النهائى من منظور إذا علمنا تغيرات الاستهلاك النهائى فمن السهل معرفة تغيرات الادخار المحلى الإجمالى ويمكن التعرف على هذه العلاقة فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ من خلال الجدول التالى رقم (٧).

ج- وفى المرحلة ١٩٦٧/٦٦ - ١٩٧٣ انخفضت نسبة الادخار المحلى الإجمالى من ١٤٪ إلى ١٢,١٪ ويرجع ذلك إلى ظروف اقتصاديات الحرب، بالرغم من الإجراءات الانكماشية التى اتخذت إلا أن الاستهلاك النهائى زاد إلى ٨٧,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.

أ- ويتضح من الجدول، أن نسبة الادخار المحلى الإجمالى للناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق كانت ١١,٩٪ عام ١٨٩٥٢، و ١٢,٦٪ عام ١٩٦٠ وهى تعتبر ضعيفة فى المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك النهائى نظرا للاتجاهات بتوزيع الدخل فى هذه المرحلة وبعض العوامل الأخرى.

د- وفى المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ انخفضت نسبة الادخار المحلى الإجمالى إلى ١٠,٩٪ (وبعد أن كانت ١٢,١٪ عام ١٩٧٣) من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق عام ١٩٨٢/٨١ حيث بلغت هذه النسبة ١١,٩٪ وليس غريبا أن يحدث ذلك فى هذه المرحلة التى سميت بمرحلة الانفتاح الاستهلاكي، حيث حدث استرخاء فى تعبئة الادخار المحلى اعتمادا على تمويل التنمية من مصادر تمويل

ب- أما فى المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ فقد زادت من ١٢,٦٪ عام ١٩٦٠ إلى ١٤٪ عام ١٩٦٦ إلا أنها لازالت ضعيفة وارتفاعها قد يرجع إلى الإجراءات الخاصة بتعبئة المدخرات المرتبطة بالخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، وبذلك انخفض الاستهلاك النهائى إلى ٨٦٪ فقط عام ١٩٦٦.

السنوات	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٣	١٩٧٤	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٩/٩٠	٩١/٩٢	١٩٩٥
الاستهلاك النهائى	٨٧,٤	٨٦,٠	٨٧,٩	٨٩,١	٨٨,١	٨٧,٧	٩٠,٢	٨٩,٠	٨٣,٢
الادخار المحلى الإجمالى	١١,٩	١٢,٦	١٤,٠	١٢,١	١٠,٩	١١,٩	١٢,٣	٩,٨	١٦,٨

المصدر: محسوب من بيانات:

- ١- وزارة التخطيط، بيانات عن الخطة ١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤، جداول إحصائية عن بعض التغيرات الاقتصادية فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٦٢.
- ٢- وزارة التخطيط، تقارير متابعة وتقييم الخطة، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٧)

الادخار المحلى الإجمالى والاستهلاك النهائى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

يجب أن يتراوح معدل الادخار حول ١٥٪ في المرحلة ٦٠-١٩٦٦، وكذلك المرحلة ١٩٦٧-١٩٧٣، على الأقل^(٥)، أما في المرحلة ١٩٧٤-٨١-١٩٨٢ فالمفترض أن يتراوح بين ١٨٪ كما يراه البعض^(٦). ونحن نرى أنه كان لا يجب أن يقل عن ٢٠٪ بأى حال فى هذه المرحلة، أما المرحلة ٨٢/١٩٨٣ - ٨٩-١٩٩٠ والمرحلة ٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥ فالمفترض أن لا يقل عن ٢٠٪ أيضاً، أما ما بعد ذلك وفى ظل الرغبة فى زيادة معدلات الادخار إلى نسبة لا تقل عن ٢٥٪ على الأقل والأهم أن يتم تعبئتها لتمويل الاستثمار دون إهدار أو تعطيل.

٢- الادخار والاستثمار وفجوة الموارد المحلية:

لعل ضعف معدل الادخار، يتضح أكثر إذا استكملنا التحليل بدراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار، بل سيبرز دراسة هذه العلاقة ويبين بشكل أكثر تحديدا الاختلال الاقتصادى الداخلى المتمثل فى فجوة الموارد المحلية (٧). ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (٨)، الذى يعبر عن الاختلال بين الادخار والاستثمار متمثلاً فى الفجوة.

ويتضح من الجدول رقم (٨) النتائج التالية:

أ- أن المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠، لم تشهد اختلالاً فى التوازن الاقتصادى الداخلى، حيث لا يوجد فجوة فى الموارد المحلية، بل كانت موجبة، حيث كانت نسبة الادخار المحلى الإجمالى ١١,٩٪ من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق عام ١٩٥٢ بينما كانت نسبة الاستثمار الإجمالى ١٠,٦٪، أى الادخار أكبر من الاستثمار.

ب- أن المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، شهدت مع نهايتها اختلالاً فى التوازن الاقتصادى الداخلى، حيث كانت نسبة الادخار المحلى الإجمالى بسعر السوق عام ١٩٦٦، بينما

خارجية أو مصادر تمويل تضخمية. فتفاقت مشكلة الديون الخارجية ومشكلة التضخم فى هذه المرحلة، وكان شعار هذه المرحلة هو إشعار أفراد المجتمع أن مستوى المعيشة تحسن من خلال زيادة الاستهلاك النهائى، فيما يمكن أن يُطلق عليه الشعور بالرخاء الخادع أو الهش.

هـ- وفى هذه المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، انخفضت نسبة الادخار المحلى الإجمالى إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق عام ٨٩/١٩٩٠ إلى ٩,٨٪ وهى أقل نسبة ادخار شهدتها الفترة كلها من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ (بعد أن كانت ١١,٩٪ عام ٨١/١٩٨٢، ١٢,٣٪ عام ٨٢/١٩٨٣)، ولعل ذلك يثير التساؤل حول فعالية الخطة ٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ ومدى أخذها فى الاعتبار تعبئة الادخار المحلى الإجمالى، وقد تكون هناك ظروف أخرى غير مواتية، وفى المقابل زاد الاستهلاك النهائى إلى أن وصل إلى أكبر معدل له فى هذه المرحلة، حيث وصلت نسبته إلى الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق إلى ٩٠,٢٪.

و- وفى المرحلة ٩٠/١٩٩١ - ١٩٩٥، زاد الادخار المحلى الإجمالى حتى وصل إلى أكبر معدل له من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق على الإطلاق وذلك عام ١٩٩٥ حيث بلغت نسبته ١٦,٨٪ بينما انخفضت نسبة الاستهلاك النهائى إلى ٨٣,٢٪. ولعل من الواضح تأثير برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل على الاستهلاك النهائى بإجراءاته الانكماشية، وفى نفس الوقت زيادته بنسبة الادخار المحلى الإجمالى بسياساته الأخرى أيضاً.

ولعل من الضروري الإشارة فى كل الأحوال إلى أن نسبة الادخار المحلى الإجمالى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٥، تعتبر ضعيفة لأسباب كثيرة باستثناء المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ التى لم تظهر فيها فجوة للموارد المحلية كان

١٩٩٥	٩٢/٩١	٩٠/٨٩	٨٣/٨٢	٨٢/٨١	١٩٧٤	١٩٧٣	١٩٦٦	١٩٦٠		البيانات
١٦,٨	١١,٠	٩,٩	١٤,٨	١٢,٣	١٠,٩	١٢,١	١٤	١٢,٦	١١,٩	الادخار المحلى الإجمالى %
٢٠,٧	١٧,٣	١٨,١	٢٣,٣	٢٣,٩	١٥,٣	١١,٧	١٥	١٢,٥	١٠,٦	الاستثمار الإجمالى %
٣,٩	(٤,٣)	(٨,٢)	(٨,٥)	(١١,٦)	(٤,٤)	٠,٤	(%)	٠,١	١,٣	فجوة الموارد للمحلية %

المصدر: نفس مصادر بيانات الجدول رقم (٧) والفجوة محسوبة.

جدول رقم (٨)

تطور الادخار والاستثمار وفجوة الموارد المحلية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

تزايد الاعتماد على الديون الخارجية والتمويل
التضخمى خلال هذه المرحلة.

هـ- أما عن المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، فقد
ظل الاختلال الاقتصادى الداخلى قائما، لكن
بدرجة أقل من المرحلة السابقة، حيث كانت
نسبة الادخار المحلى الإجمالى عام
٨٩/١٩٩٠ حوالى ٩,٩% بينما بلغت نسبة
الاستثمار الإجمالى ١٨,١%، وبالتالي بلغت
فجوة الموارد المحلية ٨,٢% من الناتج المحلى
الإجمالى بسعر السوق.

و- وفى المرحلة ٩٠/٩١ - ١٩٩٥،
ظل الاختلال الاقتصادى الداخلى قائما لكن
بدرجة أقل من المرحلة السابقة لها مباشرة،
حيث كانت نسبة الادخار المحلى الإجمالى
١٦,٨% عام ١٩٩٥، بينما بلغت نسبة
الاستثمار ٢٠,٧% وبالتالي حدثت فجوة
الموارد المحلية بنسبة ٣,٩% من الناتج المحلى
الإجمالى بسعر السوق، وبالتالي انخفضت
عن المرحلة السابقة لها مباشرة. ولعل ذلك
يرجع إلى السياسات والإجراءات التى
صاحبت برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى
الشامل الذى طبق فى الاقتصاد المصرى، إلا
أن ذلك يبرز تحديا يجب السعى لمواجهته،
حيث تشير المرحلة القادمة إلى ضرورة العمل
على زيادة نسبة الاستثمار إلى ما لا يقل عن
٣٠% من الناتج المحلى الإجمالى وبالتالي
يتطلب الأمر أن تزداد نسبة الادخار المحلى
الإجمالى على الأقل إلى ٢٥% (٨) أو أكثر.

كانت نسبة الاستثمار الإجمالى ١٥% وبالتالي
حدثت فجوة الموارد المحلية بنسبة ١%.

ج- أما المرحلة ١٩٧٨ - ١٩٧٣، فلم
يحدث اختلال بين الادخار والاستثمار، حيث
كانت نسبة الادخار المحلى الإجمالى ١٢,١%
عام ١٩٧٣ اكبر من نسبة الاستثمار الإجمالى
التي بلغت ١١,٧% ويبدو أن هذا يرجع إلى
انخفاض معدل الاستثمار بدرجة أكبر من
انخفاض الادخار بدليل أنه كانت نسبة
الاستثمار عام ١٩٦٦ حوالى ١٥% انخفضت
إلى ١١,٧% عام ١٩٧٣، بينما كانت نسبة
الادخار ١٤% وانخفضت إلى ١٢,١% فقط.
ومن الواضح أن هذا التوازن كان على حساب
انخفاض معدلات التنمية فى تلك الفترة.

د- وفيما يتعلق بالمرحلة ١٩٧٤ -
٨١/١٩٨٢، فقد حدث اختلال كبير فى
التوازن الاقتصادى الداخلى، حيث كان
الادخار المحلى الإجمالى عام ١٩٧٤ حوالى
١٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالى بسعر
السوق، بينما كانت نسبة الاستثمار الإجمالى
١٥,٣% وبالتالي حدثت فجوة فى الموارد
المحلية بلغت ٤,٤% وفى عام ٨١/١٩٨٢
الذى يمثل نهاية هذه المرحلة، وصلت نسبة
الادخار المحلى الإجمالى إلى ١٢,٣% بينما
بلغت نسبة الاستثمار الإجمالى ٢٣,٩%،
ومن ثم زادت فجوة الموارد المحلية عام
٨١/١٩٨٢ إلى ١١,٦% من الناتج المحلى
الإجمالى بسعر السوق، ولعل ذلك يفسر

التي تحدث في الأسعار والأجور والسياسات المتعلقة بها - أصبحت على ما يبدو - من أهم العناصر الحاكمة لمدى نجاح السياسات الاقتصادية في أى اقتصاد لما لذلك من آثار كبيرة ومتعددة، تحتاج إلى كفاءة عالية في إدارتها والتعامل معها.

ومن ناحية أخرى كانت العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم والدعم تسيطر أيضا على اهتمامات العديد من الاقتصاديين عبر تاريخ الفكر الاقتصادي.

ومن هنا نجد أن من يتتبع الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٩٥ يتضح له أن هذا الموضوع يكتسب أهمية خاصة عبر مراحل تطوره المختلفة، وفيما يلي سوف نتناول هذا الموضوع من خلال عدة محاور تشير إلى تطورات وأسبابه وآثاره.

أولاً: اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار عبر المراحل المختلفة

لحل محاولة التعرف على اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار عبر المراحل المختلفة التي مر بها الاقتصاد المصرى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ تحتاج إلى حساسية فى التحليل نظرا للمشكلات الخاصة بالبيانات من حيث مدى توافرها وملاءمتها.

الا أننا سنحاول التغلب على تلك الصعوبات والمشكلات كلما أمكن. وبالتالي فإن أسلوب التحليل قد يختلف من مرحلة لأخرى. وفى كل الأحوال فإن الهدف الرئيسى من بحث اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار على المستوى القومى تحديد هذا الاختلال الذى يعبر عنه انخفاض مستوى الأجر الحقيقى بسبب زيادة المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من الزيادة فى مستوى الأجور النقدية وهو ما يؤثر بالسلب على

الأجور والأسعار والتضخم والدعم

لعل من الضرورى الإشارة إلى أن العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم والدعم هى علاقة وطيدة، بل إن العلاقة بين الأجور والأسعار تبرز العلاقة بين التضخم والدعم، سواء كان عينيا أم نقديا، فكلما كانت العلاقة بين مستوى الأجور فى حاجة إلى دعم يعوضهم عن ما فقدوه من جراء التضخم الذى يؤدى إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، ويخفض من أجورهم الحقيقية، وبالتالي يخفض من مستوى معيشتهم وتزايد حاجتهم إلى وسيلة للتعويض عما فقدوه ويأتى الدعم سواء العيني فى شكل تقديم عدد من السلع والخدمات التى يستهلكونها بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية وهو ما يحمل الكثير من المساوىء، أو قد يكون الدعم نقدياً فى شكل إضافات نقدية دورية تعادل على الأقل التضخم المتوقع أو ارتفاع الأسعار المتوقع.

وقد اكتسبت هذه العلاقة أبعادا اقتصادية واجتماعية وسياسية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، واستحوذت على اهتمام صانعى السياسات الاقتصادية، ذلك لأن التغيرات

الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الأجور النقدية	التمويل
١٠٠	١٠٠	١٩٥٢
١٠٣	١٠٨	١٩٦٠

المصدر: الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:
روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس) الاقتصاد
المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢، الهيئة المصرية العامة
للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٣٢٤.
الرقم القياسي للأجور النقدية: محسوب من
بيانات وزارة التخطيط.

جدول رقم (٩)

مؤشر العلاقة بين الأجور والأسعار ١٩٥٢ - ١٩٦٠

٢- المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦.

والمرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣:

لأسباب كثيرة يمكن الجمع بين مرحلتى
١٩٦٠ - ١٩٦٦، ٦٧ - ١٩٧٣ لأن آلية
السياسات الاقتصادية التى تحكمت فى
اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار - تكاد
تكون متشابهة - (١) حيث كان من أهم
الأهداف الاستراتيجية فى المرحلتين العمل

مستوى معيشة كاسبى الأجور. ومن ثم يقلل
من قدرتهم وحافزهم على زيادة الإنتاجية وما
ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية
سلبية على الاقتصاد القومى ما لم تكن هناك
وسيلة ملائمة لتعويضهم باستمرار عن مال
فقدوه. وفى هذا الإطار يمكن تتبع اتجاهات
العلاقة بين الأجور والأسعار عبر مراحل
التطور المختلفة على النحو التالي:

١- مرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠:

يبدو من استقرار البيانات المتاحة عن هذه
المرحلة، أن الاختلال بين الأجور والأسعار لم
يكن ملموسا أو موجودا، وقد يؤيد ذلك
بيانات الجدول التالى رقم (٩):

حيث يلاحظ من الجدول أن الرقم القياسى
للأجور النقدية كان أكبر من الرقم القياسى
لأسعار المستهلكين (تكلفة المعيشة) وبالتالي لا
يوجد اختلال فى العلاقة بين الأجور والأسعار
فى هذه المرحلة.



من الأهداف الاستراتيجية توفير سلع غذائية من خلال القطاع الزراعى

الأسعار الصناعية أو أسعار الخدمات وحتى أسعار الصرف وكل هذه التدخلات أظهرت ما يسمى بالتضخم المكبوت،^(٢) حيث ترتفع الأسعار الرسمية في صورة ضيقة ومحدودة يمكن معالجتها من خلال الدعم العيني أو زيادة طفيفة في الأجور، مع ضمانات التوسع في العمالة عند تلك الأسعار المعتدلة والأجور المنخفضة مع ملاحظة اهتزاز تلك الآلية في المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، فبدأ يزداد الدعم العيني بشكل واضح.

ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٠) للتعرف على اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار عبر السنوات ١٩٦٠ - ١٩٧٣.

ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) انه:

أ- خلال المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ وباعتبار أن سنة ١٩٦٠ سنة الأساس فإننا نجد أن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين لم يسجل ارتفاعا ملحوظا بل سجل انخفاضا في سنتي ١٩٦٢، ١٩٦٣. في حين وصل عام ١٩٦٤

على توفير سلع غذائية منخفضة السعر من خلال القطاع الزراعي في مقابل أن تظل الأجور النقدية منخفضة نسبيا على أساس تحقيق زيادة في معدلات الادخار المحلي بما يعنيه ذلك من تحكم في الاستهلاك. وبالتالي فإن سياسات الأجور والأسعار، وما صاحبها من سياسات أخرى كانت بغرض تحقيق ذلك الهدف الاستراتيجي. ومن هذا المنظور صدرت قوانين يوليو الاشتراكية بما تحتويه من إجراءات تحديد الأجور وساعات العمل والتوظيف، وتحديد الإيجارات وتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وقوانين الإصلاح الزراعي، وبالتالي فقد كان هناك تحكم في الأجور من الدولة دون أن يعبر ذلك عن أسعار سوق العمل.

أما الأسعار فقد اتسمت الإدارة السعريّة بدرجة عالية من التدخل الحكومي في الأسعار حيث فرضت القيود السعريّة على جميع المستويات تقريبا، سواء الأسعار الزراعية أو

السنوات	الأسعار	الرقم القياسي للأجور النقدية	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	متوسط الأجور الحقيقية	الرقم القياسي للأجور الحقيقية
١٩٦٠	٩١,٥	١٠٠	١٠٠	٩١,٥	١٠٠
١٩٦١	٨٧,٠	٩٥,١	١٠٠,٧	٨٦,٣	٩٤,٤
١٩٦٢	٩٣,٩	١٠١,٣	٩٧,٧	٩٥,١	١٠٣,٥
١٩٦٣	١٠٣,٠	١١٢,٥	٩٨,٤	١٠٤,٧	١١٤,٣
١٩٦٤	١١١,٧	١٢٢,٢	١٠٢,٠	١٠٦,٥	١١٩,٨
١٩٦٥	١٢٠,٧	١٣١,٩	١١٧,٠	١٠٣,١	١١٢,٧
١٩٦٦	١٢٨,٧	١٤٠,٧	١٢٨,٠	١٠٠,٥	١٠٩,٧
١٩٦٧	١٣١,١	١٤٣,٢	١٢٨,٦	١٠١,٩	١١١,٦
١٩٦٨	١٣١,٩	١٤٤,٢	١٢٦,٣	١٠٤,٤	١١٤,٢
١٩٦٩	١٣٧,٣	١٥٠,١	١٣٠,٣	١٠٥,٣	١١٥,١
١٩٧٠	١٤٢,٣	١٥٥,٨	١٣٥,٥	١٠٥,٢	١١٤,٨
١٩٧١	١٥٧,٣	١٧١,٨	١٤٨,٧	١٠٥,٧	١١٥,٦
١٩٧٢	١٦٣,١	١٧٨,٣	١٥٠,٥	١٠٨,٣	١١٨,٤
١٩٧٣	١٧٩,٨	١٩٦,٤	١٦٣,٧	١٠٩,٨	١١٩,٩

المصدر: وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة. والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة. وباقي الأعمدة محسوبة بواسطة الباحث.

جدول رقم (١٠)

اتجاهات وتطور العلاقة بين الأجور والأسعار خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٣
(١٠٠ = ١٩٦٠)

للأجور النقدية عند ١٩٦,٤ نقطة، والرقم القياسى للأسعار ١٦٣,٧ نقطة، وأصبح الرقم القياسى للأجور الحقيقية ١١٩,٩ نقطة، وهو نفس مستواه تقريبا عام ١٩٦٤. أى أن هذه المرحلة انتهت بردة فى الأجر الحقيقى إلى مستوى أقل مما كان يجب أن يصل إليه.

ولعل من الواضح أن صانعى السياسة الاقتصادية، كانوا يحاولون المحافظة على استقرار العلاقة بين الأجور والأسعار، لكن بدرجة أقل من المرحلة السابقة حيث بلغت الزيادة الكلية فى الأجر الحقيقى فى المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ حوالى ٣,٦٪ فى المتوسط، بينما بلغ معدل الزيادة فى الأجر الحقيقى فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ حوالى ١,٤٪ فى المتوسط، وفى سبيل استقرار العلاقة بين الأجور والأسعار خلال هذه المرحلة يتم استخدام عدد من الإجراءات الانكماشية وعدد كبير من أساليب التحكم والتدخل فى الاسعار، مما جعل العديد من الاقتصاديين يشيرون إلى أن ذلك هو السبب فى استقرار العلاقة بين الأجور والأسعار خلال تلك الفترة^(٣) إلى حد كبير.

٣- المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/١٩٨١:

لعل من الضرورى الإشارة إلى أن آلية السياسات الاقتصادية فى هذه المرحلة تغيرت وخاصة الآلية التى تحكم العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم والدعم، ذلك لأنه لأسباب كثيرة، رأى صانعو السياسة الاقتصادية أنه لا مانع أن يحدث تضخم فى الأسعار وبالتالي إذا حدث اختلال فى العلاقة بين الأجور والأسعار فمن الممكن تعويض كاسبى الأجور من خلال زيادة مخصصات الدعم العينى ولذلك ليس غريبا أن تتضخم مبالغ الدعم العينى خلال هذه المرحلة كما سنرى فيما بعد.

إلى ١٠٢ نقطة فقط بينما سجل الرقم القياسى للأجور النقدية ارتفاعا متواصلا وهو ما يشير إلى تحقيق الهدف الاستراتيجى المتعلق باستقرار العلاقة بين الأجور والأسعار. حيث إنه فى الوقت الذى زادت فيه الأجور النقدية بسبب قوانين يوليو الاشتراكية وسياسة زيادة العمالة، فقد ظلت الأسعار فى حدود معقولة وقد انعكس هذا التطور على الرقم القياسى للأجور الحقيقية الذى يعبر عن القوة الشرائية للأجور النقدية، وهو المؤشر الحقيقى لمدى توازن العلاقة بين الأجور والأسعار. حيث ارتفع هذا الرقم خلال نفس الفترة إلى ١١٩,٨ نقطة عام ١٩٦٤، بالمقارنة بسنة الأساس وبمتوسط أجر حقيقى بلغ ١٠٦,٥ جنيه مصري، بينما كان فى أول الفترة ٩١,٥ جنيه مصرياً سنوياً، إلا أن الوضع خلال السنتين ١٩٦٥، ١٩٦٦ تغير قليلاً، لكنه لا يؤثر كثيراً على اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار فى المتوسط خلال المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦ كلها حيث يمكن السيطرة على الاختلال الذى حدث خلال السنتين المذكورتين.

ب- أما المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، فقد أصيبت العلاقة بين الأجور والأسعار بالاختلال حيث كانت تسير تلك العلاقة فى اتجاه واحد تقريبا بحيث إن كل زيادة فى الأجور النقدية كانت تبتلعها الأسعار وتبقى زيادة طفيفة فى الأجور الحقيقية أو تظل على نفس مستواها تقريبا بالنسبة للسنة السابقة، فبينما تزايد الرقم القياسى للأجور النقدية إلى ١٤٣,٢ نقطة، نجد أن الرقم القياسى للأسعار مرّحلاً إلى ١٢٨,٦ نقطة عام ١٩٦٧/٦٦ وأصبح الرقم القياسى للأجر الحقيقى حوالى ١١١,٦ نقطة وهو أقل من مستواه عام ١٩٦٤ وعام ١٩٦٥ أيضاً.

أما فى عام ١٩٧٣ فقد وصل الرقم القياسى

في الأجور النقدية ولا يخفى أن نسبة المعاناة كانت كبيرة^(٤)، وعملية التعويض من خلال سياسة الدعم العيني لم تكن ناجحة بالإضافة إلى ما تحمله من مساوئ كثيرة أخرى.

٤- مؤشرات المرحلة ١٩٨٢-١٩٩٠ والمراحل ١٩٩١-١٩٩٥:

تتميز هاتان المرحلتان بتحول آلية علاج الاختلال بين الأجور والأسعار من قبل صانعي السياسة الاقتصادية. حيث يلاحظ الاتجاه إلى استبدال تعويض كاسبى الأجور وبخاصة العاملون بالقطاع الحكومي والقطاع العام من خلال تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي. بعدما ثبت من خلال عدد من الدراسات الجادة^(٥) أن سياسة الدعم العيني ليست سياسة سليمة في مجال تعويض كاسبى الأجور. فضلا عن آثارها السلبية الكثيرة على هيكل الأسعار ونمط تخصيص الموارد، ونمط توزيع الدخل ولذلك كانت توجهات السياسة الاقتصادية هي إعطاء زيادات في الأجور النقدية سميت العلاوات الاجتماعية، وبالتحديد بداية من أعوام ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩ وما بعدها بنسب بلغت ٢٠٪، ١٥٪،

ولكن يبقى تتبع اتجاهات العلاقة بين الأجور والأسعار في هذه المرحلة من خلال الجدول رقم (١١).

ويتضح من الجدول رقم (١١) أنه يظهر واضحا أنه خلال معظم سنوات هذه المرحلة حدث تزايد كبير في الاختلال بين الأجور والأسعار، لأن معدل الزيادة في الأسعار كان أكبر من معدل الزيادة في الأجور. وبالتحديد في السنوات ١٩٧٦ حيث كان معدل الزيادة في الأجور ٧,٤٪ بينما كان معدل الزيادة في الأسعار ١١,٣٪، و١٩٧٧ حيث كان معدل الزيادة في الأجور ١٠,٢٪ ومعدل الزيادة في الأسعار ١٢,٣٪ حتى وصل الاختلال عام ١٩٨٢ إلى أقصاه حيث كان معدل الزيادة في الأجور ٢٨٪ ومعدل الزيادة في الأسعار ٣٤٪ وهكذا تشير أيضا الأرقام القياسية.

وقد اتجه الرقم القياسي للأجور الحقيقية إلى الانخفاض حيث كان ١٣٤,٥ نقطة عام ١٩٧٥ أخذ ينخفض حتى وصل إلى ١٢٥ نقطة عام ١٩٨٢. لذلك تخللت هذه المرحلة محاولات متعددة من الحكومة لتعويض كاسبى الأجور، بالتركيز على سياسة الدعم العيني في هذه المرحلة إلى جانب تقرير بعض الزيادات

الرقم القياسي للأجور الحقيقية	متوسط الأجور الحقيقية	الرقم القياسي لأسعار المستهلكين	الرقم القياسي للأجور النقدية	الرقم القياسي للأسعار	المؤشرات
١٢١,٦	١١١,٤	١٨٣,٥	٢٢٣,٢	١٠٤,٣	١٩٧٤
١٣٤,٥	١٢٢,٩	٢٠٣,٣	٢٧٣,٢	٢٥٠,٣	١٩٧٥
١٢٩,٣	١١٨,٣	٢٢٦,٣	٢٩٢,٧	٢٦٧,٨	١٩٧٦
١٢٣,٩	١١٣,٣	٢٥٢,٣	٣١٢,٧	٢٦٧,١	١٩٧٧
١٢١,٦	١١١,٣	٥١٣,٣	٣٤٤,٧	٣١٥,٤	١٩٧٨
١٢١,٨	١١١,٤	٣٠٥,٣	٣٧٢,١	٣٤٠,٥	١٩٧٩
١٣٠,٥	١١٩,٤	٤٥٠,٥	٥٨٨,١	٥٣٨	١٩٨٢/٨٠
١٢٥,٠	١١٤,٤	٦٠٤,٠	٧٥٥,٠	٦٩١	١٩٨٢/٨١

المصدر: * وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة.
* الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، سنوات مختلفة.

جدول رقم (١١)

اتجاهات وتطور العلاقة بين الأجور والأسعار خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ (١٩٦٠=١٠٠)

المزيد من رفع مستوى المعيشة من خلال الانتقال بهيكل الأجور إلى وضع أفضل مما هو عليه في الوقت الحاضر وهذا الانتقال والإصلاح في هيكل الأجور يعد من التحديات التي يجب مواجهتها قبل الدخول إلى القرن الواحد والعشرين أى خلال خمس سنوات.

ثانياً: التضخم في مصر وأسبابه

١- تطور معدلات التضخم:

لعل من الواضح أن ظاهرة التضخم في الاقتصاد المصري وخاصة في المرحلة التي تبدأ من ١٩٧٤ حتى ١٩٩٠ كان لها تأثير واضح على اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار ولعل ذلك يتطلب إلقاء الضوء على تطور معدلات التضخم خلال الفترة ١٩٥٢-١٩٩٥ من منظور أن ظاهرة التضخم تعبر عن وجود ارتفاع متواصل في مستوى الأسعار خلال فترة زمنية معينة. مع ملاحظة أن هناك عدداً من المقاييس للتضخم منها الذي يعتمد على استخدام الأرقام القياسية للأسعار، وهناك المقاييس المرتبطة بالطلب والتغيرات النقدية وغيرها^(٦).

وقد استخدمنا معدلات التضخم القائمة على الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين، رغم ما يؤخذ على هذه الأرقام من تحفظات تتعلق بالمجموعة السلعية الداخلة في تكوين هذه السلسلة وكذلك حساب الأسعار فيها بالأسعار الموجودة وهي قد لا تعبر عن الأسعار الحقيقية الواقعية ورغم ذلك فإن الاعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلكين هو الملائم في سابق هذا التحليل. ويمكن في هذا الإطار، تتبع معدلات التضخم في الاقتصاد المصري خلال الفترة محل البحث من خلال الجدول رقم (١٣).

١٥٪ من الأجر الأساسي على التوالي^(٦). بل أصبحت تلك العلاوات بعد ذلك هي التعويض النقدي لأى إجراء من إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار مع العمل من ناحية أخرى على تخفيض معدلات التضخم بمجموعة من الإجراءات الانكماشية التي تعتمد على إدارة الطلب وخاصة في المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥ وهي مرحلة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذرى الشامل. وفي هذا الإطار يمكن عرض مؤشرات التغير في كل من الأجور النقدية، والتغير في المستوى العام للأسعار من خلال الجدول رقم (١٢).

السنوات	معدل الزيادة في الأجور النقدية	معدل الزيادة في الأسعار (التضخم) %
١٩٨٣/٨٢	١٧,٨	٢٥,٠
١٩٩٠/٨٩	١٦,٢	٢١,٢
١٩٩٥/٩٤	١٠,٧	٨,٥

المصدر: محسوب من بيانات:
* وزارة التخطيط، تقارير متابعة الخطة، سنوات مختلفة.
* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي - سنوات مختلفة.

جدول رقم (١٢)
معدلات الزيادة في الأجور النقدية
ومعدلات الزيادة في الأسعار
خلال السنوات ١٩٨٣/٨٢، ١٩٩٠/٨٩، ١٩٩٥/٩٤

ويتضح من الجدول أن في المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠ كانت معدلات الزيادة في الأسعار أكبر من معدلات الزيادة في الأجور النقدية. حيث من الواضح أن هذه المرحلة تتميز بعدم السيطرة على التضخم.

إلا أن المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥ تشير إلى أن صانعي السياسة الاقتصادية استطاعوا من خلال برنامج الإصلاح الجذرى الشامل تخفيض معدل التضخم حيث وصل إلى ٨,٥٪ وبالتالي كانت زيادة الأجور النقدية في المتوسط أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار. وتبقى هذه النتيجة مشجعة لإحداث

ب- أن المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، شهدت ارتفاع معدل التضخم حيث وصل إلى ١٢,١٪، وقد يرجع ذلك إلى اللجوء لوسيلة التمويل التضخمي.

ج- أن المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ بدأت بمعدل منخفض للتضخم وصل إلى ٤٪ بينما فى نهايتها ارتفع معدل التضخم إلى ٩,٧٪ وهى السنة التى بدأت تنهار فيها آلية استقرار الأسعار والأجور وإحداث التضخم المكبوت.

د- أما فى المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ فهى المرحلة التى تحققت فيها أكبر معدلات للتضخم حدثت خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٥٢ تقريبا حيث بلغ معدل التضخم عام ١٩٧٤ حوالى ٢٤٪ ووصل عام ١٩٨٢/٨١ إلى ٣٤٪، ومن المعروف أن هذه المرحلة شهدت إفراطا كبيرا فى الإصدار النقدى وعجزا متزايدا فى الموازنة إلى جانب مشاركة العوامل الخارجية بالتضخم المستورد، ناهيك عن تأثير العوامل الهيكلية إلى جانب عمليات تحريك الأسعار التى كانت تتم من وقت لآخر.

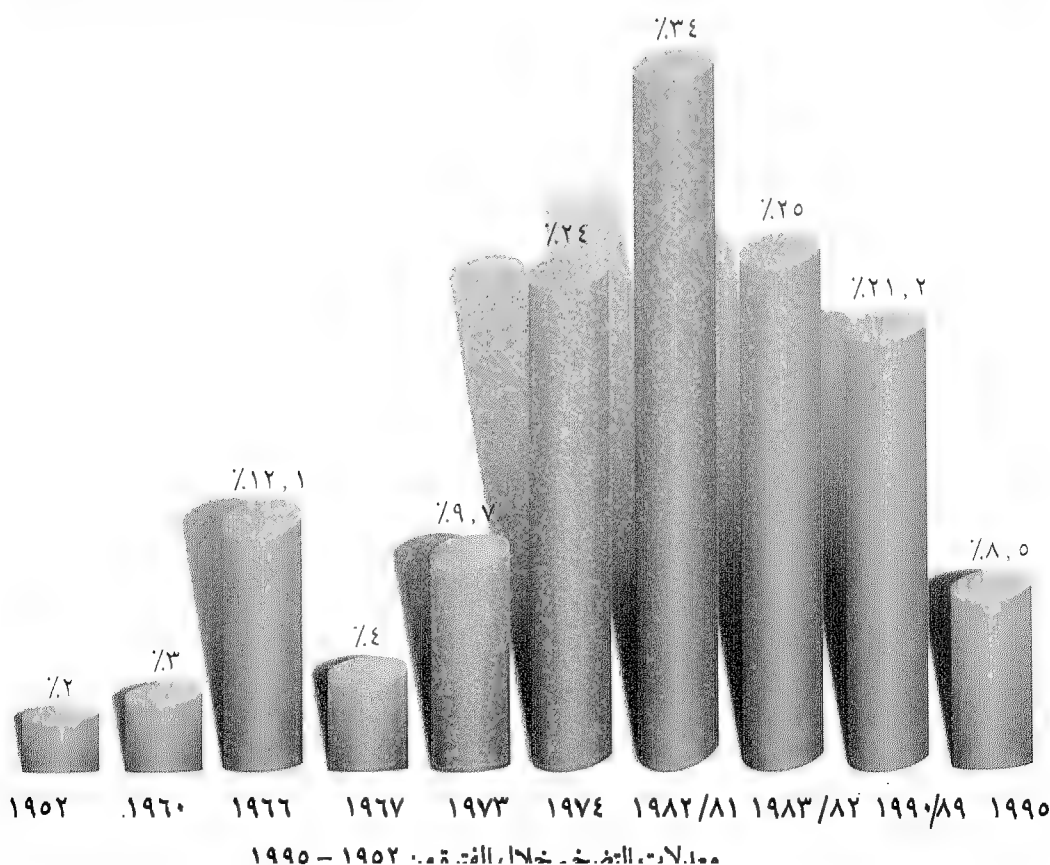
السنوات	معدل التضخم
١٩٥٢	٢
١٩٦٠	٣
١٩٦٦	١٢,١
١٩٦٧	٤
١٩٧٣	٩,٧
١٩٧٤	٢٤
١٩٨٢/٨١	٣٤
١٩٨٣/٨٢	٢٥,٠
١٩٩٠/٨٩	٢١,٢
١٩٩٥	٨,٥

المصدر: محسوب من بيانات:
* الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائى، سنوات مختلفة.

جدول رقم (١٣)
تطور معدلات التضخم فى الاقتصاد المصري
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

ويتضح من الجدول أن معدلات التضخم اختلفت من مرحلة لأخرى بسبب تغير الآلية والسياسات الاقتصادية بين المراحل، حيث يلاحظ:

أ- أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ لم تشهد معدلات تضخمية كبيرة ٢٪ عام ١٩٥٢، ٣٪ عام ١٩٦٠.



التركيز على إدارة الطلب ولا يبقى في المرحلة القادمة إلا التركيز على إدارة العرض من خلال زيادة الاستثمار، وزيادة الإنتاج والإنتاجية، وعبور هذه المرحلة بأقل معدل تضخم ممكن، وتحقيق درجة معقولة من التوازن بين الأجور والأسعار.

٢- حول أسباب التضخم في مصر:

لعل الحديث عن أسباب معينة باعتبارها مصدر التضخم هو أمر صعب ذلك لأن ارتفاع مستوى أو متوسط الأسعار في المجتمع هو نتيجة تفاعل كل مكونات الطلب الكلي وما تحتويه هذه المكونات من متغيرات اقتصادية متعددة، وبالتالي فإن محاولة تفسير التضخم لابد أن تتضمن الإشارة إلى العديد من سلوك المتغيرات الاقتصادية الأخرى. بل والأصعب من ذلك أن تغير السياسات الاقتصادية والظروف والأوضاع الاقتصادية يؤدي إلى تغير درجة تأثير كل متغير من مرحلة تطور إلى مرحلة تطور أخرى.

هـ- وفي المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، يلاحظ أن معدل التضخم ظل مرتفعاً إلا أنه بدأ ينخفض إلى ٢١,٢ عام ١٩٩٠/٨٩ أى مع نهاية هذه المرحلة.

و- وأخيراً يلاحظ في المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥ أن معدل التضخم انخفض بشكل كبير حيث وصل عام ١٩٩٥ أى نهاية هذه المرحلة إلى ٨,٥٪، بعد أن كان ٢١,٢٪ عام ١٩٩٠. ولعل ذلك يرجع إلى النجاح الذي أحرزه برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل الذي طبق مع بداية هذه المرحلة بل هو أحد الدلائل المهمة على تحسن أداء الاقتصاد المصري بل مع استمرار انخفاض التضخم فذلك قد يُعطى الفرصة لصانعي السياسة الاقتصادية للوصول لعلاج جذري للاختلال بين الأجور والأسعار. وهو ما يجب أن تكون عليه الأحداث ما بعد عام ١٩٩٥ لكي يستطيع الاقتصاد المصري الخروج من الحالة الانكماشية الكسادية التي أصيب بها من إجراءات الإصلاح الاقتصادي في المرحلة الأولى حين تم



سفر البعض للخارج للعمل بأجور مرتفعة نتيجة للتضخم

الأجور من محاولة توفير مستوى معيشة مقبول. إلا أن الزيادة في الأجور خلال هاتين المرحلتين ترجع إلى الزيادة الضخمة في حجم العمالة وتوزيع مستوى أو معدل الأجور المتدنى على أكبر عدد من العمالة لأهداف اجتماعية وسياسية. حيث زاد حجم العمالة من حوالي ٦,٧ ملايين عامل في بداية الستينيات إلى ٨,٣ ملايين في نهاية الستينات. ولا يعنى هذا أنه لا توجد بطالة مقنعة بين هؤلاء المشتغلين ولكن مهما يكن الأمر فإنهم مقيدون على جدول الأجور. ويكفى الإشارة إلى أن المرحلة ١٩٦٧-١٩٧٣ زاد متوسط أجر المشتغل بنسبة ٣٢,٤٪ بينما زادت إنتاجية المشتغل بنسبة ٢١,٤٪ فقط.

٢- المرحلة ١٩٧٤-١٩٨٢/٨١ وتتلخص أهم أسباب التضخم في هذه المرحلة فيما يلي:

أ- تأتى السياسة النقدية التوسعية والإفراط النقدي في مقدمة الأسباب التي أدت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار في هذه المرحلة وقد تبلور ذلك في أن معدل نمو الائتمان المحلى كان يفوق بكثير معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة. حيث كان الاول ٥١٪ عام ١٩٧٥، و٥٠,٧٪ عام ١٩٧٨، ٢٥,٦٪ عام ١٩٧٩، ٢٧,١٪ عام ٨٠/١٩٨١، ٤١٪ عام ٨١/١٩٨٢ بينما كان معدل النمو فى الناتج المحلى الإجمالى ٨,١٠٪، ٨,٨٪، ٩,١٢٪، ٨,٧٪، ٤,٧٪ على التوالي^(٩).

وهذا التوسع فى الائتمان يفوق بكثير المعدل المعقول ما بين معدل النمو فى الائتمان المحلى ومعدل نمو الناتج وهى ١:٣. حيث تشير الأرقام إلى أن معدل نمو الائتمان المحلى كان أكبر بكثير من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى مما أدى إلى زيادة معدلات التضخم بصورة كبيرة فى هذه المرحلة.

ولذلك تتغير أوزان العوامل المسببة للتضخم من مرحلة لأخرى، ومن هنا تعددت الأسباب المؤدية إلى التضخم فى مصر وتغيرت الأهمية النسبية لكل سبب أو عامل من مرحلة لأخرى. ولعل ذلك يضر العدد الهائل من الدراسات التى أجريت حول تحديد أسباب التضخم فى مصر وأوزانها النسبية، ولنحاول أن نتبع أهم هذه الأسباب عبر المراحل محل البحث على النحو التالى:

١- المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، والمرحلة ١٩٦٧ -

١٩٧٣^(٧)، التى اتسمت بسيادة ظاهرة التضخم المكبوت من خلال كبت الأسعار والتى يحددها البعض^(٨) فى:

أ- زيادة معدلات الاستهلاك السنوية حيث بلغت ٨٪ بينما بلغت الزيادة السكانية ٢,٨٪ والأخيرة تشارك بشكل فعال فى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الأسعار.

ب- جمود وعدم مرونة عرض الحبوب الغذائية.

ج- كبر حجم الإنفاق على مشروعات التنمية الاقتصادية، حيث كان ينمو الاستثمار بمعدل كبير خلال الخطة الخمسية الأولى ٦٠/١٩٦١ - ٦٤/١٩٦٥ وهذا الإنفاق لا يولد سلعا وإنتاجا فى نفس السنة ولكن الأمر يتطلب بعض الوقت، وخلال هذا الوقت المستغرق حتى يتحقق الإنتاج فإن ضغوطا تضخمية تحدث بسبب إنفاق أموال لا يقابلها إنتاج فعلى (فترة التفريخ أو الحمل).

د- زيادة الأجور عن الإنتاجية مما أدى إلى ارتفاع التكلفة والأسعار. حيث لوحظ أن الأجور ازدادت بمقدار ٦٠٪ بينما ازداد إجمالى الناتج المحلى بمقدار ٤٣٪. وأيضا فى المرحلة ١٩٦٦ - ١٩٧٣ زادت الأجور بنسبة قدرها ٣٢,٥٪ بينما زاد الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٢٠,٣٪. ورغم ما تمثله هذه الزيادات فى

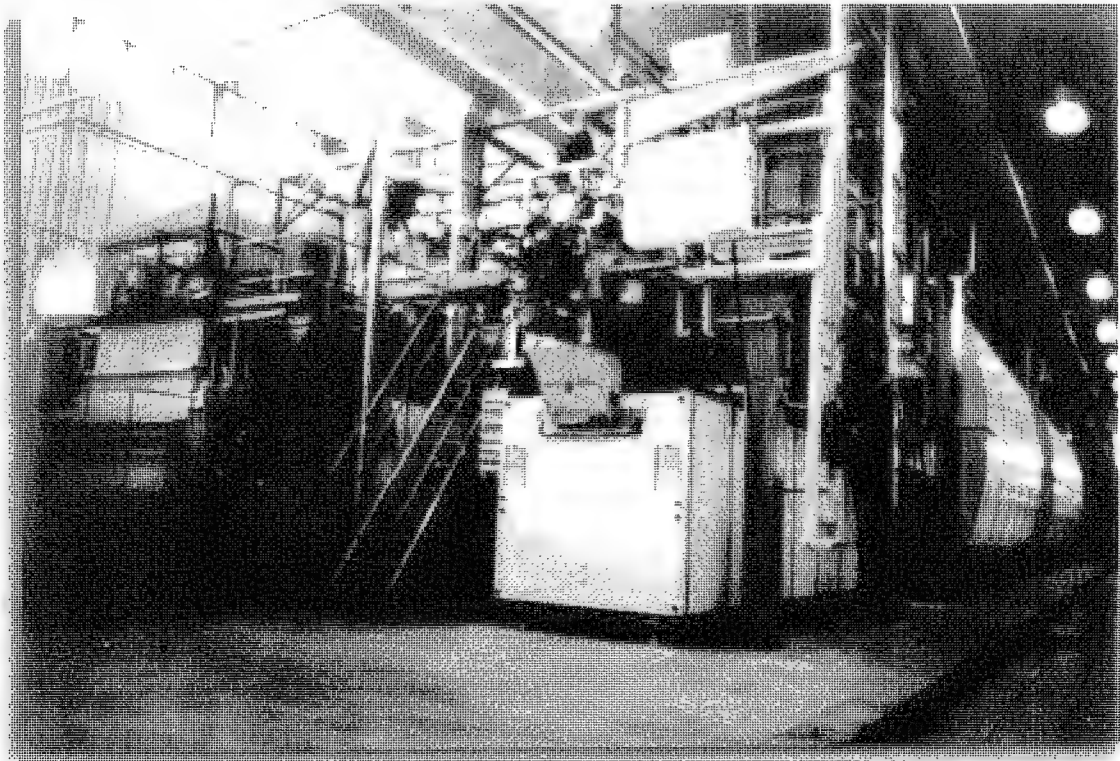
ب- يأتى فى هذا الاتجاه تزايد الاعتماد على التمويل التضخمى فى هذه المرحلة وخاصة من خلال تزايد الاعتماد على تمويل عجز الموازنة العامة للدولة على الجهاز المصرفى وترسيخ تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية فى هذه المرحلة حيث كان يمول العجز الصافى بصفة خاصة من خلال الإصدار النقدى الجديد. وبالتالي وجود نقود لا يقابلها إنتاج فتزداد الأسعار وهكذا. لدرجة أن دراسة هذه العلاقة أبرزت نتيجة على درجة عالية من الأهمية تلخص فى أن كل زيادة ١٪ فى المستوى العام للأسعار، كان العجز الصافى يشارك فيها بنسبة ٠,٥٪ بسبب الإصدار النقدى الجديد. بل إن هذه الآلية قامت على أساس علاقة دائرية حيث كان عجز الموازنة يزيد فيزداد الدعم العينى لأنه كان الأداة المتبعة لتعويض كاسبى الأجور فى هذه المرحلة فيزداد اللجوء إلى الجهاز المصرفى لإصدار نقدي جديد فتزداد الأسعار وهكذا تبدأ الدائرة من جديد (١٠).

ج- لعبت التغيرات فى سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصرى وارتفاع تكلفة الواردات دورا لا يستهان به فى زيادة معدلات التضخم خلال هذه المرحلة.

د- تأتى الاختلالات الهيكلية فى المرتبة التالية فى الأهمية فيما يتعلق بمسئوليتها عن التضخم فى هذه المرحلة. مثل النمو السكانى وبطء النمو فى القطاع الزراعى وبالتالي انخفاض العرض من السلع الغذائية إلى جانب بعض العوامل الخاصة بنمو بعض القطاعات السلعية.

هـ- ثم تأتى بعض العوامل المتعلقة بجانب التكلفة والخاصة بانخفاض الإنتاجية واختلال العلاقة بين الأجور والإنتاجية ووجود الطاقات العاطلة والارتفاع الشديد فى أسعار الأراضى وأسعار الفائدة (١١).

٣- المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠. يمكن أن نجد أهم الأسباب المسؤولة عن التضخم فى هذه المرحلة



زيادة الإنتاجية أحد سبل معالجة التضخم



إحدى الندوات حول قضية التضخم

أكثر من خلال إصدار نقود جديدة. فقد تم اختبار العلاقة بين عجز الموازنة والعملية التضخمية في مصر خلال هذه المرحلة. واتضح من خلال نموذج قياس العلاقة المتبادلة بين عجز الموازنة والتضخم أنه يترتب على زيادة المستوى العام للأسعار زيادة الإنفاق العام الذي يقترن دائماً بزيادة العجز الذي يمول بنسبة عالية من الجهاز المصرفي والإصدار النقدي الجديد فيزداد المعروض النقدي والذي ينعكس بدوره على المستوى العام للأسعار ومن ثم زيادة معدل التضخم فمرة أخرى يزداد العجز فيزداد التضخم وهكذا (١٢).

ب- تأتي العوامل النقدية والخاصة بالتوسع في المعروض النقدي لأغراض أخرى في المرتبة التالية فيما يتعلق بالمسؤولية عن التضخم في هذه المرحلة.

وقد أثبت ذلك عدد من الدراسات في هذا المجال (١٣) التي أكدت الأثر الموجب للتوسع النقدي المتمثل في زيادة المعروض النقدي على معدل التضخم المتوقع.

مرتبة حسب أهميتها ووزنها ومستوليتها على النحو التالي:

أ- يأتي عجز الموازنة العامة للدولة المسئول الأول عن التضخم في هذه المرحلة. حيث تزايد العجز الإجمالي وصافي الموازنة العامة للدولة بدرجة كبيرة، فقد بلغ العجز الإجمالي عام ١٩٨٤/٨٣ حوالي ٥٩٣٣ مليون جنيه، وعام ١٩٨٥/٨٤ حوالي ٦٩٤٣، وعام ١٩٨٦/٨٥ حوالي ٩٧٨٩، عام ١٩٨٧/٨٦ وصل (٩٠٨١) مليون جنيه وعام ١٩٨٨/٨٧ وصل ١٤٤٣٩ مليون جنيه وبلغ ١٢١٣٢ مليون جنيه عام ١٩٨٩/٨٨، ووصل عام ١٩٩٠/٨٩ حوالي ١٠٧٤٢ مليون جنيه، وكذلك العجز الصافي كان ١٩٩٤ مليون جنيه، ٢٤٣٤ مليون جنيه، ٤٥١٩ مليون جنيه، ٢٤١٨ مليون جنيه، ٥٠٦١ مليون جنيه، ٤٧٥٨ مليون جنيه، ثم ٥٥٣٨ مليون جنيه في نفس السنوات على التوالي.

ونظراً لضخامة أرقام العجز وفي ظل آلية تمويل العجز من خلال الجهاز المصرفي وبدرجة

ثالثاً: الدعم العيني والدعم النقدي

فى إطار العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم، دخل مفهوم الدعم سواء العيني أو النقدي فى هذه العلاقة. والدعم بنوعيه سياسة تعويضية لمحدودى الدخل وبالتحديد لكاسبى الأجور لتعويض بعض مما قد يفقدونه من قدرتهم الشرائية من جراء التضخم وارتفاع الأسعار للحفاظ على مستوى معيشى مقبول لهؤلاء المستهدفين بضمان توفير وتأمين حد أدنى من إشباع الحاجات الضرورية من بعض السلع والخدمات.

والدعم العيني نشأ فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية، وكان ضمن العديد من السياسات التى اتبعت فى ذلك الحين لتثبيت أسعار السلع الأساسية التى ارتفعت فى ذلك الوقت ارتفاعاً شديداً بسبب ظروف الحرب ولذلك فقد ثبت سعر الخبز والدقيق والسكر والكيروسين من ديسمبر عام ١٩٤١ إلى إبريل ١٩٤٤ وقد بلغت إعانات الدعم وسميت (إعانات خفض تكاليف المعيشة) فى الموازنة لسنة ١٩٤٥ حوالى ٢ مليون جنيه موزعة على نفس السلع الأربع تقريباً^(١٦).

وبعد هذا التاريخ، تغيرت إعانات الدعم العيني تبعاً للعلاقات بين الأجور والأسعار من ناحية، والعلاقة بين الدعم والتضخم من ناحية. بحيث يمكن أن نتوقع أنه كلما ازداد الاختلال بين الأجور والأسعار مع وجود التضخم الظاهر فإنه يمكن أن نتوقع زيادة مخصصات الدعم. والعكس صحيح كلما كان هناك استقرار ما فى العلاقة بين الأجور والأسعار مع وجود معدل منخفض من التضخم الظاهر، يكون هناك انخفاض فى مخصصات الدعم، ويتوقف ذلك أيضاً على مدى تقرير إعانات الدعم النقدي.

وفى ضوء ذلك يمكن تتبع مخصصات

ج- تأتى العوامل الخاصة بتغير سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصرى خلال هذه المرحلة، وارتفاع تكلفة الواردات فى المرتبة الثالثة من حيث المسئولية عن التضخم فى هذه المرحلة، حيث لعبت دوراً هاماً فى زيادة معدلات التضخم كما أثبت ذلك بعض الدراسات^(١٤).

د- ثم تأتى العوامل الهيكلية ولا سيما بطء النمو فى القطاع الزراعى وما يصاحبه من اختلال علاقة النمو بين مختلف القطاعات، ومن ثم ارتفاع فى الأسعار النسبية للمنتجات الغذائية والزراعية بوجه عام وعجز المتاح من موارد النقد الأجنبى عن تلبية الطلب المتزايد على الواردات، كلها تلعب دوراً مؤكداً فى تفسير معدلات التضخم السائدة والمستوى العام للأسعار^(١٥).

هـ- وأخيراً تأتى العوامل غير الهيكلية مثل زيادة الأجور النقدية وغيرها لتفسير جزء ليس كبيراً من معدلات التضخم فى مصر خلال هذه المرحلة.

٤- وفى المرحلة ١٩٩٥/٩٠ يأتى دور العوامل التى تؤدى إلى تفسير التضخم حيث تتميز هذه المرحلة بأن معدل التضخم انخفض بشكل كبير. حيث وصل إلى ٨,٥٪ ولعل ذلك يعنى أن أهم العوامل المؤثرة على التضخم قد تم علاجها ولعل انخفاض عجز الموازنة إلى حد كبير فى هذه المرحلة وتمويله من خلال أذون الخزنة وارتباط ذلك بانخفاض معدل التضخم ينحى مسئولية العجز عن التضخم ويصبح لا تأثير له تقريباً.

كذلك السياسة النقدية الانكماشية التى اتبعت أدت إلى تخفيض معدل التضخم، وعلاج سعر الصرف وتحريره وتقويمه وتوحيده جعل هناك استقراراً فى قيمة الجنيه المصرى، وبالتالي أصبح تأثيره يكاد يكون محايداً.

الدعم العيني، ونسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٧٠ على النحو التالي الذي يبينه الجدول رقم (١٤).

السنوات	نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام %	نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٥٢	٣	٠,٦
١٩٦٠	٣,٥	٠,٧
١٩٦٦	٤	٠,٨
١٩٦٧	٤,٥	٠,٩
١٩٧٣	٤,٦	٣,٥
١٩٧٤	١٣,٧	١١,١
١٩٨٢/٨١	٢٨,٠	١٩,٦
١٩٨٣/٨٢	٢٠,٥	٩,٧
١٩٩٠/٨٩	٥,٦	٤,١
١٩٩٥	٥,٥	٢,٦

المصدر: وزارة المالية - الحساب الختامي - سنوات مختلفة.

جدول رقم (١٤)

تطور إعانات الدعم ونسبتها إلى إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

يلاحظ من الجدول رقم (١٤) النتائج التالية:

١- أن الدعم في المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، كان لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٣٪، ٥٪، ٦٪، ٧٪، على التوالي. لأن العلاقة بين الأجور والأسعار كانت مستقرة تقريباً.

٢- أما في المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، فقد ظل وزن الدعم ضعيفاً أيضاً حيث تراوحت نسبته ما بين ٣,٥٪ و ٤٪ من إجمالي الإنفاق العام، ٧,٠٪، ٨,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. لأن هذه المرحلة تميزت بوجود التضخم المكبوت واستقرار معقول بين الأجور والأسعار وظل كذلك في المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ لنفس الأسباب ولرغبة الحكومة في كبت الأسعار من مرحلة اقتصاديات الحرب.

٣- في المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١، ازداد الدعم زيادةً كبيرة حيث وصلت قيمته إلى ٤٢٠ مليون جنيه عام ١٩٧٤ بعد أن كانت ١٠٨ مليون، ووصلت نسبته في إجمالي الإنفاق العام إلى حوالي ١٣,٧٪ بعد أن كان ٤,٦٪ وأيضاً زادت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث وصلت إلى ١١,١ عام ١٩٧٤ بينما كانت ٣,٥ فقط عام ١٩٧٣.

ومع تزايد الاختلال بين الأجور والأسعار وارتفاع معدلات التضخم الظاهر في هذه المرحلة ورغبة من صانعي السياسة الاقتصادية في استخدام الدعم كتعويض لمحدودي الدخل وكاسبى الأجور فقد ازدادت نسبة الدعم عام ١٩٨٢/٨١ إلى أن وصلت إلى أكبر نسبة لها خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ على الإطلاق، وذلك كنسبة من إجمالي الإنفاق العام حيث بلغت ٢٨٪ وكذلك كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت ١٩,٦٪ في نفس العام.

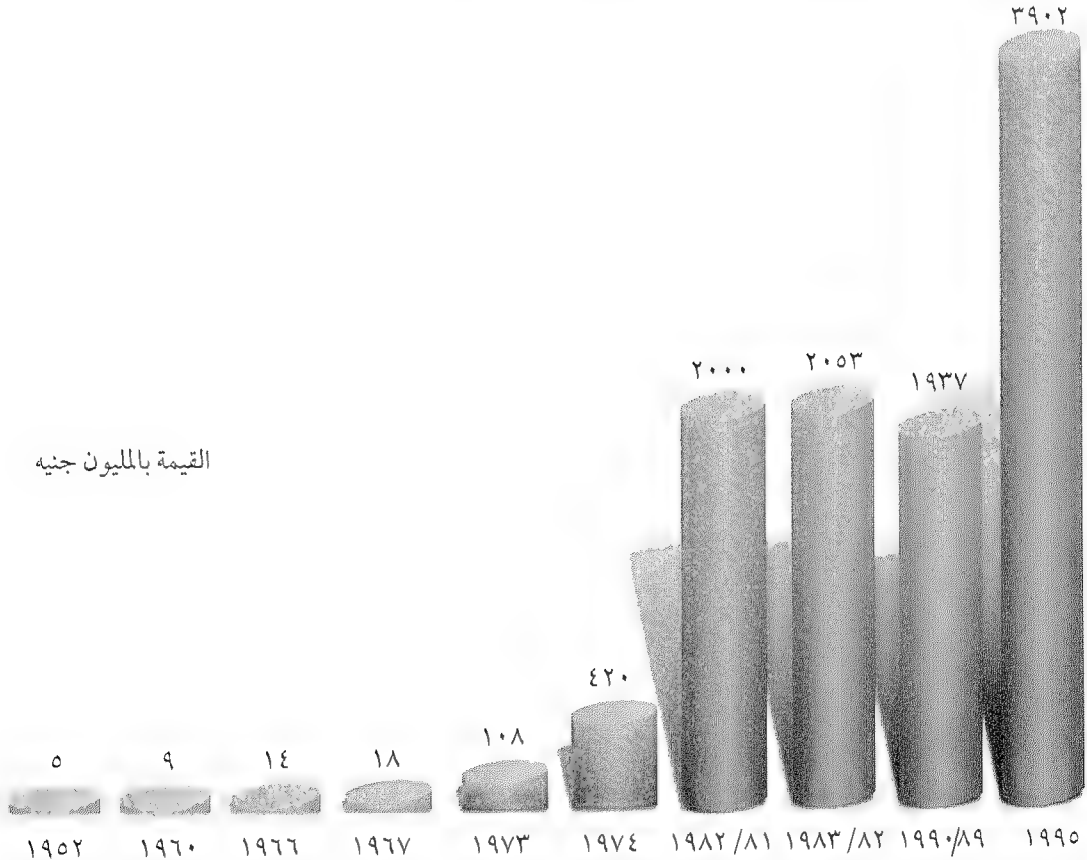
٤- ثم جاءت المرحلة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩، التي تغيرت فيها آلية إعطاء الدعم - حيث بدأت تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي في صورة تعويضات نقدية للمستحقين ولذلك انخفضت نسبة الدعم العيني من ٢٠,٥ من إجمالي الإنفاق العام عام ١٩٨٣/٨٢، ٩,٧ من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٥,٦٪ من إجمالي الإنفاق العام و ٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٠/٨٩.

٥- وأخيراً تأتي المرحلة ٩٠ - ١٩٩٥ والتي واصلت فيها نسبة الدعم إلى إجمالي الإنفاق العام، الانخفاض حيث وصلت إلى ٥,٥ عام ١٩٩٥، و ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نفس العام ولعل ذلك يرجع إلى الاستمرار في التحول من الدعم العيني إلى الدعم النقدي من جانب، وإلى النجاح في السيطرة على

وتفاوت ملحوظ كما أن هيكل الأجور في القطاع الحكومي وهو المعضلة الكبرى يحتاج إلى إصلاح جذري وقد يكون هيكل الأجور في قطاع الأعمال العام في طريقه للإصلاح، حيث إن الحسابات الخاصة بأجر الكفاف كلها تشير إلى أن هيكل الأجور في مصر يحتاج إلى إصلاح جذري في هذا الهيكل الذي لازال يحمل نفس فئات العلاوات والدرجات الوظيفية التي كانت موجودة في الستينيات والفجوة واسعة بشكل غير طبيعي بين الأجور الأساسية والإضافات الأجرية. ومن هنا نبدأ عملية إصلاح هيكل الأجور وبخاصة القطاع الحكومي والقطاع العام لأن باقي القطاعات تقريباً أعادت توازناً وأصلحت من هياكلها وتتوقف عملية الانتقال إلى علاقة بين الأجور والأسعار أكثر توازناً واستقراراً على مدى كفاءة القائمين على إدارة الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

التضخم من جانب آخر حيث انخفض معدل التضخم إلى ٨,٥ %.

ويلاحظ أخيراً على العلاقة بين الأجور والأسعار والتضخم والدعم، أن لها آثاراً اقتصادية واجتماعية عديدة، فهناك الآثار على غط تخصيص الموارد، والآخر على الخواطر الإنتاجية، والآخر على توزيع الدخل وعدالة التوزيع، والآخر الخاص بتحقيق الكفاءة الاقتصادية، وأهم ما يلاحظ على الدعم العيني أنه قلّت أهميته بشكل كبير في مرحلة الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل ٩٠-١٩٩٥ وبرزت أهمية الدعم النقدي كتعويض لكاسبي الأجور ومحدودي الدخل وأن التضخم انخفضت معدلاته بشكل كبير، وهذا اتجاه طيب. إلا أن العلاقة بين الأجور والأسعار لازالت تعاني من اختلال يحتاج إلى علاج في المرحلة القادمة، وبخاصة أن هيكل الأجور في مصر يعاني من اختلال كبير



واستراتيجية التنمية المتبعة، والتغيرات في هيكل الجهاز المصرفي وتوجهات نشاطه وسياساته تبعاً لذلك وفي إطار التغيرات التي تطرأ على فلسفة النظام الاقتصادي، والسياسات الاقتصادية المطبقة.

١ - مرحلة تمصير البنوك ١٩٥٢ - ١٩٦٠

شهدت هذه المرحلة تطورات هامة فيما يتعلق بالجهاز المصرفي، حيث نجد أنه عند قيام الثورة عام ١٩٥٢ كان جزء كبير من هيكل الجهاز عبارة عن بنوك تابعة للأجانب (١) بالإضافة إلى بعض البنوك المصرية، وأهمها بنك مصر، والبنك الأهلي الذي كان إلى جانب كونه بنكاً تجارياً يقوم في نفس الوقت بدور البنك المركزي للدولة بموجب القانون ٥٧ لسنة ١٩٥١. وقد تأسست بعد ذلك بنوك مصرية صميمة مثل بنك القاهرة سنة ١٩٥٢ وبنك الجمهورية سنة ١٩٥٥، ويلاحظ أنه خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٧ كان يغلب على البنوك الأجنبية السياسة المصرفية التي تدر عليها أكبر الأرباح دون الاهتمام بالمصالح الاقتصادية العليا للمجتمع فتخصصت أساساً في الإقراض قصير الأجل والموسمي المرتبط بتمويل تجارة القطن، بالإضافة إلى بعض الأنشطة المرتبطة بالقطن مثل صناعة الغزل والنسيج، إلى جانب بعض الأنشطة التقديرية والخدمية الأخرى.

ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التي دعت حكومة الثورة - إلى جانب بعض الأحداث الأخرى المرتبطة بتأميم قناة السويس (٢) - أن تقوم خلال الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٦٠ بتمصير البنوك. حيث صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ الخاص بتحويل البنوك العاملة على أرض مصر إلى شركات مساهمة مملوكة تماماً للمصريين، وبدأت تتحول السياسة المصرفية إلى خدمة عملية التنمية

الجهاز المصرفي والسياسة النقدية

لعل من الضروري الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي هو جزء من النظام الاقتصادي والاقتصاد القومي لأي دولة في العالم، وبالتالي يتشكل هيكل الجهاز المصرفي وتتعدد اتجاهات سياساته تبعاً لطبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي. بل إن التطورات والتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد القومي ونظامه وسياساته تؤثر بشكل كبير على هيكل الجهاز المصرفي ونشاطه وأهدافه وتوجهات سياساته.

ومن هذا المدخل يمكن تتبع التطورات والتغيرات التي حدثت للجهاز المصرفي والسياسات المصرفية والنقدية في مصر عبر مراحل تطور الاقتصاد القومي خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ كما يتضح من التحليل التالي:

أولاً: الملامح الأساسية للجهاز المصرفي وآليات عمله عبر المراحل المختلفة

يمكن بَلُورَةُ الملامح الأساسية للجهاز المصرفي في كل مرحلة، من منظور أهم التشريعات المصرفية والاقتصادية الحاكمه،

التأميم الكبرى، وقد انعكست هذه الأوضاع على الجهاز المصرفى المصرى على النحو التالى:

أ- تم تأميم البنوك ابتداء بتأميم باقى البنوك بمقتضى القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ فى ٢٠ يوليو من هذا العام^(٥) وقيام المؤسسة المصرية العامة للبنوك، تطبيقاً لمبدأ الأخذ بنظام المؤسسات والإشراف للبنك المركزى.

ب- تم إنشاء البنك المركزى المصرى بقرار جمهورى عام ١٩٦١ ككيان مستقل وبذلك اقتصر عمل البنك الأهلى المصرى على القيام بأعمال البنوك التجارية.

ج- بحلول عام ١٩٦٣، استكملت عملية اندماج البنوك بعد أن تمت للدولة السيطرة الكاملة على الجهاز المصرفى، مع تصفية بعض البنوك مثل البنك اللبنانى للتجارة والبنك التجارى المصرى وبنك الأراضى المصرية والبنك السويسرى للقروض العقارية وغيرها. وبهذا الاندماج أمكن تكوين وحدات

بتمويل القطاع العام والقطاع الحكومى دون أن يكون هناك سياسة إئتمانية متكاملة.

وعموماً كان نشاط الجهاز المصرفى يتجه فى المرحلة ٥٢ - ١٩٦٠ إلى منح الائتمان بدرجة أكبر للقطاع الخاص، حيث وصل نصيب القطاع الخاص من إجمالى الائتمان الممنوح من البنوك التجارية إلى حوالى ٩٢٪ فى المتوسط^(٣) و ٦٠٪ من إجمالى الائتمان المحلى الممنوح من الجهاز المصرفى ككل.

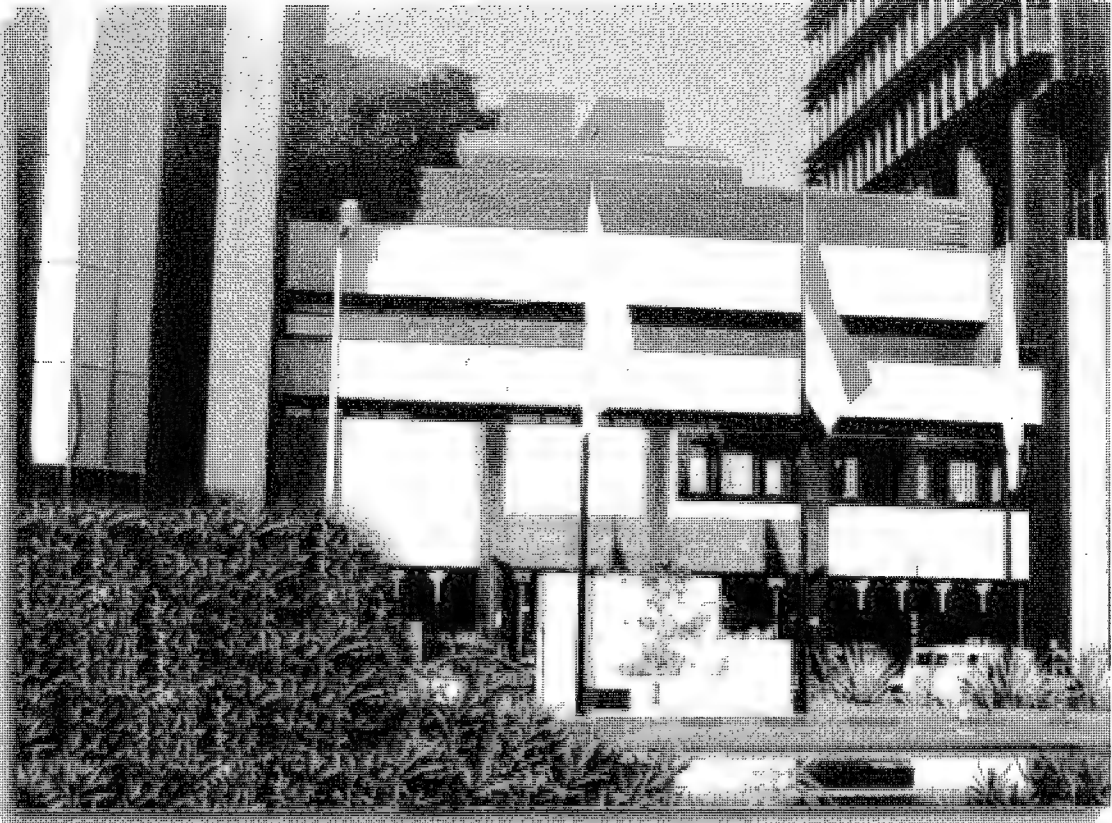
وفى محاولة لإجراء توجيه فى السياسة المصرفية والسياسة النقدية فقد صدر قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧، منظماً لأعمال البنوك والرقابة على الائتمان من خلال البنك المركزى^(٤).

٢- مرحلة التأميم والإدماج

والتخصص النوعى للبنوك ١٩٦٠ - ١٩٦٦

لعل أهم ما يميز هذه المرحلة أنها شهدت تطبيق الخطة الخمسية الأولى ١٦٩٠ - ١٩٦٥، وفى نفس الوقت حدوث عمليات





- بنك بورسعيد (وقد ادمج فيه بنك الجمهورية).

البنوك المتخصصة التى تتكون من البنك العقارى المصرى، البنك العقارى العربى، بنك الائتمان العقارى، البنك الصناعى، وبنك التسليف الزراعى والتعاونى.

د - فى أول يوليو عام ١٩٦٤ تم تطبيق نظام التخصيص القطاعى للبنوك وبالتالى دخل الجهاز المصرفى طوراً جديداً، حيث أصبح كل بنك من البنوك التجارية متخصصاً فى تمويل قطاع معين أو جزء منه، وينطوى مفهوم هذا النوع من التخصيص على كافة أنواع التمويل بصرف النظر عن آجاله، وبالتالى بدأت تجمع البنوك التجارية بين التمويل قصير الأجل والتمويل طويل الأجل، وكان من أهداف عملية التخصيص فى نفس الوقت الاستفادة من الجهاز المصرفى كأداة للرقابة المالية على نشاط القطاع العام^(٦) الذى أصبح هو القطاع المسيطر والذى ينفذ الجزء الأكبر من خطة التنمية، وقد وزعت الأعمال المصرفية

مصرفية كبيرة الحجم قادرة على المشاركة بنسبة كبيرة فى تمويل خطة التنمية، وقادرة فى نفس الوقت على الحصول على الخبرات والكفاءات الفنية والإدارية التى تمكنها من تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة أكبر وتكلفة أقل.

ونتيجة لعمليتى الإدماج والتصفية أصبح الجهاز المصرفى يشتمل فقط على خمسة بنوك تجارية وخمسة بنوك متخصصة (إلى جانب البنك المركزى). وهى:

البنوك التجارية التى تضم:

- البنك الأهلى المصرى (وقد أدمج فيه بنك التجارة والبنك المصرى لتوظيف الأموال).
- بنك مصر (وقد أدمج فيه البنك السويسري، بنك التضامن المالى، البنك الأهلى التجارى السعودى وبنك سوارس).
- بنك الإسكندرية (وأدمج فيه بنك الاستيراد والتصدير المصرى، وبنك النيل).
- بنك القاهرة (وقد أدمج فيه بنك الاتحاد التجارى).

للغزل) بالإضافة إلى عمليات المؤسسة المصرية العامة للبترول.

- بنك القاهرة: ويختص بالشركات التابعة للمؤسسة المصرية العامة للتجارة والشركات التابعة لمؤسسات الإعلام والسياحة والآثار.

- بنك بورسعيد: ويختص بالشركات الخاضعة لإشراف المؤسسات التي تتبع وزارة الصحة والتموين والتجارة الداخلية وكذلك العمليات التجارية للمؤسسة المصرية للأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية.

كما تقرر بالإضافة إلى كل ذلك أن تشترك جميع البنوك في عمليات لتمويل الحاصلات الزراعية، نظراً لما تحتاجه هذه العمليات من أموال كبيرة، ولأن معظم فروع البنوك في المحافظات كانت تقوم بها.

هـ - تأثرت السياسة المصرفية بمرحلة التحول الاشتراكي، حيث تحولت البنوك إلى حلقة من حلقات القطاع العام، فالأداء تحول إلى آلية غير تنافسية، يغيب فيها الحافز والمبادرة

لشركات القطاع العام على خمسة البنوك التجارية الموجودة كالاتى:

- البنك الأهلى المصرى: ويختص بالشركات التي تشرف عليها المؤسسات التابعة لوزارة الزراعة، والإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضي، وشركات المؤسسات التابعة لوزارة النقل والمواصلات والكهرباء، بالإضافة إلى العمليات التجارية الخاصة بهيئة قناة السويس وهيئة السكك الحديدية والمواصلات السلكية واللاسلكية، والمؤسسة المصرية للمصانع الحربية، وعمليات فائض الحاصلات الزراعية، ووزارة التموين والتجارة الداخلية.

- بنك مصر: ويختص بالشركات الخاضعة لإشراف المؤسسة المصرية العامة للغزل والنسيج والمؤسسة المصرية العامة للتأمين.

- بنك الإسكندرية: ويختص بالشركات التابعة للمؤسسات التي تشرف عليها وزارة الصناعة (ما عدا المؤسسة المصرية العامة



خارج الجهاز المصرفي، كما ساهم في تدهور الوضع أكثر عدم وجود خطة ائتمانية على المستوى القومي. الأمر الذي لا يتيح للجهاز المصرفي ولكل بنك على حدة تحديد دوره وحدوده للعمليات الائتمانية سواء على مستوى الاقتصاد القومي أو على مستوى كل وحدة إنتاجية أو خدمية على حده.

٣- مرحلة التخصص الوظيفي والغاؤه

١٩٦٧ - ١٩٧٣

أ- لعل أهم تطور في هذه المرحلة، هو حدوث المزيد من الإدماجات بين البنوك حيث صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٢ لسنة ١٩٧١، متضمنا المزيد من الإدماجات بين البنوك وعلى ذلك فقد أدمج بنك بور سعيد في بنك مصر، وأدمج بنك الائتمان العقاري في البنك العقاري، كما أدمج البنك الصناعي في بنك الإسكندرية.

وبموجب هذا القرار أيضا تغير تخصص

والديناميكية وانعكس ذلك على أداء الخدمات المصرفية. رغم أن البنك المركزي اختص فقط بالرقابة على الحجم الكلي للائتمان المرتبط بخطة التنمية، وترك للبنوك التجارية حرية منح الائتمان للوحدات المختلفة طبقا لتقدير كل بنك ووفقا لأحكام قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٧.

فلم تكن هناك حدود خاصة بالائتمان يلتزم بها كل بنك في إقراضه لكل قطاع، والوحدات الداخلة في كل قطاع ومنها شركات القطاع العام، كما لم تكن هناك حدود ائتمانية لأنواع القروض المختلفة «الإقراض قصير الأجل، الإقراض طويل الأجل». والأهم من ذلك أن قدرة الجهاز المصرفي كانت محدودة في السيطرة على الائتمان الممنوح لشركات القطاع العام، بل كانت البنوك لا تستطيع متابعة أوجه استخدام القروض الممنوحة التي منحت من أجلها هذه القروض، حيث كانت تواجه مشكلة عدم كفاية أجهزتها الفنية لإجراء مثل هذه المتابعة إلا إذا استعانت بخبراء فنيين من



البنوك على أساس وظيفي حسب النشاط فيما يتعلق بالقطاع العام وإلغاء التخصص القطاعي (مع ترك حرية التعامل للقطاع الخاص مع كافة البنوك) وعلى ذلك الأساس أصبح توزيع التخصص لكل بنك من البنوك الأربعة التجارية على النحو التالي:

- البنك الأهلي المصري ويختص بالتجارة الخارجية.

- بنك مصر، يختص بالتجارة الداخلية والحاصلات الزراعية.

- بنك الإسكندرية، يختص بالإنتاج الصناعي والزراعي والحرفي.

- بنك القاهرة، يختص بقطاع الخدمات.

وبذلك ومع نهاية هذه المرحلة أصبح هيكل الجهاز المصرفي يتكون من أربعة بنوك تجارية قطاع عام، وثلاثة بنوك متخصصة إلى جانب بنك ناصر الاجتماعي وهو ذو طبيعة خاصة والذي بدأ العمل في يوليو ١٩٧٢.

ب- ظل منح الائتمان بنفس الأسلوب الذي كان يتم في المرحلة السابقة، وبقيت الآلية غير التنافسية قائمة، ولم يحدث تطوير يذكر على أداء الخدمات المصرفية، وظلت السياسة المصرفية في البنوك التجارية تتحيز ضد القطاع الخاص ولصالح الحكومة والقطاع العام، حيث تراجع نصيب القطاع الخاص من الاقتراض من المصارف التجارية إلى ٤٨٪ بعد أن كان ٩٢٪ في المتوسط في المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠، وهو ما جعل نصيب الحكومة من إجمالي الائتمان المحلي حوالي ٦٠٪، وتراجع نصيب القطاع الخاص إلى ٢٧٪ مع ارتفاع طفيف لنصيب البنوك المتخصصة في الائتمان المحلي (٧) وبخاصة أن إقراضها من البنك المركزي يزيد بسبب ترايد عجز الموازنة.

٤- مرحلة انفتاح البنوك ١٩٧٤ - ١٩٨٢

لعل من المعروف عن هذه المرحلة أنها شهدت بداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي باندفاع سريع حتى أوائل الثمانينيات، وقد

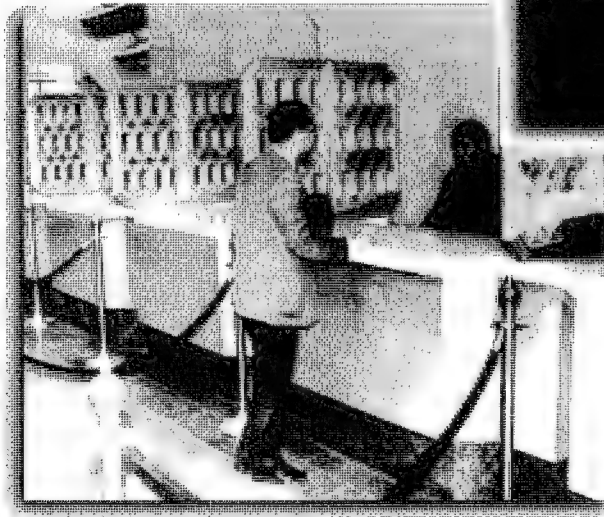


ومن ناحية أخرى أجازت قوانين تلك المرحلة أيضاً إنشاء بنوك تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة من رأس مال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الأحوال عن ٥١٪ (البنوك المشتركة).

- وفى إطار التعاون الاقتصادى العربى فقد سمح بوجود واستمرار بنكين مشتركين بين مصر والدول العربية لتمويل التجارة والتنمية وهما البنك العربى الإفريقى الدولى والمصرف العربى الدولى.

ومن ناحية أخرى سمح بوجود بنك يعمل بالمنطقة الحرة هو بنك مكانيو فاكشتر هانوفر فرست كومبانى^(٨).

- سمحت هذه المرحلة بوجود بنوك لا تخضع لرقابة البنك المركزى وغير مسجلة لديه، وتنظمها قوانين خاصة، مثل المصرف



العربى الدولى، والمصارف الإسلامية^(٩) والبنك الذى فى المنطقة الحرة بالإضافة إلى بنك الاستثمار القومى إذا جاز اعتباره بنكاً بالمعنى المصرفى.

- أضيف فى هذه المرحلة إلى البنوك المتخصصة بنك رابع فى أغسطس ١٩٧٦، وهو بنك التنمية الصناعية^(١٠). بالإضافة إلى

تبلور هذا الاتجاه بصدور القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته التى جاءت فى القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن تشجيع الاستثمار العربى والأجنبى، وكان الجهاز المصرفى فى مصر أول من تأثر بسياسة الانفتاح الاقتصادى سواء من ناحية هيكله وآلية عمله وسياساته المصرفية، ويمكن رصد أهم التغيرات التى حدثت للجهاز المصرفى فى تلك الجوانب على النحو التالى:

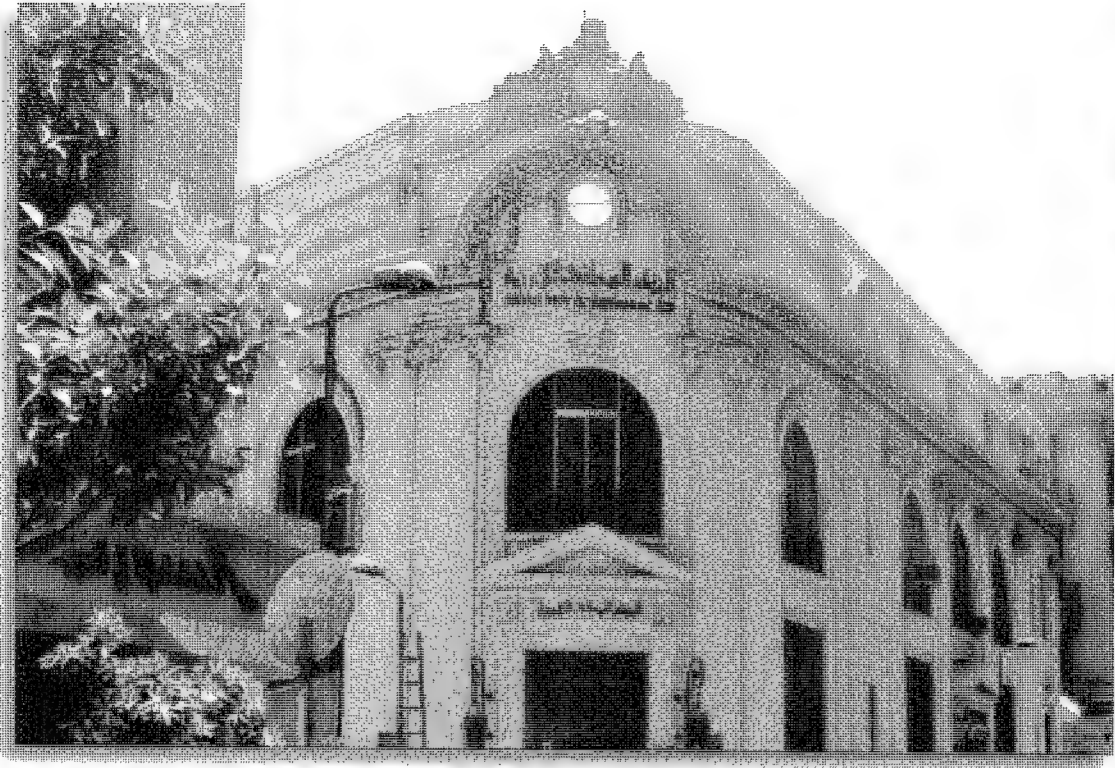
١/٤ - بداية تم إلغاء قرار التخصيص الوظيفى للبنوك الصادر سنة ١٩٧١ بالقرار



الجمهورى رقم ٦٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ الذى بمقتضاه تم ترك الحرية للقطاع العام فى التعامل مع كل البنوك، كما صدر القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ فى شأن البنك المركزى ومجموعة البنوك وتعدد أنواعها، ودعم دور البنك المركزى تجاهها.

٢/٤ - تأثر هيكل الجهاز المصرفى من عدة جوانب لعل من أهمها:

- أجازت قوانين تلك المرحلة إنشاء بنوك الاستثمار والأعمال لتقديم التمويل الاستثمارى طويل الأجل لخدمة الاستثمار وفقاً لخطط التنمية وإنشاء بنوك يقتصر نشاطها على العملات الحرة متى كانت فروعاً لمؤسسات مركزها الرئيسى بالخارج (فروع البنوك الأجنبية).



الصناعية وبنكان عقاريان (البنك
العقارى المصرى والبنك العقارى
العربى).

هذا بخلاف مجموعة أخرى من البنوك التى
تنظمها قوانين خاصة بشكل كبير فى مرحلة
الانفتاح الاقتصادى.

٣/٤ - وتبعاً لذلك فقد تأثرت السياسة
المصرفية وآلية الأداء والتعامل فى هذه المرحلة،
حيث زادت درجة المنافسة بين البنوك وهو ما
انعكس على الخدمات المصرفية، حيث تحسن
الأداء، وحدث تطور كبير فى الخدمات
المصرفية، وانفتح الجهاز المصرفى بصورة
واضحة على التقدم المصرفى الذى يحدث فى
العالم، واتسعت العلاقات المصرفية الدولية
للجهاز المصرفى المصرى.

ومن ناحية أخرى زاد تمويل الجهاز المصرفى
للقطاع الخاص تماشياً مع سياسة الانفتاح
الاقتصادى، حيث ارتفع نصيب القطاع
الخاص فى الائتمان المقدم من المصارف

التوسع فى بنوك التنمية الوطنية بالمحافظات
وفروعها وكذلك فروع لبنك التنمية والائتمان
الزراعى.

- أصبح هيكل الجهاز المصرفى بناء على كل
تلك التطورات فى نهاية هذه المرحلة يتكون
من:

- البنك المركزى المصرى.

- البنوك التجارية وتنقسم إلى: ٤ بنوك
قطاع عام و٣٩ بنكاً مشتركاً وخصوصاً
(منها ١٧ بنكاً وطنياً للتنمية فى
المحافظات).

- بنوك الاستثمار والأعمال وتنقسم إلى:
٣٢ بنكاً، تتألف من عشرة بنوك فى
شكل شركات مساهمة و٢٢ فرعاً لبنوك
أجنبية.

- البنوك المتخصصة وتتكون من أربعة بنوك
هى: البنك الرئيسى للتنمية والائتمان
الزراعى والبنوك التابعة له بالمحافظات
وعدها سبعة عشر بنكاً. وبنك التنمية



- يلاحظ من ناحية أخرى أنه كان هناك اتجاه لتقييد الائتمان الممنوح للقطاع العام لضخامة مديونيته رغم حاجته إلى التمويل الاستثمارى طويل الأجل لمواجهة عمليات الإحلال والتجديد والمزيد من النمو، وقد حاول القطاع العام التغلب على ذلك بنوع من التحايل والتوسع فى التعامل مع بنوك الانفتاح.

- يؤخذ على هذه المرحلة أنه رغم السماح لبنوك الاستثمار والأعمال بالعمل للقيام بالأنشطة الاستثمارية التنموية وتوفير التمويل طويل الأجل، إلا أنها لم تقم بالدور المطلوب منها فى هذا المجال بالصورة المرضية، بل وظفت معظم أموالها فى الأنشطة التجارية أو تحويلها لاستثمارها بالخارج مستفيدة من مناخ الحرية الموجودة، وبحجة أنه لا توجد فرص استثمار ملائمة فى الداخل. وأن مناخ الاستثمار غير ملائم للاستثمار فى أنشطة طويلة الأجل. ومن العجيب أن تكون البنوك التجارية هى التى تقوم بالاستثمارات طويلة

التجارية ورغم ذلك يؤخذ على هذه المرحلة عدد من الملاحظات الهامة لعل من أهمها:

- أن نصيب الحكومة من ائتمان الجهاز المصرفى ككل أى الائتمان المحلى قد زاد إلى ٦٦٪، وقد مالت الحكومة إلى زيادة الاقتراض من البنك المركزى بصفة خاصة بسبب زيادة الميل نحو التمويل التضخمى بشكل كبير مع تزايد عجز الموازنة العامة للدولة الذى كان ظاهرة مؤثرة بشكل كبير فى هذه المرحلة.

ولعل نمو الائتمان الحكومى، كان فى حد ذاته يمثل إزاحة للقطاع الخاص فى مجال الحصول على الائتمان.

- أن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، كان متجهاً بدرجة كبيرة إلى الأنشطة التجارية والخدمية دون الأنشطة الإنتاجية فى الصناعة والزراعة وغيرها، وهو ما عمق ظاهرة «الانفتاح الاستهلاكي» حيث وصل الائتمان الممنوح للأنشطة التجارية والخدمية أكثر من ٧٥٪ من إجمالى الائتمان الممنوح للقطاع الخاص (١٢).

الأجل بنسب أكبر بكثير من بنوك الاستثمار والأعمال في مصر .

- سمحت هذه المرحلة بقيام بنوك ضعيفة، ارتكبت العديد من المخالفات التي أدت بها إلى الاختفاء من النشاط المصرفي تقريباً مع قرب نهاية المرحلة محل البحث أو الدراسة .

- ويلاحظ في هذه المرحلة أيضاً، عدم التزام بعض البنوك بقواعد وتعليمات البنك المركزي مثل الخروج على حدود التوسع الائتماني المفروضة من البنك المركزي وخاصة في بعض الأنشطة مما أدى إلى دخول تلك البنوك في مشكلات الديون المتعثرة وبالتالي اختلال أوضاع هذه البنوك .

الممارسات المصرفية، ومع العودة إلى الالتزام بالتخطيط الشامل والانفتاح الإنتاجي خضع الجهاز المصرفي لمراجعة دقيقة من حيث آلية الاداء والسياسات المصرفية، وكانت أهم الإجراءات التي اتخذت في إطار هذه المراجعة هي :

١/٥ - صدر القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ وقانون البنك المركزي ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ والذي يتضمن تقوية دور البنك المركزي في أحكام الرقابة على البنوك حيث نصت المادة الجديدة ٢٦ مكرر على أن تخضع جميع البنوك التي تمارس عملياتها داخل جمهورية مصر العربية لأحكام هذا القانون وإشراف ورقابة البنك المركزي المصري .

٢/٥ - حظر التعديل الجديد أيضاً، على أى بنك منح العميل الواحد تسهيلات ائتمانية من أى نوع تجاوز في مجموعها ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للبنك واحتياطياته ويستثنى من هذا الحظر التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى

٥ - مرحلة ضبط أداء البنوك ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠

دخل الاقتصاد المصرفي في هذه المرحلة وهو يعاني من بعض مظاهر الاضطرابات المصرفية التي حدثت بسبب الاندفاع السريع في



الجهات الحكومية والهيئات العامة وشركات القطاع العام (١٢).

بل كان من نصوص القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٤ ، أنه يجوز شطب تسجيل البنك في حالة إذا ما ثبت أنه يخالف قرارات مجلس إدارة البنك المركزي المصري تنفيذاً لأحكام هذا القانون أو إذا اتبع سياسة من شأنها الإضرار بمصالح المودعين أو المساهمين .

أضف إلى ذلك تم وضع ضوابط على منح الائتمان سميت بمراحل التوجيه الائتماني ، يمكن الإشارة إليها عند تحليل السياسة النقدية في الجزء الثاني من هذا الفصل .

٣/٥ - صدرت عدة تعديلات في إطار تنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والتي انتهت بإنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في مايو ١٩٨٧ .

ولعل هذه الإجراءات تشير إلى أن هيكل الجهاز المصرفي لم يتغير تقريباً بالمقارنة بالمرحلة ٧٤ - ١٩٨٢ إلا في زيادة عدد الفروع . فعلى سبيل المثال نجد أنه على الرغم من ثبات عدد بنوك القطاع العام التجارية فإن عدد فروعها قد تضاعف تقريباً ، وكذلك زاد عدد وحدات بنوك الاستثمار والأعمال التي وصلت إلى ٣٣ بنكاً وبلغ عدد فروعها إلى ٨٩ فرعاً وإجمالي مركزها المالي في نهاية يونيو ١٩٨٩ حوالي ١٩,١٪ من إجمالي المركز المالي للجهاز المصرفي بخلاف البنك المركزي .

مع ملاحظة أنه فيما يتعلق بحجم الائتمان المحلي الإجمالي الممنوح من قبل الجهاز المصرفي تشير البيانات إلى أن الحكومة ظلت تحصل على النصيب الأكبر من إجمالي حجم الائتمان الممنوح حيث وصل نصيبها إلى ٥٢,٢٪ ونصيب القطاع العام حوالي ١٥٪ أما القطاع الخاص فقد حصل على ٢٦,٦٪ وذلك في ١٩٩٠/٦/٣٠ وهي نسبة تحتاج إلى أن تزداد بشكل أكبر .

ولعل من الضروري الإشارة إلى أن الجهاز المصرفي في هذه المرحلة واجه مجموعة من المشاكل التي كانت تحتاج إلى علاج من أهمها :

* مشكلة الديون المتعثرة التي تواجه الكثير من العملاء الذين بلغ عددهم في يونيو ١٩٨٩ نحو ٣٧١٦ عميلاً معظمهم في القطاع الخاص ، وبلغت الأرصدة المتعثرة سدادها ما يقرب من ٥,٣ مليار جنيه .

* منافسة شركات توظيف الأموال للبنوك في جذب مدخرات المصريين العاملين بالخارج وهو ما تم علاجه بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ بشأن تنظيم شركات تلقي الأموال لاستثمارها .

* المنافسة القوية من جانب السوق غير الرسمية للنقد الأجنبي لعدم واقعية سعر الصرف ، والذي تم علاجه من خلال إنشاء السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبي في مايو ١٩٨٧ .

* مشكلة عدم نجاح بنوك الاستثمار والأعمال في تحقيق الهدف من إنشائها حيث تركز نشاطها في الإقراض لقطاع التجارة والخدمات اللذين استأثرا معا بنحو ٨٠,٥١٪ من إجمالي القروض الممنوحة من هذه البنوك في مقابل ١,٧٪ لقطاع الزراعة ، ٨,١٧٪ لقطاع الصناعة (٤) .

* مشكلة إعادة ترتيب أوضاع الجهاز المصرفي لكي يتواءم مع مقررات لجنة «بال» وتحقيق وحداته للنسبة الملائمة .

٦ - مرحلة الإصلاح المصرفي الشامل ١٩٩٠ - ١٩٩٥

يمكن القول أن الجهاز المصرفي دخل في هذه المرحلة ليكون أحد دعائم برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري . حيث كانت أولى سياسات وإجراءات الإصلاح الاقتصادي تمس أداء الجهاز المصرفي بشكل جوهري . فقد تم

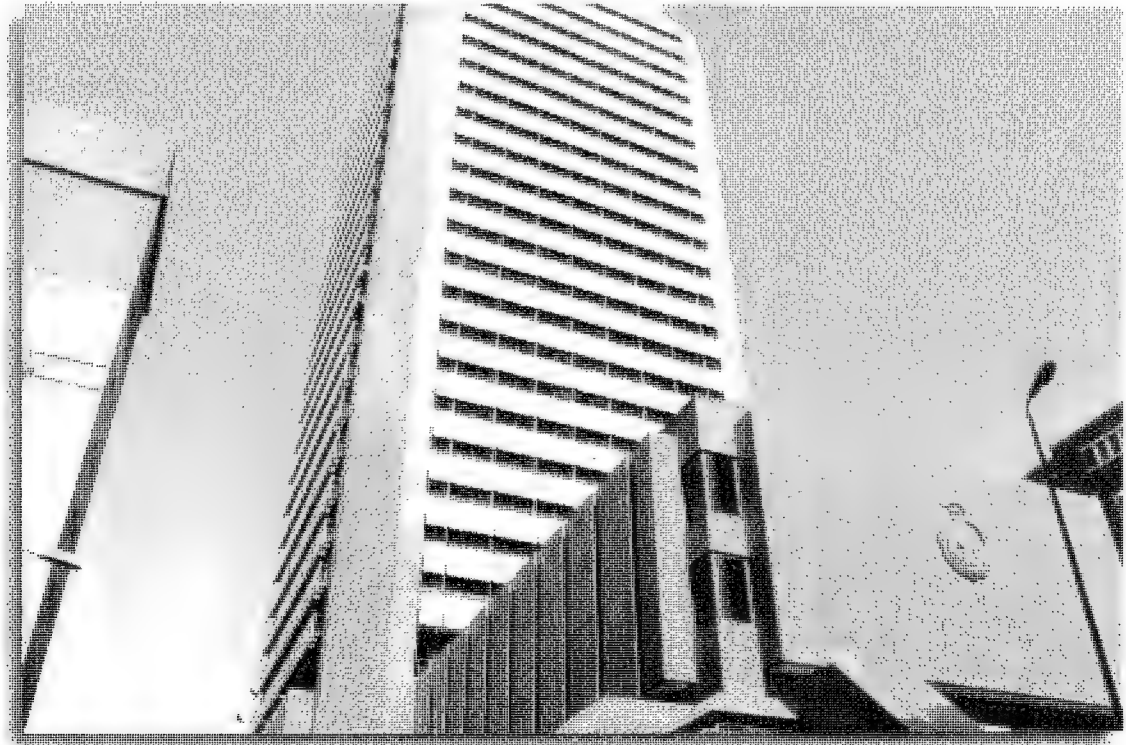
تحرير سعر الفائدة، وتحرير الصرف، وتغيير آلية تمويل عجز الموازنة العامة من خلال أذون الخزانة.

ومن ناحية أخرى بدأ الجهاز المصرفي يتأهل لتطبيق مقررات لجنة بال، بل وعليه أن يستعد في هذه المرحلة لدخول المنافسة المصرفية الدولية بعد المرحلة الانتقالية التي قررتها اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية في مجال تحرير تجارة الخدمات.

ومن التطورات الهامة في هذه المرحلة من الناحية التشريعية التي تحكم أداء الجهاز المصرفي صدور القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ الذي يدعم قدرة البنك المركزي على التدخل في حالة تعرض أحد البنوك لمشكلات تؤثر على مركزه المالي أو على مواجهة طلب المودعين. كما أنه ينظم في نفس الوقت أعمال البنوك لتناسب مراكزها المالية مع المعدلات الملائمة المطلوبة. حيث نصت المادة (٢١) على ألا يقل رأس المال المرخص به عن مائة

مليون جنيه مصري ورأس المال المدفوع عن خمسين مليون جنيه مصري، وتضمن القانون الجديد أيضاً إنشاء صندوق التأمين على الودائع بالبنوك العاملة في مصر، ورفع نسبة امتلاك البنوك لأسهم الشركات المساهمة بما لا تزيد عن ٤٠٪ من رأس المال المصدر للشركة، وهو اتجاه إيجابي نحو تنشيط سوق المال. بل إننا نلاحظ أن الجهاز المصرفي أصبح أكثر إيجابية مع التطورات الحادثة. حيث أخذ يلعب دوراً هاماً في تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال صناديق الاستثمار وأذون الخزانة، وشراء أسهم شركات قطاع الأعمال العام التي يتم خصخصتها ليتناسق أدائه مع جوانب الإصلاح الاقتصادي الأخرى رغم ما يؤخذ عليه من أن ذلك قد يؤدي إلى استرخاء للاستثمار والتوظيف في الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

ويضاف إلى ذلك أن اتجاهات الأداء الائتماني للجهاز المصرفي خلال هذه المرحلة. تشير إلى أن تغيراً كبيراً قد حدث في هذا



بالإضافة إلى بنوك التنمية الزراعية بالمحافظات وعددها ١٧ وتضم ٨٧٤ فرعاً.

ويلاحظ أن التطور الذي حدث في هيكل الجهاز المصرفي هو زيادة عدد الفروع، وضم بعض البنوك في بنوك أخرى مثل ضم بنك الاعتماد والتجارة في بنك مصر.

وتبقى أمام الجهاز المصرفي جوانب عديدة في إطار برنامج الإصلاح المصرفي الشامل تتضمن أهم جوانبه، في العمل على أن يمتلك الأوعية الادخارية وأشكال التوظيف التي تلائم التنمية في المرحلة المقبلة، وأن يكون لديه الأساليب والنظم الإدارية التي تؤدي إلى تحسين الأداء وتحقيق الفائدة، من خلال قيادات وصنّاع قرار أكفاء، وأن يكون لديه الهيكل المناسب وكذلك الأجهزة اللازمة لإدارة نشاطه بكفاءة وفاعلية ليصل إلى الأحجام المثلى لوحدااته المصرفية التي تعطى أفضل أداء ممكن للعمليات المصرفية. كذلك يجب الدخول في مجالات الاستثمار التي تمكنه من الاستفادة القصوى من الامكانيات المتاحة له وأن تكون لديه السياسات المتكاملة والاستراتيجيات الفعالة للعمل المصرفي لإحداث المزيد من التطوير في الأداء وتحسينه وإكسابه القدرة على المنافسة الدولية. ونحن نذكر ذلك لما سوف نشاهده في التحليل التالي من تحديات أمام الجهاز المصرفي في الوقت الحالي والذي تتصدى له السياسات النقدية بكل جدية.

المجال. حيث انخفض نصيب الحكومة من إجمالي الائتمان المحلي إلى ٣٧,٨٪ في ٣٠/٦/١٩٩٤ بعد أن كان ٥٢,٤٪ في ٣٠/٦/١٩٩٠، بينما زاد نصيب قطاع الأعمال العام إلى ١٩,٨٪ بعد أن كان ١٥٪ والأهم أن نصيب القطاع الخاص زاد إلى ٣٤٪^(١٥) بعد أن كان ٢٦,٦٪ وهو اتجاه يتماشى إلى حد كبير مع الدور الرئيسى الذى يلعبه القطاع الخاص فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، ليقود عملية التنمية الاقتصادية بل لزال منتظراً من الجهاز المصرفى الاتجاه أكثر نحو توظيف أمواله فى الأنشطة الاقتصادية التى يقوم بها القطاع الخاص.

ولعل من الضرورى الإشارة إلى أن هيكل الجهاز المصرفى فى هذه المرحلة لم يتغير حيث تشير آخر تقارير البنك المركزى المنشورة^(١٦) إلى أن هذا الهيكل كان يتكون من:

* البنك المركزى على رأس الجهاز المصرفى.

* البنوك التجارية وتنقسم إلى:

- بنوك قطاع عام وعددها ٤ وتضم ٨٣١ فرعاً.

- بنوك مشتركة وخاصة وعددها ٢٤ وتضم ٢٦١ فرعاً.

* بنوك الاستثمار والأعمال وتنقسم إلى:

- بنوك مشتركة وخاصة وعددها ١١ وتضم ٨٠ فرعاً.

- بنوك أجنبية وعددها ٢١ وتضم ٣٩ فرعاً.

* البنوك المتخصصة وتنقسم إلى:

- بنوك التنمية الصناعية وعددها بنك واحد ويضم ٨ فروع.

- البنوك العقارية وعددها بنكا وتضم ١٨ فرعاً.

- بنوك التنمية والائتمان الزراعى وعددها بنك واحد ويضم ١٩٥٤ فرعاً.

ثانياً: اتجاهات السياسة النقدية وتوجهاتها

لعل الحديث عن الجهاز المصرفي وآليات عمله لا يمكن أن ينفصل عن السياسة النقدية واتجاهاتها وتوجهاتها عبر المراحل المختلفة للتطور خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ .

وتقع مسئولية وضع السياسة النقدية وتنفيذها على البنك المركزي بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف كما جاءت بقانون البنوك والائتمان رقم ١٦٣ لسنة ١٩٧٥ والقانون ١٢٠ لعام ١٩٧٥ ، بل والقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٤ ، وأيضاً القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٩٢ ، وتتلخص هذه الأهداف في مقابلة الحاجات الحقيقية لنواحي النشاط التجاري والصناعي والزراعي ، واتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة الاضطرابات الاقتصادية أو المالية العامة والمحلية بالإضافة إلى تنمية الاقتصاد القومي ودعم استقرار العملة المصرية ، ويلاحظ أن المشرع المصري لم يخرج عند تحديد أهداف السياسة النقدية في مصر عن الأهداف الرئيسية المعروفة وهي تحقيق الاستقرار في الأسعار ، وتحقيق التوظيف (العمالة) الكامل ، ومعدل مرتفع من النمو ، وتوازن ميزان المدفوعات .

ولتحقيق هذه الأهداف توجد أدوات للسياسة النقدية ، وتنقسم إلى مجموعتين : المجموعة الأولى وهي مجموعة الأدوات العامة التقليدية الممثلة في نسبة الاحتياطي القانوني ، وسعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة . أما المجموعة الثانية فهي الأدوات الخاصة للرقابة على الائتمان مثل سياسة تمييز سعر الفائدة ، وسياسة السقوف الائتمانية وغيرها . وليس المجال هنا هو تقييم السياسة النقدية خلال المراحل المختلفة ، إلا أننا سنحاول التعرف بشكل مركز على اتجاهات

وتوجهات السياسة النقدية عبر الفترة مجال الدراسة من خلال الأدوات المستخدمة في كل مرحلة ، وبخاصة أن السياسة النقدية تتغير توجهاتها الانكماشية والتوسعية بتغير الأوضاع والظروف والأهداف والاستراتيجيات السائدة في كل مرحلة . وبالتالي فيما يتعلق باتجاهات وتوجهات السياسة النقدية عبر مراحل التطور المختلفة يمكن ملاحظة الآتي :

١- المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ . لم تستخدم السلطات النقدية أدوات السياسة النقدية التقليدية حيث ظل سعر الخصم حوالى ٣٪ ، وكان مساوياً أو أقل من أسعار الفائدة العالمية قصيرة الأجل ، ونسبة الاحتياطي القانوني كانت ١٣٪ إلا أن نسبة الاحتياطي الفعلي كانت نحو ضعف ذلك ، أى أن البنوك التجارية كان لديها الكثير من الاحتياطيات الحرة غير المستعملة ، كما أن نسبة السيولة القانونية ظلت على مستواها عند ٣٠٪ ، ولم تتجاوزها نسبة السيولة الفعلية بكثير .

ولذلك يمكن استنتاج أن هذه المرحلة كانت مرحلة استقرار نقدي حيث لم يتجاوز متوسط معدل نمو النقود ١٪ سنوياً خلال الفترة ونمو السيولة المحلية ٥ ، ٣٪ ، ولقد انعكس أثر النمو النقدي المنخفض على نمو الأسعار فانخفضت في المتوسط بنحو ٦ ، ٠٪ سنوياً ، وفي نفس الوقت نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيما بين ١٩٥٢ - ١٩٦٠ إلى ١٪ في المتوسط سنوياً^(١٦) . ويرجع الاستقرار النقدي في هذه المرحلة إلى اعتدال في نمو الائتمان المصري ، وتفضيل البنوك الاحتفاظ بكثير من السيولة الزائدة على شكل احتياطيات حرة مما أمكن الوصول إلى حالة من الاستقرار النقدي ، دونما حاجة للاستخدام النشط لأدوات السياسة النقدية .

٢ - المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، والمرحلة ٦٧ -

١٩٧٣، ارتفع سعر الخصم من ٣٪ إلى ٢٥٪ في المتوسط، وبالرغم من ذلك فإن متوسط نسبة الاحتياطي الفعلي ظل كما هو عليه تقريباً خلال الخمسينيات بينما استمرت البنوك التجارية في الاحتفاظ ببعض الاحتياطيات غير المستخدمة.

ويلاحظ خلال هذه الفترة أن البنوك التجارية تركت نسبة السيولة الفعلية تنخفض عن النسبة القانونية وهي ٣٠٪، ولا نجد تفسيراً لذلك سوى كون هذه المصارف مملوكة للدولة، وفي مرحلة التطبيق الاشتراكي مما أتاح للبنك المركزي التساهل في هذه الناحية.

ولعل أهم ما يلاحظ هنا أن متوسط معدل نمو النقود كان ٨,٨٪ سنوياً وهو أكبر من المرحلة السابقة، وكذلك كان نمو السيولة المحلية ٩,٣٪، وقد نما الائتمان المحلي ولكن الأهم هو نمو نصيب الحكومة من الائتمان المحلي خلال هذه الفترة بنحو ١٤٪ سنوياً، بينما اقترب نمو نصيب القطاع الخاص من ٤٪، مما أدى إلى بروز دور الحكومة كمقترض رئيسي من الجهاز المصرفي خلال هذه الفترة، وإذا كان نمو النقود قد ارتفع كثيراً في توسع نقدي بالمقارنة بالفترة السابقة ١٪ إلا أن هذا التوسع النقدي لم يكن كبيراً من ناحية، ومن ناحية أخرى ارتبط بمعدل منخفض من التضخم مع ضرورة الإشارة إلى أن هذا التضخم هو التضخم المكبوت بسبب الأسعار المتحكم فيها والمثبتة، والدعم العيني المطبق، ولذلك ساد معدل تضخم في المتوسط ٧٪ مع وجود نمو نقدي متوسط الارتفاع يبلغ نحو ٩٪ سنوياً، وبالتالي كانت السياسة النقدية في هذه الفترة توسعية لكن ليست بدرجة كبيرة وتمت السيطرة على آثارها التضخمية إلى حد كبير.

٣ - أما المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨١، فتعتبر نقطة تحول في السياسة النقدية حيث بدأ

استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل نشط مع صدور القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥، حيث تم رفع سعر الخصم إلى ٦٪ عام ١٩٧٥ وظل يتغير بعد ذلك، كما ارتفع سعر الفائدة تبعاً لذلك حيث طبقت سياسة رفع الفائدة المدينة تدريجياً بنسبة ١٪ سنوياً، وارتفعت أسعار الفائدة الدائنة بنسب متفاوتة حسب مدد الودائع وتراوح بين ٥٪، ١٪ في بعض السنوات وطُبقت سياسة أسعار الفائدة التمييزية بين القطاعات والأنشطة.

ولقد تغيرت نسبة الاحتياطي القانوني ما بين ١٨٪، ٢٠٪ ولكن انخفضت عن نسبة الاحتياطي الفعلي أيضاً إلى استمرار البنوك التجارية في الاحتفاظ باحتياطيات غير مستخدمة. كما أن نسبة السيولة الفعلية عادت لتفوق النسبة القانونية (٣٠٪) وأن القاعدة النقدية كان متوسط نموها السنوي نحو ٣١٪ والسيولة المحلية نحو ٣٢٪ سنوياً، وكان ذلك راجعاً إلى نمو ائتمان البنك المركزي للحكومة بما يزيد على ٣٩٪ سنوياً.

ولعل أهم ما يميز هذه المرحلة هو نمو كمية النقود بمعدلات لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر النقدي حيث كان متوسط معدل نمو النقود يصل إلى نحو ٢٤٪ سنوياً مما أدى إلى وجود معدل للتضخم في المتوسط بلغ ٢٣٪. مع ملاحظة أن دعم الأسعار والتحكم فيها قد استمر خلال هذه الفترة مما يجعل معدل التضخم المذكور أقل مما هو عليه في الواقع.

ولعل ذلك ما دعا السلطات النقدية ضمن أسباب تتعلق بالإفراط في الائتمان لقطاعات التجارة والخدمات إلى تبني سياسة التوجيه الائتماني على ثلاثة مراحل. طبقت المرحلة الأولى في نهاية هذه الفترة وبالتحديد في نوفمبر ١٩٨١ عندما وضع البنك المركزي معيار التحديد النسبي للتوسع في الائتمان ويقضى بعدم تجاوز الائتمان الممنوح لكل من شركات القطاع العام لأغراض غير موسمية

بوقف تمويل تجار سيارات الركوب الخاصة والسلع الاستهلاكية المعمرة المستوردة. ثم المرحلة الثالثة الخاصة بالضبط الكميّ مع أوائل عام ١٩٨٧ من خلال وضع سياسة للسقوف الائتمانية أكثر تشدداً وتقضى بآلا تزيد أرصدة القروض والسلفيات الممنوحة لشركات القطاع العام والقطاع الخاص عن مستوى معين في تاريخ معين يتم مراجعته بصفة دورية. واعتباراً من أغسطس ١٩٨٨ تم إصدار قرار بتعديل ضوابط التوسع الائتماني إلى تحديد علاقة تربط بين أرصدة التسهيلات الائتمانية وبين الودائع لدى البنوك ويقضى القرار بإلزام البنوك التجارية بآلا تتجاوز جملة أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة لشركات القطاع العام لأغراض غير موسمية، وكذا لعملاء القطاع الخاص نسبة قدرها ٦٠٪ من أرصدة الودائع لذات القطاعين.

وفي أكتوبر ١٩٨٩ صدر قرار بإلزام البنوك التجارية بآلا يتجاوز معدل نمو التسهيلات الممنوحة من خلالها للقطاعين الخاص التجاري

والقطاع الخاص بنسب ٦٥٪ عن ودائع هذين القطاعين. كما تم وضع معيار فرعي محدد لنمو التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص التجاري والقطاع العائلي معاً بنحو ١٢٪ سنوياً. إلا أن ذلك لم يكن كافياً في ظل تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية في هذه المرحلة حيث كانت الحكومة هي التي تحصل على القدر الأكبر من الائتمان المحلي، وهي التي توجه البنك المركزي لإصدار النقود الجديدة لتمويل عجز الموازنة المتزايد بشكل كبير في هذه الفترة.

٤ - المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠، وتشير إلى الاتجاه

نحو ضبط السياسة النقدية من خلال التوسع النقدي النزولي، وقد استخدم البنك المركزي في ذلك الأوراق النقدية المناسبة، وساعده على ذلك فيما يبدو باقى أطراف الجهاز المصرفي حيث بدت البنوك متحفظة بطبيعتها في هذه المرحلة بسبب المشكلات الائتمانية التي واجهتها في المرحلة السابقة (٧٤ - ١٩٨١).

فمن جانب البنك المركزي قام بزيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى ٢٥٪ بينما نجد أن البنوك احتفظت بنسبة احتياطي فعلى أكبر تراوح بين ٢٩٪ و ٣٦٪، ومن ناحية أخرى حددت نسبة السيولة بـ ٣٠٪ بينما احتفظت البنوك بنسبة سيولة تصل ما بين ٤٣٪ - ٥٠٪.

بالإضافة إلى ذلك واصل البنك المركزي سياسة الرفع التدريجي لسعر الخصم، وسعر الفائدة. واستخدام السياسة التمييزية لأسعار الفائدة بين القطاعات لخدمة أهداف التنمية والتصدير. والأهم أنه اتجه إلى مواصلة استخدام سياسة التوجيه الائتماني باستكمال ما بدأه من مرحلة أولى في المرحلة السابقة الخاصة بالتحديد النسبي للائتمان إلى الاتجاه إلى المرحلة الثانية من خلال التقييد النوعي للائتمان في ١٣ / ٥ / ١٩٨٢ باتخاذ قرار يقضى



والعائلى نسبة ٥٪ عام ١٩٩٠/٨٩ من الأرصدة القائمة للقطاعين فى نهاية يونيو ١٩٨٩ (بعد أن كانت ٨٪ فى عام ١٩٨٨).

كل ذلك فى إطار ما نص عليه القانون ٥٠ لسنة ١٩٨٤ من ضرورة ألا يقوم أى بنك بمنح تسهيلات لأى عميل تتجاوز مجموعها ٢٥٪ من رأس المال المدفوع للبنك.

ويلاحظ من ناحية أخرى أن البنك المركزى لم يستخدم الأداة الخاصة بالسوق المفتوحة بدرجة كبيرة فى هذه المرحلة لضعف الأوراق المالية.

بقيت الإشارة إلى أن القاعدة النقدية زادت، حيث بلغ معدلها ٨, ١٧٪ بينما وصل معدل التضخم فى المتوسط إلى ٨, ١٨٪ مع الأخذ فى الاعتبار أن سياسة الدعم لازالت قائمة. وعموماً فإن التوسع النقدى والسياسة النقدية التوسعية التى كانت متبعة فى المرحلة السابقة قلت بدرجة ملحوظة فى هذه المرحلة لكن ظلت تبعية السياسة النقدية للسياسة المالية قائمة والائتمان الحكومى هو المسيطر رغم تزايد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، وتمويل عجز الموازنة لا يزال تضخمياً.

٥ - المرحلة ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥، وهى مرحلة

التحرر والإصلاح الاقتصادى التى كانت بدايتها خلال سنوات هذه الفترة يغلب عليها الإصلاحات النقدية والمالية. بل كان الجزء الرئيسى هو إصلاح جوانب السياسة النقدية والتخلص من تبعيتها للسياسة المالية، والتأكيد على استقلاليتها، وكانت أول نقطة تحول فى فعالية الأدوات النقدية لتعميق آليات السوق هي تحرير أسعار الفائدة وترك تحديد البنوك سواء المدينة أو الدائنة، وأصبحت البنوك اعتباراً من ٣/١/١٩٩١ غير مقيدة إلا بحد أدنى قدره ١٢٪ بالنسبة لسعر الفائدة على الودائع لمدة ثلاثة أشهر. كما حدد سعر الإقراض والخصم للبنك المركزى بما يزيد عن

نقطتين مئويتين عن متوسط أسعار الفائدة على أذون الخزانة ذات أجل ثلاثة أشهر التى تحدد فى العطاءات الأسبوعية لطرح أذون الخزانة، مما يعزز الاتجاه نحو الميل للادخار بالجنه المصرى بما يضمن تعبئة المدخرات وكفاءة توظيفها.

واقترنت خطوة تحرير سعر الفائدة بإصدار أذون خزانة لتغطية العجز فى الموازنة للدولة الأمر الذى يعنى استقلالية السياسة النقدية عن السياسة المالية مع بقاء التنسيق التام بينهما حيث يوفر هذا الأسلوب موارد مالية غير تضخمية.

وقد تم إعادة النظر فى أسس احتساب نسبى الاحتياطى والسيولة وفى مدى شمولهما فأصبحت تحتسب على كافة الودائع بالجنه المصرى (١٥٪) وتطبق على كل البنوك كنسبة احتياطى قانونى. أما فيما يختص بنسبة السيولة التى كانت تطبق على البنوك التجارية بنسبة ٣٠٪ فقد أصبح يتعين على كل بنك (عدا البنوك المتخصصة) الاحتفاظ بنسبتين للسيولة بحد أدنى ٢٠٪ للجنه المصرى و ٢٥٪ للعملات الأجنبية. وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩٩١، ورغم ذلك كانت نسبة السيولة الفعلية والاحتياطى الفعلى أكبر من النسب القانونية. ورغبة فى تقييد التوسع فى السيولة المحلية وضبط التضخم وضعت حدود كمية قصوى للتوسع الائتمانى سواء للحكومة أو الهيئات الاقتصادية أو شركات القطاع العام والخاص. كما تم العمل على تطبيق معيار لجنة بال بالنسبة لكفاية رأس مال البنوك كافة فى مصر بحيث لا يقل رأس المال والاحتياطيات عن ٨٪ من الأصول الخطرة للبنك. وقد اعطيت بعض البنوك مهلة أقصاها ديسمبر ١٩٩٥ لتوفيق أوضاعها.

ومن ناحية أخرى استخدمت الأداة الخاصة بالسوق المفتوحة بفعالية وب نجاح كبير أدت إلى تنشيط سوق الأوراق المالية.

ولعل أهم الجوانب الإيجابية للسياسة النقدية في هذه المرحلة تتلخص في:

١/٥ - انخفض معدل نمو النقود في المتوسط إلى ١٢٪ وبالتالي انخفض معدل التضخم حتى وصل عام ١٩٩٥ إلى ٨,٥٪ (ودار في المتوسط حول معدل نمو النقود تقريباً).

٢/٥ - تزايدت الودائع بالعملة المحلية وانخفضت الودائع بالعملة الأجنبية، ونشطت الأوعية الادخارية المصرفية في جلب الودائع والشهادات الادخارية ذات الآجال المختلفة.

٣/٥ - استطاع الجهاز المصرفي أن يسهم إيجابياً في تغطية أذونات الخزنة من مدخرات حقيقية بالإضافة إلى ما يسهم به القطاع الخاص والعائلي في هذا الشأن.

٤/٥ - أدى تحرير سعر الفائدة إلى تنشيط المنافسة فيما بين البنوك على نحو انعكس على تطبيق الهامش فيما بين سعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على الإقراض، بل أصبح الجنيه المصري في مركز تنافسي جيد بالمقارنة بالدولار مما أدى إلى تصاعد ملموس في معدل نمو الودائع بالعملة المحلية بالمقارنة بالودائع الدولارية. مما أدى إلى زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج، ودعم ميزان المدفوعات.

٥/٥ - اتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض التدريجي في نهاية المرحلة بما يتناسب مع تحفيز الاستثمار، ومعدلات ربحية المشروعات. مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار والتنمية.

٦/٥ - ساهمت أذون الخزنة بصفة عامة في امتصاص جانب كبير من فائض السيولة لدى البنوك، ونتيجة لنجاح آلية العمل بأذون الخزنة وتحرير سعر الصرف واستقراره فقد تدعمت الاحتياطيات من النقد الأجنبي لدى

البنك المركزي حتى وصلت إلى ١٨ مليار دولار ووصلت السياسة النقدية إلى أوج فاعليتها حيث أدت إلى استقرار سعر صرف الجنيه المصري في مواجهة العملات الأجنبية، وعلى الأخص في مواجهة الدولار الأمريكي.

٧/٥ - شجع نجاح السياسة النقدية السلطات النقدية على تنشيط سوق الأوراق المالية، وتأسيس صناديق الاستثمار من خلال البنوك التجارية.

وتبقى الإشارة إلى أن السياسة النقدية أحدثت في بدايتها تأثيراً سلبياً على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلا أنه مع نهاية هذه المرحلة انتهى هذا التأثير، وكذلك صاحبت هذه المرحلة من السياسة النقدية اتجاهات انكماشية تحتاج بالتنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى أن يتم العمل على الخروج منها في المرحلة القادمة وخاصة أن السقوف الائتمانية التي وضعت في بداية المرحلة أزيلت وانتهت ولا يبقى إلا أن يسعى البنك المركزي والجهاز المصرفي إلى تنشيط وتشجيع الاستثمار من خلال حزمه من السياسات الاقتصادية الأخرى التي تحتاج إلى التنسيق مع القطاعات الأخرى والجهات المعنية بصنع القرار حتى تتحقق أكبر معدلات نمو ممكنة من خلال جنى ثمار الجوانب الإيجابية التي حققتها السياسة النقدية في مرحلة الإصلاح الجذري الشامل.

أولاً: أداء ميزان المدفوعات عبر المراحل المختلفة

لعل المحصلة النهائية لأداء ميزان المدفوعات هى مدى تحقيقه عجزاً أو فائضاً، أو الوصول إلى حالة من التوازن، وتعتمد النتيجة فى كل الأحوال على التغيرات الهيكلية فى مكونات ميزان المدفوعات المختلفة خلال المرحلة محل الدراسة.

ولعل أهم المؤشرات التى تبرز موقف ميزان المدفوعات، هو الاعتماد على إبراز موقف الميزان التجارى، على حدة والنتيجة النهائية لميزان المدفوعات ككل، سواء كان الوضع يشير إلى عجز أو فائض، مع نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلى الإجمالى، بالإضافة إلى محاولة التعرف على التطورات والتغيرات التى أدت إلى ذلك من خلال العديد من أهم الملامح الرئيسية للمعاملات الخارجية فى كل مرحلة، والملاحظات التى يمكن رصدها على تطورات التجارة الخارجية فى مصر.

١- موقف الميزان التجارى:

للتعرف على موقف أو وضع الميزان التجارى المصرى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ يمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٥) ويتضح من الجدول أن الميزان التجارى المصرى يعانى من عجز مزمن منذ عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٩٥، وهو اتجاه ينم عن اختلال هيكلى يعانى منه ميزان المدفوعات المصرى، بل يعتبر أحد الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى التى لم يستطع التخلص منها منذ عام ١٩٥٢.

المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠: تشير الأرقام إلى أن الصادرات السلعية كانت ١٤٨,٨ مليون جنيه عام ١٩٥٢ بينما كانت الواردات السلعية ٢١٢,٩ مليون جنيه وبالتالي حقق الميزان

ميزان المدفوعات وسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف

لعل محاولة الخوض فى التحليلات الخاصة بميزان المدفوعات وسياساته بما تتضمنه من ضرورة التعرف على التغيرات الهيكلية التى حدثت فى المعاملات الخارجية للاقتصاد المصرى عبر المراحل المختلفة خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ وأداء هذا الميزان بمكوناته المختلفة، وتتبع وتحليل سياسات التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف، مسألة تنوء بها، المساحة المخصصة لهذا الموضوع.

ولعل ذلك يجعلنا نحاول أن نلخص أداء ميزان المدفوعات من خلال تتبع تطور العجز أو الفائض فى ميزان المدفوعات، وعلى ضوء ذلك يمكن إعطاء صورة تحليلية لاتجاهات وتطورات التجارة الخارجية والمعاملات مع العالم الخارجى بالاستعانة بمصادر البيانات وبعض الدراسات التى تمت فى هذا المجال، أما سياسات التجارة الخارجية وسياسة سعر الصرف فسنحاول تحديد الملامح الأساسية لها واتجاهاتها عبر مراحل التطور المختلفة.

المصدر / المصير	قيمة الواردات السلعية	العجز	نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٥٢	٢١٢,٩	٦٤,١	٨,٦
١٩٦٠	٢٥٨,١	٥٤,٤	٤,٣
١٩٦٦	٤١٠,٩	١٥١,٤	٧,٢
١٩٦٧	٤١٣,٢	١٥٤,٥	٧,١
١٩٧٣	٦٢٢,٣	٢٢٦,٠	٦,٤
١٩٧٤	١٢٥٢,٠	٥٩٨,٩	١٤,٣
١٩٨٢/٨١	٦٠٣٢,٦	٣٣٤٠,٠	١٧,٣
١٩٨٣/٨٢	٦٩١٨,٠	٣٠١٣,٠	١٤,٥
١٩٩٥	٣٩٨٥٠,٠	٢٥٢٣٧,٠	١٧,٤

المصدر: * البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
* البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة.

جدول رقم (١٥)

موقف الميزان التجاري المصري خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

إلى ٥٩٨,٩ مليون جنيه بنسبة ١٤,٣ % من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان عام ١٩٧٣ يبلغ ٢٢٦ مليون جنيه بنسبة ٦,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي.

وقد واصل عجز الميزان التجاري تزايد عام ١٩٨٢/٨١، حيث كانت الصادرات السلعية ٢٦٩٢,٦ مليون جنيه بينما بلغت الواردات السلعية ٦٠٣٢,٦ مليون جنيه وبالتالي أصبح العجز ٣٣٤٠ مليون جنيه بنسبة ١٧,٣ % من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع ذلك بالطبع إلى زيادة الواردات السلعية بمعدلات أكبر من الصادرات السلعية حيث تضاعفت الأولى حوالى (٥ مرات) بينما تضاعفت الثانية (٤ مرات) فقط.

المرحلة ١٩٨٢ - ١٩٩٠: شهدت تزايداً وتفاقماً أكثر في عجز الميزان التجاري حيث زاد من ٣٠١٣ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ إلى ٢٥٢٣٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ بنسبة ١٤,٥ % و ٢٤,٤ % على التوالي من الناتج المحلي، ويرجع ذلك إلى تقاعس الصادرات السلعية عن مواكبة التزايد الكبير في الواردات السلعية في هذه المرحلة، فالصادرات السلعية زادت فقط ١,٤ مرة، والواردات السلعية

التجاري عجزاً قدره ٦٤,١ مليون جنيه بنسبة ٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بينما في عام ١٩٦٠ وصل العجز إلى ٤٣ % من الناتج المحلي الإجمالي.

المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦: زاد العجز لعام ١٩٦٦ إلى ١٥١,٤ مليون جنيه بنسبة ٧,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان ٥٤,٤ مليون جنيه بنسبة ٤,٣ % عام ١٩٦٠. وهذا التزايد في العجز يرجع إلى تزايد الواردات السلعية بحوالى ١,٥ مرة بينما زادت الصادرات بحوالى ١,٢ مرة فقط ما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٦.

ويلاحظ أن العجز في الميزان التجاري خلال المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ رغم أنه زاد من ناحية القيمة إلى ٢٢٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣ بعد أن كان ١٥٤,٥ مليون جنيه عام ١٩٦٧ إلا أنه انخفض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢: اتسمت بتزايد عجز الميزان التجاري بصورة كبيرة، ففي عام ١٩٧٤ نجد أن الصادرات السلعية كانت ٦٥٣,٦ مليون جنيه والواردات السلعية ١٢٥٣ مليون جنيه وبالتالي وصل العجز في الميزان التجاري

السنوات / بناك	العجز / الفائض بالمليون جنيه	النسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى %
١٩٥٢	(٥٢,٤)	٧
١٩٦٠	(٢٢,٦)	١,٨
١٩٦٦	(٧٥,٦)	٣,٥
١٩٦٧	(١٢٥,٥)	٥,٧
١٩٧٣	(٢٢٢,٣)	٦,٣
١٩٧٤	(٥٢٢,٧)	١٢,٤
١٩٨٢/٨١	(٢٠٣٠)	١٠,٥
١٩٨٣/٨٢	(٧٥٤)	٣,٧
١٩٩٠/٨٩	(١٦٤٢,٥)	٣,٤
١٩٩٥	٢١٤٠	١,٥

المصدر:

* البنك الأهلى المصرى ، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة
* البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة

جدول رقم (١٦)

موقف ميزان المدفوعات المصرى
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

المحلى الإجمالى ثم انخفض إلى ١٦٤٢,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٠ بنسبة ٣,٤ % من الناتج المحلى الإجمالى.

ومن النتائج الإيجابية الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الذى طبق فى الفترة من ٩٠ / ١٩٩١ إلى ١٩٩٥ ، أنه قلب وضع ميزان المدفوعات المصرى من عجز مزمن إلى فائض كبير، حيث حقق فى سنوات الإصلاح الثلاث الأخيرة فائضا يلفت الأنظار حتى وصل إلى ٢١٤٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥ بنسبة ١,٥ % من الناتج المحلى الإجمالى، ولعل ذلك يعنى أن أداء ميزان المدفوعات المصرى قد تحسن بشكل واضح، فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، ولعل ذلك يرجع إلى الإصلاحات النقدية والمالية التى تمت بنجاح كبير وكان لها أثرها الإيجابى على أداء ميزان المدفوعات، فتحرير سعر الفائدة وتزامنه مع تحرير سعر الصرف الذى أدى بالأخير إلى زيادة التحويلات الخارجية من العاملين المصريين بالخارج وزيادة الإيرادات السياحية التى تصب فى القنوات الرسمية

زادت بحوالى ٣,٧ مرات. ومن الواضح أن نمو الصادرات السلعية يتم بمعدلات متناقصة وليست متزايدة.

المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥: تشير إلى أن عجز الميزان التجارى واصل تزايدته لكن بمعدل أقل من المراحل السابقة، حيث بلغ ٢٥٢٣٧ مليون جنيه عام ١٩٩٥، ويرجع ذلك إلى أن الصادرات السلعية تضاعفت إلى ٢,٦ مرة، أما الواردات السلعية فقد زادت فقط بحوالى ١,٦ مرة، مما أدى إلى انخفاض نسبة العجز فى الميزان التجارى إلى ١٧,٤ % من الناتج المحلى الإجمالى بعد أن كانت ٢٤,٤ % فى عام ١٩٩٠.

٢- موقف ميزان المدفوعات:

لعل الصورة تكتمل حين نحاول أن نلقى نظرة على النتيجة النهائية لميزان المدفوعات بعد إضافة نتائج سلع غير منظورة التحويلات إلى نتائج الميزان التجارى، لنرى ماذا يحدث لميزان المدفوعات بعد ذلك؟ ولعل الهدف من ذلك هو لفت الأنظار وتأكيد أن ما يعانى به ميزان المدفوعات المصرى هو اختلال هيكلى يحتاج إلى علاج جذرى، بغض النظر عن ما يحققه من نتائج إيجابية بعد إضافة ميزان الخدمات والتحويلات إلى الميزان التجارى. ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٦) للتعرف على الصورة النهائية لأداء ميزان المدفوعات المصرى.

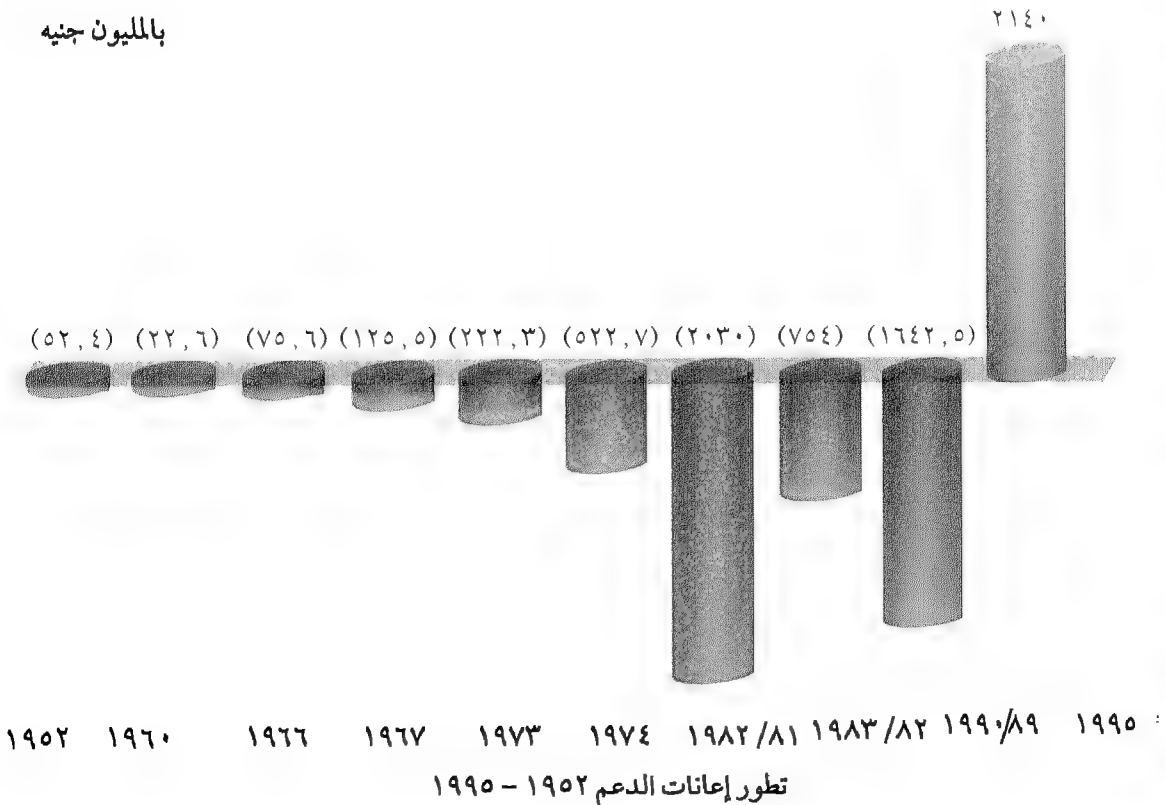
ويتضح من الجدول أن ميزان المدفوعات المصرى ظل يحقق عجزاً مستمراً منذ عام ١٩٥٢ حيث كان ٥٢,٤ مليون جنيه بنسبة ٧ % من الناتج المحلى الإجمالى، حتى وصل إلى ٥٢٢,٧ عام ١٩٧٤ بنسبة ١٢,٤ % من الناتج المحلى الإجمالى، ثم إلى ٢٠٣٠ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ بنسبة ١٠,٥ % من الناتج

وتخلى الأفراد عن الاحتفاظ بالدولار واستبداله بالجنيه المصرى كلها عوامل أدت إلى هذه النتيجة الإيجابية، والأداء المتميز بميزان المدفوعات، بل أدى إلى أن يصبح لدى البنك المركزى المصرى لأول مرة منذ عام ١٩٥٢ احتياطى من النقد الأجنبى بلغ حوالى ١٨ مليار دولار يغطى الواردات لمدة ٢٢ شهرا وهذا الإنجاز كبير.

إلا أن هذا الإنجاز لا يجب أن ينسبنا أن ميزان المدفوعات المصرى لازال يعانى من اختلال هيكلى لا بد من العمل على علاجه، حيث لازال عجز الميزان التجارى يمثل مشكلة يجب أن يواجهها الاقتصاد المصرى، ومواجهة هذه المشكلة تتطلب بذل جهد كبير فى دفع العملية الإنتاجية وعدم تكليفه بالقدر المطلوب مع الإصلاحات النقدية التى حدثت وخاصة مع إصلاح سعر الصرف الذى تقل فعاليته بمرور الزمن بسبب انخفاض درجة مرونة الجهاز الإنتاجى، وبالتالي انخفاض درجة مرونة الصادرات المصرية،

حيث لا تستجيب الصادرات السلعية المصرية بالدرجة الكافية مع كل تخفيض فى سعر صرف الجنيه المصرى، وهنا لا يجدى تخفيض سعر الصرف وحده فى زيادة الصادرات السلعية بالدرجة المطلوبة وسرعان ما ينتهى مفعولُ هذا الأثر فى الأجل القصير، وتبقى المشكلة قائمة على المدى المتوسط والطويل، ولا تحقق الصادرات المصرية الزيادة المطلوبة، ويساعد على تفاقم المشكلة انخفاض درجة مرونة الواردات السلعية بسبب الحاجة الشديدة إلى الواردات الوسيطة والاستثمارية للاستمرار فى عملية التنمية، فإذا لم تتخفف الواردات فإنها تزيد، ناهيك عن عدم إمكانية تخفيض الواردات السلعية بدرجة كبيرة لأن معظمها واردات لسلع استهلاكية أساسية ويبقى الجزء الكمالى من الواردات ليس كبيراً وبالتالي تبقى مشكلة عجز الميزان التجارى أحد التحديات التى على الاقتصاد المصرى مواجهتها فى المرحلة القادمة من خلال استراتيجية طموح وجادة وديناميكية لزيادة

بالمليون جنيه



وانجازات المعاملات الخارجية للاقتصاد
المصرى خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ .

٣- ملاحظات ضرورية على الملامح الاساسية للتجارة الخارجية المصرية عبر المراحل المختلفة:

لعل المتبّع لتطور التجارة الخارجية
المصرية يمكن أن يتعرف على الملامح
الأساسية للمعاملات الخارجية المصرية
والتي تعين إلى حد كبير على تحديد
التوجهات المستقبلية في هذا المجال، حيث
يلاحظ:

أ- أن معدل نمو الصادرات السلعية كان



أقل من معدل نمو الواردات السلعية عبر
المراحل المختلفة خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٠،
حيث كان معدل نمو الصادرات السلعية في
الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٤ حوالى ٢,٦ ٪ في
المتوسط سنوياً، بينما كان معدل نمو الواردات
السلعية حوالى ٩,٨ ٪ في المتوسط سنوياً^(٢).

المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠: كان معدل نمو
الصادرات السلعية حوالى ٤,١٥ ٪ بينما كان
معدل نمو الواردات السلعية حوالى ٢٢ ٪ في
المتوسط، بل إن الميل الحدى للتصدير السلعى
في هذه الفترة كان ٦ ٪ والميل الحدى للاستيراد

الصادرات السلعية المصرية، تقوم أساساً على
إعادة هيكلة الصادرات وتؤدى إلى الوصول
بالصادرات السلعية المصرية على أقل تقدير عام
٢٠٠٠ إلى ١٠ مليار دولار. ولعل إنشاء
المجلس الأعلى للتصدير في عام ١٩٩٥ برئاسة
الرئيس مبارك رئيس الجمهورية لهو خير دليل



على أن القيادة السياسية واعية تماماً لهذا
التحدى، بقى أن تعى الأجهزة والقطاعات
المختلفة ذلك وتكون على قدر طموحات
صانع القرار في مصر، بل وعلى قدر
الإمكانات التي يملكها الاقتصاد المصرى
في هذه المرحلة. والمسألة كلها تتوقف على
الفكر الثاقب والرؤية المتفتحة للقيادات
الإدارية التي يدخل بها الاقتصاد المصرى
إلى القرن الواحد والعشرين ليواجه التحديات
الاقتصادية التي تواجهه بقدرات ومهارات
واستراتيجيات تتسم بالكفاءة^(١) وعلى رأس
هذه التحديات ضرورة تحقيق الهدف
الاستراتيجى الخاص بزيادة الصادرات السلعية
المصرية إلى ما لا يقل عن ١٠ مليار دولار
بحلول عام ٢٠٠٠ فى عالم يموج بالمنافسة
والتكتلات والتحويلات الاقتصادية الهائلة.

ولعل ما يساعد على التجهيز للمرحلة
القادمة، هو محاولة إلقاء الضوء على بعض
اللامح الأساسية لتطور تجارة مصر الخارجية،

السلعى حوالى ٣٧٪^(٣) ناهيك عن التقلب فى حصيلة الصادرات الذى تتسم به الصادرات المصرية.

إلا أن الصورة بدأت تتغير فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل حيث زادت الصادرات السلعية المصرية بمعدل ٤١٪ عام ١٩٩٥ بينما زادت الواردات بحوالى ٢٠٪ فقط وهو ما يحفز على الاستمرار فى هذا الاتجاه بالاستراتيجية الملائمة.

ب- لعل زيادة الميل الحدى والمتوسط للاستيراد، عن الميل الحدى والمتوسط للتصدير الذى تتصف به التجارة الخارجية المصرية، يشير إلى أن السبب فى ذلك يرجع إلى حد كبير إلى التوجه نحو استراتيجية الإحلال محل الواردات منذ الستينيات على الأقل ولازال برنامج الإصلاح الاقتصادى المنفذ فى التسعينيات متأثراً بهذا الاتجاه، ولعل ذلك يتطلب بكل ما تعنيه الكلمة، أن يدعم التوجه الحادث إلى استراتيجية الإنتاج من أجل التصدير لأن ذلك الاتجاه هو الذى سيعيد هيكلية التجارة الخارجية المصرية فى المرحلة القادمة ويتوقف نجاح ذلك على السياسات الاقتصادية ومدى كفاءتها فى هذا المجال.

ج- يشير هيكل الصادرات السلعية المصرية، أنه خلال المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، تراوح نصيب القطن الخام بين ٧٥٪ - ٨٠٪ حتى عام ١٩٦٠^(٤)، أما خلال المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٩٦ ومع بداية تنفيذ خطة التنمية وبذل مجهودات لتتويع الصادرات، فقد بدأت صادرات القطن الخام تأخذ اتجاهاً نزولياً حيث تراوحت نسبة صادرات القطن الخام إلى إجمالى الصادرات السلعية ما بين ٥٦٪ و ٥٨٪، أما فى المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣ فقد وصلت نسبة الصادرات من القطن الخام إلى ٤٥٪ من إجمالى الصادرات.

وبقيت بعض الصادرات الأخرى من المواد

الأولية والبترول قليلة بالمقارنة بالقطن الخام، وعموماً كان هناك نوع من الإحلال بين صادرات القطن الخام والصادرات من البترول، حيث ارتفع البترول من ٥٪ عام ١٩٩٦٠ إلى ما يقرب من ٢٥٪ عام ١٩٧٣ مع انخفاض مساهمة القطن الخام. والأهم أن صادرات المواد الخام كمجموعة واحدة كانت تمثل ٨٥٪ من إجمالى الصادرات السلعية فى الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٦٠ ثم إلى ٦٥٪ تقريباً مع نهاية المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، وفى اتجاه مماثل سارت الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة ضعيفة حيث بلغت ١٠٪ من إجمالى الصادرات خلال المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ ثم إلى ٢٠٪ خلال المرحلة ٦٧ - ١٩٧٣.

المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠: فقد انخفضت نسبة صادرات القطن الخام من ٢٥٪ من إجمالى الصادرات السلعية عام ١٩٧٥ إلى ما يقرب من ٥٪ من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية عام ١٩٩٠، وهو ما يثير التساؤل حول هذا الاتجاه، ذلك الانخفاض فى هذه النسبة يرتبط ليس فقط بتدهور الإنتاج واختلال الأسعار، وتدهور كمية الصادرات من القطن الخام ولكن بمسائل أخرى تتعلق بالصناعة المصرية، والعلاقات السعرية القائمة، بل الأهم هو كبر حجم النصيب النسبى للبترول فى الصادرات السلعية المصرية فى هذه المرحلة، حيث زادت إلى أن وصلت إلى أكثر من ٥٠٪ فى المتوسط من إجمالى الصادرات السلعية، لتستمر عملية الإحلال بين القطن والبترول فى هيكل الصادرات المصرية، لتصل مجموعة صادرات المواد الأولية فى المتوسط إلى حوالى ٦٠٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية.

وفى المقابل ارتفعت الصادرات من السلع المصنعة ونصف المصنعة إلى حوالى ٣٠٪ من إجمالى الصادرات السلعية المصرية.

بشكل كبير، ثم نصيب السلع الاستهلاكية الذى انخفض إلى ٢٣٪^(٦).

المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠: فتشير إلى أن نصيب سلع الوقود والمواد الخام وصل إلى ١٦٪ عام ١٩٩٠، والسلع الوسيطة ٤١٪ والسلع الاستثمارية ٢١٪ والسلع الاستهلاكية ٢٢٪.

المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥: فالصورة عن عام ١٩٩٤^(٧) وهى آخر بيانات متاحة تشير إلى أن نصيب الواردات من سلع الوقود والمواد الخام انخفض إلى ١٥٪، أما نصيب السلع الوسيطة فبقى عند ٤٠٪، أما نصيب السلع الاستثمارية فقد وصل إلى ٢٦٪ أى زاد عن المرحلة السابقة، وقد انخفض نصيب السلع الاستهلاكية قليلاً حيث وصل إلى ٢٠٪ من إجمالى الواردات السلعية.

ولعل ذلك يشير إلى أن هيكل الواردات لم يتغير كثيراً، إلا فى حالة السلع الوسيطة التى ازادت أهميتها النسبية وزادت قليلاً السلع الاستثمارية وانخفضت الواردات الاستهلاكية، وإذا كان هذا يدل على شيء فإنه يدل على فشل استراتيجية الإحلال محل الواردات فى مجال تغير هيكل الواردات.

هـ- بالنظر إلى هيكل التجارة الخارجية من حيث التوزيع الجغرافى، نجد أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ كان تركّز هيكل التجارة الخارجية يتم فى منطقة الاسترلينى وغرب أوروبا بنسبة تصل إلى ٧٠٪ من إجمالى التجارة الخارجية تليها أوروبا الشرقية ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثم الدول النامية.

أما المرحلة من ١٩٦٠ - ١٩٧٣ فقد انقلب الحال لصالح دول أوروبا الشرقية (الاتحاد السوفيتى السابق وأتباعه) حيث مع نهاية هذه المرحلة انخفض نصيب الدول الرأسمالية أوروبا وأمريكا إلى ٢٢٪ وارتفع نصيب الكتلة الشرقية إلى ٥٨٪ و٢٠٪ الباقية للدولة النامية.

المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥: فإنه يمكن أخذ الصورة التى وصلت عليها من الإحصاءات المتاحة عن عام ١٩٩٤، وهى آخر بيانات متاحة حيث تشير إلى أن هيكل الصادرات السلعية المصرية كان يتكون من صادرات البترول بنسبة ٣٨٪ والقطن الخام بنسبة ٧٪ والمواد الخام الأخرى ٥٪ من إجمالى الصادرات السلعية على التوالى، ويصل بالتالى مجموع الصادرات من المواد الخام الأولية إلى ٥٠٪ من إجمالى الصادرات السلعية عام ١٩٩٤، إما صادرات السلع نصف المصنعة والمصنعة فتصل إلى ٥٠٪.

ولعل هذه النتائج تشير إلى أن هيكل الصادرات السلعية المصرية لازال يحتاج إلى إعادة هيكلة، فالمطلوب تزايد الوزن النسبى للصادرات الصناعية لتصل إلى ٨٠٪ بحلول عام ٢٠٠٠ حتى يقل الاختلال الهيكلى فى الميزان التجارى، وهذا الهدف ليس مستحيلًا بالنظر إلى تجارب الدول الشبيهة بالتجربة المصرية مثل تركيا التى وصلت إلى هذا المستوى فى فترة زمنية ليست تتعدى عشر السنوات حيث كان نصيب الصادرات السلعية عام ١٩٨١/٨٠ حوالى ٣٦٪ من إجمالى الصادرات السلعية، ووصل عام ١٩٩١/٩٠ إلى ما يقرب من ٨٠٪ من إجمالى الصادرات السلعية^(٥).

د- يشير هيكل الواردات السلعية فى عام ١٩٥٢ إلى أن سلع الوقود والمواد الخام كانت تمثل حوالى ٧٪ من إجمالى الواردات السلعية، بينما كان نصيب السلع الوسيطة يصل إلى الربع، ونصيب السلع الاستثمارية حوالى ٣٥٪، أما السلع الاستهلاكية فكانت تمثل ثلث الواردات/ ومع نهاية عام ١٩٧٣ ولظروف اقتصاديات الحرب، وصل نصيب سلع الوقود والمواد الخام حوالى ١٤٪ من إجمالى الواردات السلعية، والسلع الوسيطة ٤٦٪ والسلع الاستثمارية ١٧٪ أى انخفض

عجز الميزان التجاري وعجز العمليات الجارية عموماً من التحويلات أو القروض الخارجية، وبالتالي من المهم إلقاء الضوء على التطورات في ميزان الخدمات ودور التحويلات بالتحديد في هذا المجال.

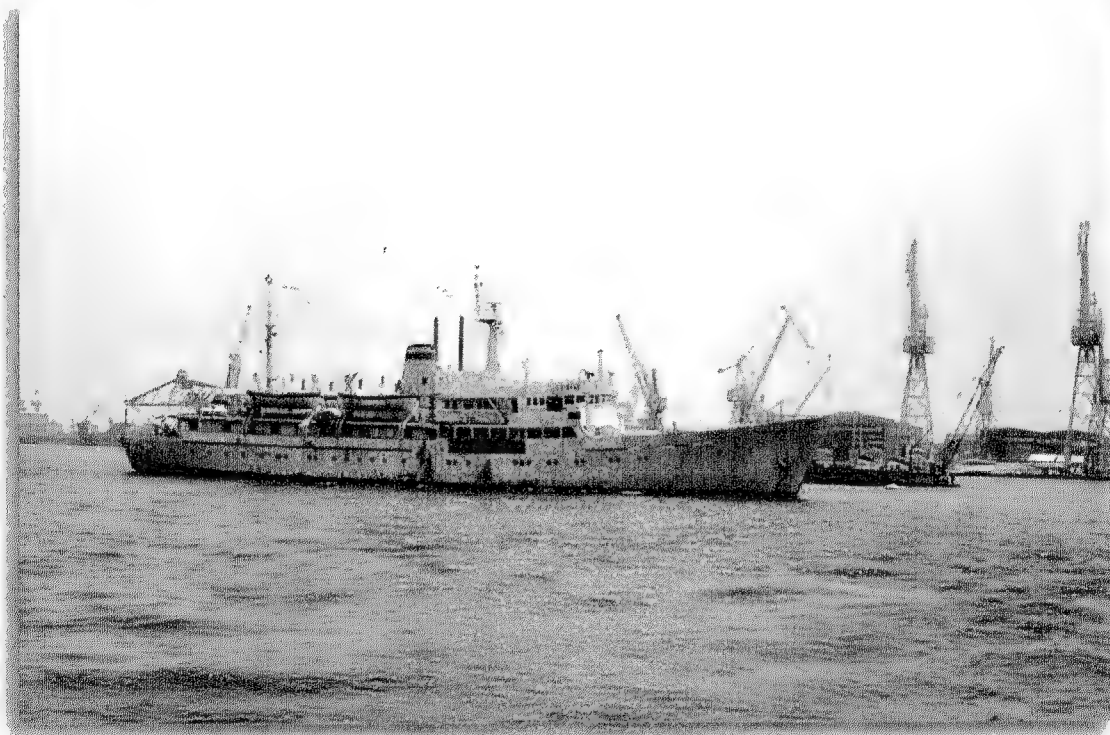
وبالرجوع إلى أداء ميزان العمليات غير المنظورة (الخدمات)، نجد أنه حقق فائضاً في المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠، تراوح بين ١٨ مليون جنيه، و ٣٠ مليون جنيه، أما في المرحلة ١٩٦٠ - ١٩٦٦، نجده حقق فائضاً في المتوسط يصل إلى ٤٨ مليون جنيه، إلا أنه في المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣، حقق عجزاً بسبب الحرب وصل عام ١٩٦٨ إلى ٢٥ مليون جنيه ثم عام ١٩٧١ إلى ٤٠ مليون جنيه وهما السنتان الوحيدتان اللتان حقق فيهما عجزاً منذ عام ١٩٥٢، ثم عاد سنة ١٩٧٣ وحقق فائضاً محدوداً جداً وصل إلى ٣ مليون جنيه^(٩).

وكانت إيرادات قناة السويس - فيما عدا السنوات التي أغلقت فيها بسبب الحروب - من بنود الصادرات غير المنظورة الرئيسية التي

أما خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٩٠ فقد تحول الوضع تماماً لصالح الدول الرأسمالية (أوروبا وأمريكا) حيث وصل نصيب هذه الدول إلى أكثر من ٦٠ ٪ بينما انخفض نصيب دول الكتلة الشرقية إلى ١٩ ٪ فقط والباقي للدول النامية^(٨).

ويبدو أن المسألة تحتاج إلى مراجعة حيث من المطلوب ألا تفقد مصر الأسواق القديمة بل يجب أن تنمى علاقاتها بها، بالإضافة إلى أن زيادة التعامل مع الدول النامية مسألة تحتاج إلى دراسة.

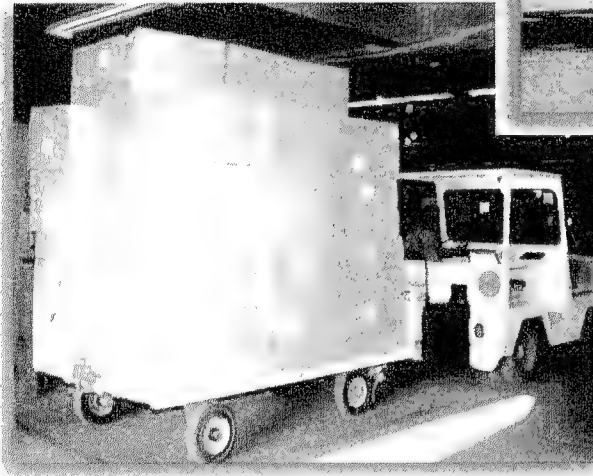
و- لعل من الضروري الإشارة إلى أن عجز الميزان التجاري المصري يقابلة دائماً فائض في ميزان الصادرات والواردات غير المنظورة، أي ميزان تجارة الخدمات الذي كان يحقق فائضاً باستثناء سنوات قليلة جداً عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، ومعنى ذلك أن عجز الميزان التجاري يُمول في جزء منه أكثر أو يقل من الفائض المحقق من ميزان الخدمات (المعاملات غير المنظورة)، ثم بعد ذلك يمول الجزء المتبقى من



قناة السويس

ينخفض إلى ١٢٧,٥ مليون جنيه بمقدار التحويلات التي زادت في هذه السنة وبلغت ٤٠٥,٢ مليون جنيه، أى أن عجز الميزان التجارى تم تمويله من خلال ميزان الخدمات والتحويلات بحوالى ٣٢٪ فى هذه السنة.

وظل فائض ميزان الخدمات وبند التحويلات يتزايدان عبر المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠، حتى أن الوضع عام ١٩٩٠ يشير إلى أن الفائض فى ميزان المعاملات غير المنظورة وصل إلى ٦٠١٦,٢ مليون جنيه قبل التحويلات، وبالتالي انخفض العجز فى الميزان التجارى المرحل من ١٩٩٤٩,٢



مليون جنيه ليظهر عجز رصيد المعاملات الجارية إلى ١٣٩٣٣ مليون جنيه.

وعند إضافة التحويلات التي وصلت إلى ١٢٢٩١,٠ مليون جنيه فإن رصيد المعاملات الجارية بعد التحويلات يكون فقط عجزاً قيمته ١٦٤٢ مليون جنيه، ومعنى ذلك أن عجز الميزان التجارى البالغ ٢٥٥١٦,٩ مليون جنيه فى هذه السنة تم تمويله من خلال فائض ميزان العمليات غير المنظورة والتحويلات بحوالى ٨٠٪ (١٠)، وتمول النسبة الباقية من خلال المعاملات الرأسمالية. ومن هنا تظهر مشكلة الديون الخارجية عبر هذه المرحلة، وهى ما يفسر تفاقمها إلى أن بدأت مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل.

تلعب دوراً مهماً فى تحقيق فائض ميزان الخدمات خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٣، حيث كان المتوسط السنوى للإيرادات المحققة من قناة السويس حوالى ٣٠ مليون، ٤٣ مليون، ٧٧ مليون جنيهاً ما بين الفترات



١٩٥٢ - ١٩٥٦، ١٩٥٧ - ١٩٦١، ١٩٦٢ - ١٩٦٦، على التوالى فى المتوسط. وقد كان نمو التحويلات أحد البنود الهامة التي ساهمت فى تمويل العجز، وقد ازدادت أهمية التحويلات بصفة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ من المعونة أو الدعم العربى بعد مؤتمر الخرطوم، والتحويلات من المصريين العاملين بالخارج بعد إصدار بعض التيسيرات والقرارات الاقتصادية التي تشجعهم على ذلك، ولذلك وصل بند التحويلات من ١٣٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠ إلى ٢٥٣,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٣، بعد أن كان رقماً لا يذكر قبل ذلك.

ويلاحظ فى المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠، نجد أن ميزان العمليات غير المنظورة حقق فائضاً طوال هذه المرحلة، ويكفى الإشارة إلى أنه عام ١٩٧٤ حقق فائضاً بلغ ٦٦ مليون جنيه، فأنخفض العجز المرحل من الميزان التجارى من ٥٩٨,٧ مليون جنيه ليظهر عجز رصيد المعاملات الجارية بحوالى ٥٣٢,٧، وعند إضافة التحويلات فإن رصيد المعاملات الجارية

مع تغطية العائد التصديري من قطاعات الخدمات، على أن تُوظف التحويلات بعد ذلك في المزيد من الاستثمارات.

ثانياً: سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف

لعل التطورات في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وتجارة مصر الخارجية عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، كان يصاحبها ويؤثر فيها مجموعة من سياسات التجارة الخارجية وسياسات سعر الصرف، ويبدو من الضروري الإشارة باختصار شديد إلى أهم تلك السياسات عبر مراحل التطور المختلفة مفضلين فصل سياسات تحديد سعر الصرف في تحليل منفصل نظراً لأهميتها الخاصة.

١- سياسات التجارة الخارجية عبر المراحل المختلفة:

ويلاحظ على هذه السياسات أنها تغيرت من مرحلة لأخرى لأسباب تتعلق بأوضاع ميزان المدفوعات والأوضاع الاقتصادية الأخرى عبر كل مرحلة. وفي محاولة لاسترجاع أهم هذه السياسات يمكن أن نجد:

أ- سياسة تراخيص الاستيراد ونظام حق الاستيراد: وقد طبقت هذه السياسة في عام ١٩٥٢ بعد أن انخفضت أسعار القطن انخفاضاً شديداً، حيث قامت الحكومة بمد نظام تراخيص الاستيراد لكل البلاد، وقصرت الاستيراد من منطقة الاسترليني على الضروريات، وفرضت رسمياً بنسبة ١٠٪ على كل التحويلات للخارج وزادت معدل الرسوم الجمركية على الدخان والكماليات. وفي سنة ١٩٥٣ قامت الحكومة المصرية بتطبيق نظام شامل لحق الاستيراد وبمقتضى هذا النظام يمكن للمصدرين الذين يصدرون سلعاً لمنطقة

ولعل من الواضح أن أى تحسن في وضع ميزان العمليات الجارية يرجع إلى مصدرين، المصدر الأول هو الفائض في ميزان العمليات غير المتطور، والذي تشارك في تحقيقه خلال المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٩٠، ثلاثة بنود رئيسية هي إيرادات قناة السويس، والسياحة، والخدمات الملاحية، ثم تأتي التحويلات من المصريين العاملين بالخارج لتلعب الدور الأكبر في هذا المجال.

ولعل ذلك يفسر النتيجة النهائية لميزان المدفوعات حين حقق فائضاً في مرحلة الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل من ١٩٩١/٩٠ - ١٩٩٥ وخاصة ثلاث السنوات الأخيرة، فالصورة عام ١٩٩٤ تشير إلى أن العجز في الميزان التجاري كان ٢٥٨٠٥,٨ مليون جنيه، بينما كان الفائض في ميزان العمليات غير المنظورة ١١٨٤٢,٩ مما يخفف عجز الميزان التجاري ليظهر في شكل رصيد العمليات الجارية البالغ (عجزاً) ١٣٩٦٢,٩ مليون جنيه، وعند إضافة التحويلات التي بلغت ٢٣٩٨٢,٩ مليون جنيه نجد أن رصيد المعاملات الجارية بعد التحويلات، أى رصيد ميزان المدفوعات الجارية وصل إلى فائض قيمته ٦٩٢٠، ومن هنا انخفضت حدة مشكلة الديون الخارجية تماماً^(١١).

ومن هنا يجب أن ننبه إلى أن هذا الفائض يحمل خلافاً هيكلياً في ميزان المدفوعات المصري، بل وخليفاً هيكلياً في الاقتصاد المصري حيث يشير إلى أن مستوى الأداء التصديري للقطاعات السلعية يعد منخفضاً إلى حد كبير مقارنة بمستوى الأداء التصديري للقطاعات الخدمية، وأن النتائج الإيجابية لميزان المدفوعات لا بد أن تتحول إلى بداية استراتيجية لعلاج جذري لهذا الخلل الهيكلي القائم حيث يتطلب الأمر إعداد استراتيجية فعالة لتنمية الصادرات السلعية جنباً إلى جنب

وقد بدأت عام ١٩٦١ عندما لجأت الحكومة المصرية إلى تأميم التجارة الخارجية، وبالتالي أصبحت الحكومة تحتكر الاستيراد بالكامل، أما بالنسبة للتصدير فقد اختصت بقطاعات معينة وتركت الباقي للقطاع الخاص.

د- سياسة التجارة الثنائية والمعقودة الأطراف: حيث لجأت مصر إلى عقد الاتفاقات الثنائية للتجارة والدفع مع العديد من دول أوروبا الشرقية والغربية وغيرها من دول العالم، بسبب امتناع بريطانيا وبعض الدول الغربية الأخرى عن التعامل التجاري مع مصر بسبب حرب السويس ١٩٥٦، وقد ظل هذا النظام قائماً حتى اختفى تقريباً في الثمانينيات.

هـ- نظام الاستيراد بدون تحويل عمله: الذي بدأ تطبيقه بالقرار الوزاري رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطوير السوق الموازية للنقد الأجنبي، وقد أجاز القرار للمصريين الحائزين على موارد بالنقد الأجنبي أن يقوموا بتحويلها للبلاد في شكل عيني، كما أجاز القرار لغير المقيمين (أجانب ومصريين) القيام بتوريد السلع، وقد صدر القرار الوزاري رقم ٢٨٦ لسنة ١٩٧٤^(١٢) بشأن السلع المسموح بتوريدها للبلاد وتطبيقاً للقرار المذكور، وقد أدى هذا النظام إلى المضاربة على الدولار وانتهى العمل به في الثمانينيات.

و- نظام الصفقات المتكافئة، وقد تم العمل به في الثمانينيات لتشجيع الصادرات إلا أنه كان محدوداً في نطاق معاملاته.

ز- لجان ترشيد الواردات وقوائم حظر الواردات، حيث شكّلت لجان مختصة لتحديد أولويات السلع التي يتم استيرادها، من خلال التحديد لحصص الواردات، ثم طبق بعد ذلك نظام قوائم حظر الواردات أي منع استيراد مجموعة معينة من السلع فيما يسمى بقوائم الحظر أي تطبيق مجموعة من أساليب التقييد الكمية للواردات، دون استخدام التعريف

الدولار أو منطقة الاسترليني أن يحصلوا على حق استيراد في حدود ٧٥ ٪ من قيمة الصادرات تزداد إلى ١٠٠ ٪ إذا كانت الصادرات من غزل القطن ومنسوجاته، وكانت حقوق الاستيراد هذه قابلة للتحويل، ونظراً لما أبرزه نظام حق الاستيراد وحسابات التصدير من مشكلة فقد تم التخلي عنهما في عام ١٩٥٥. واستبدلاً بقرص ضريبة موحدة على الواردات ومنح علاوة على صادرات القطن.

ب- ميزانية النقد الأجنبي: التي طبقت ابتداء من عام ١٩٥٧ طبقت الحكومة المصرية ميزانية النقد الأجنبي وتم تحديد حصص للنقد الأجنبي فعلياً بناء على مستوى الصادرات السابق، وكانت تقتصر في البداية على الاحتياجات الاستيرادية لوزارة التموين، لكنها مدت بعد ذلك لتشمل الأدوية والمواد الخام. ومن ناحية أخرى فقد صاحب ميزانية النقد الأجنبي تطبيق نظام علاوات الصادرات ورسوم الواردات، والتي يقوم بتحديد البنك المركزي من خلال تقسيم المعاملات إلى مجموعات تُعطى أو تدفع عنها علاوة، فالواردات المنظورة وغير المنظورة تدفع عنها علاوة بنسبة ٢٧,٥ ٪ ويستثنى من ذلك واردات بعض السلع الاستثمارية والمواد الخام، والصادرات للسلع المصنعة يحصل عليها علاوة بنسبة ١٧,٥ ٪ ويستثنى من ذلك صادرات الأسمت والمنسوجات، وصادرات القطن والمنسوجات والبصل يحصل عنها علاوة متغيرة يتم تعديلها دورياً طبقاً لظروف السوق العالمية.

وفي كل الأحوال كان نظام ميزانية النقد الأجنبي ونظام العلاوات يمثل مزجاً بين الوسائل المباشرة والوسائل غير المباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي.

ج- اتجار الدولة وتأميم التجارة الخارجية،

محظورا تصديرها وتخفيض عدد السلع التي كان يلزم موافقة جهات معينة لتصديرها بحيث وصلت إلى أربع سلع بعد أن كانت ٣٥ سلعة، وتم تحرير الصفقات المتكافئة من القيود الإدارية، ومنحت للقطاع الخاص مع القطاع العام، بالإضافة إلى تحرير العديد من أسعار السلع الزراعية والصناعية لخدمة أغراض التصدير، واستكملت هذه الخطوات والإجراءات بمجموعة من إجراءات التحرير في الإطار المؤسس للتجارة الخارجية. بل وتوجت هذه الإجراءات بتحديد سعر الصرف وهي خطوة تحتاج إلى التوقف عندها قليلا.



٢- سياسات سعر الصرف:

للوصول إلى عملية تحرير سعر الصرف التي تمت في بداية التسعينيات ليتحدد سعر صرف الجنيه المصري بالتفاعل الحر بين الطلب والعرض على النقد الأجنبي، وحتى يكون التعامل من خلال سعر حر موحد معلن يوميا، فإن تلك كانت خطوة تمثل نهاية المطاف بالنسبة لسياسات تحديد سعر الصرف في مصر، حيث

الجمركية لترشيد الواردات، وقد طبقت هذه السياسات في الثمانينيات وحتى بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل.

ح- سياسة تحرير التجارة الخارجية، والتي بدأت تتضح بصورة أكثر فعالية مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل، حيث صدرت تعريفات جمركية جديدة عام ١٩٨٦، تم تعديلها بعد ذلك أكثر من مرة، ثم إلغاء لجان الترشيح، ثم مراجعة السلع التي كانت تخضع لقوائم الحظر وبدأت سلسلة من قرارات رفع الحظر التي أدت إلى تحرير معظم الواردات ما عدا عددا من السلع كالسيارات وغيرها، وقد تم إزالة القيود الإدارية على الواردات، وإلغاء احتكار القطاع العام للاستيراد ضمن عمليات تحرير الواردات، وسمح للمشروعات باستيراد المستلزمات الخاصة بها.

أما على مستوى تحرير الصادرات، فقد بدأت من خلال التخلص من التعامل مع دول العملات الحسابية إلى دول العملات الحرة، ومساواة القطاع العام والخاص في مجال الصادرات، وتخفيض عدد السلع التي كان

CURRENCY	BUY	SELL
USD	23.075	23.100
STG	2.22	2.25
DMK	2.21	2.24
FFS	2.21	2.24
CAD	2.21	2.24
SFR	2.21	2.24
NOI TL	2.21	2.24
AUS	2.21	2.24
NLG	2.21	2.24
INR	10.00	10.00
INR INR	2.01	2.01
S.A	9.00	9.00
KWD	1.12	1.12
OMR	0.42	0.42
Q.R	0.42	0.42
SAD	0.42	0.42
VAED	0.42	0.42

المسئول	تأجيل	غير رسمي	ملاحظات
١٩٥٢	٣٥	---	نظام العلاوات
١٩٦٠	٣٥	---	نظام العلاوات
١٩٦٦	٤٣	---	
١٩٦٧	٤٣	---	
١٩٧٣	٤٣	٦٥	
١٩٧٤	٤٣	٦٧	
١٩٨٢/٨١	٧٠	٨٤	١٠٥(*)
١٩٨٣/٨٢	٧٠	٨٤	١١٤
١٩٩٠/٨٩	٢٧١	---	
١٩٩٥	٣٣٩	---	وصل إلى ٣٤٠ أحياناً

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.
(*) أدرج سعر الصرف في السوق غير الرسمية منذ التاريخ إلى أن أمكن الحصول عليه من مصادر محددة ولا يعني ذلك أن هذا التاريخ هو بداية نشأة السوق غير الرسمية.

الجدول رقم (١٧)
تطور سعر صرف الجنيه المصري خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

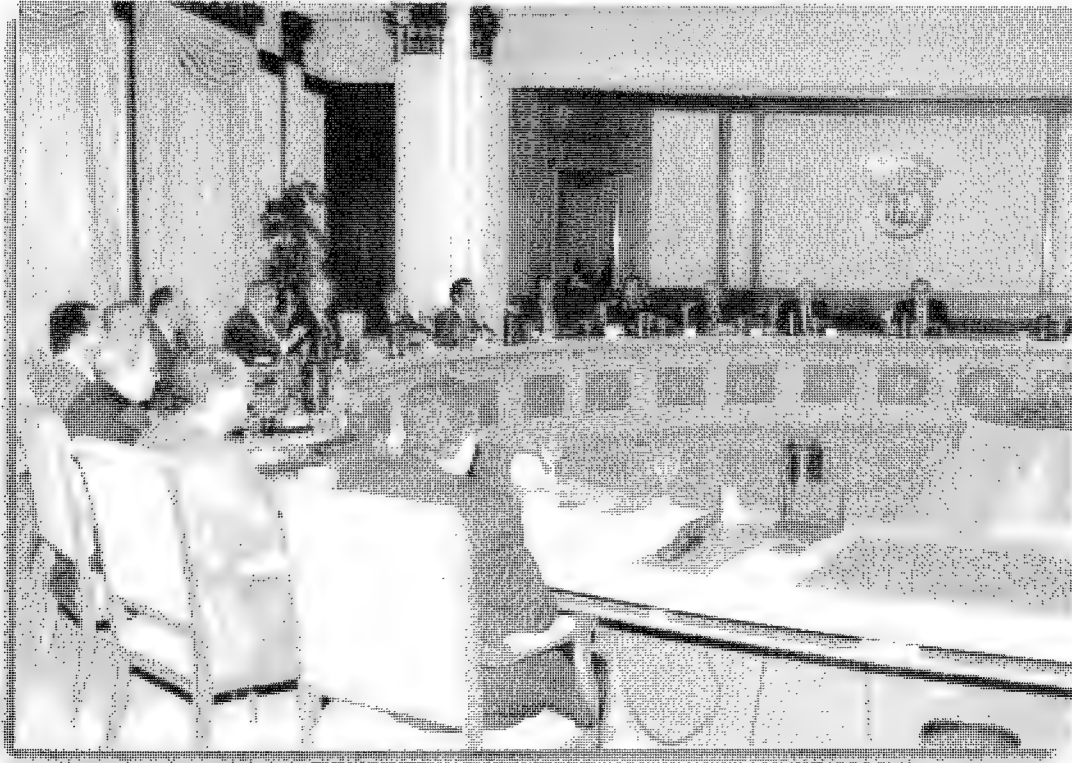
العديد من سياسات سعر الصرف عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٧) لإعطاء صورة لتطور سعر الصرف عبر تغير سياسات تحديد سعر الصرف. ومن هذا الجدول يتضح أن سعر مجمع للدولار هو البنك المركزي ٧٠ قرشا ورفع في أغسطس إلى ١١٠ قرشاً عام ١٩٨٩، بينما ظل يتزايد سعر الصرف في السوق الحرة حتى بلغ في أغسطس ١٩٩٠ إلى ٢٧١ قرشاً. ثم جاءت الخطوة الكبرى وهي تحرير سعر الصرف وأصبحت السياسة التي تحدد سعر الصرف هي تركه يتحدد حراً طبقاً لظروف العرض والطلب منذ فبراير ١٩٩١ وهو تغير من ألجح خطوات الإصلاح الاقتصادي وحلقة رئيسية من حلقات تحرير التجارة الخارجية التي من المفترض أن تكون مفتاح الانطلاق الاقتصادي لمصر في المرحلة القادمة.

المصري بناء على التغيرات التى تحدث فى النظام الاقتصادى وفلسفته الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهاته السياسية ناهيك عن تأثر ذلك بالتغير الذى طرأ على الفكر الاقتصادى والمالى فى نظرتة لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى وانتقاله من مفهوم الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الدولة المنتجة ثم أخيراً الجدل القائم حول إعادة النظر جذرياً فى هذا الدور فى الوقت الحاضر من حيث تحديد دور الدولة فى ظل آليات السوق، وتحديد ما الذى تقوم به من أنشطة وما الذى يجب أن تتركه للنشاط الخاص أو القطاع الخاص، وهو الكثير مما تقوم به حالياً، وكيف تدير وتنظم النشاط الاقتصادى بالقوانين والسياسات المناسبة التى تمنع الاحتكار والخروج عن قواعد وآليات السوق.

ولما كانت الموازنة العامة فى مصر هى الأداة والمرآة، لهذا الدور الذى تقوم به الحكومة أو الدولة، فلنا أن نتوقع أن يتأثر نظام الموازنة العامة من حيث الآلية التى تعمل بها الموازنة،

الموازنة الحكومية والسياسة المالية

مكن القول، إن الموازنة الحكومية فى مصر أو ما يطلق عليها الموازنة العامة للدولة كانت المرآة العاكسة لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى للمجتمع، ذلك الدور الذى تغير عبر المراحل المختلفة التى مر بها الاقتصاد



مجلس الوزراء يناقش الموازنة العامة للدولة

محاولة تحديد آلية السياسة المالية في مصر والآثار الناتجة عن تلك الآلية.

أولاً: تطور نظام الموازنة العامة للدولة في مصر

لعل من الضروري الإشارة إلى أن تطور نظام وهيكل الموازنة العامة للدولة في مصر كان دالة في عدد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى الأخص الاقتصادية (١) الناتجة عن تغير دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر المراحل المختلفة للتصور، ومن هنا يمكن تحديد أهم التغيرات التي حدثت على نظام الموازنة العامة للدولة في مصر في كل مرحلة على النحو التالي:

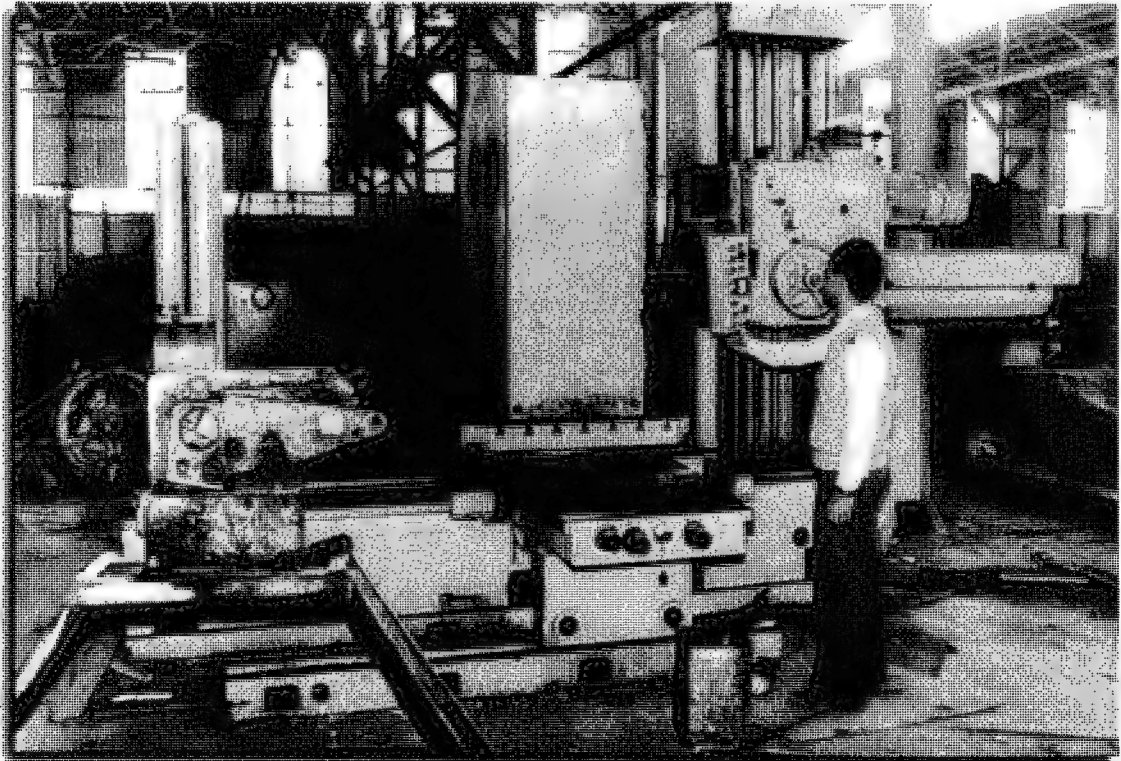
١- المرحلة ١٩٥٢-١٩٦٠:

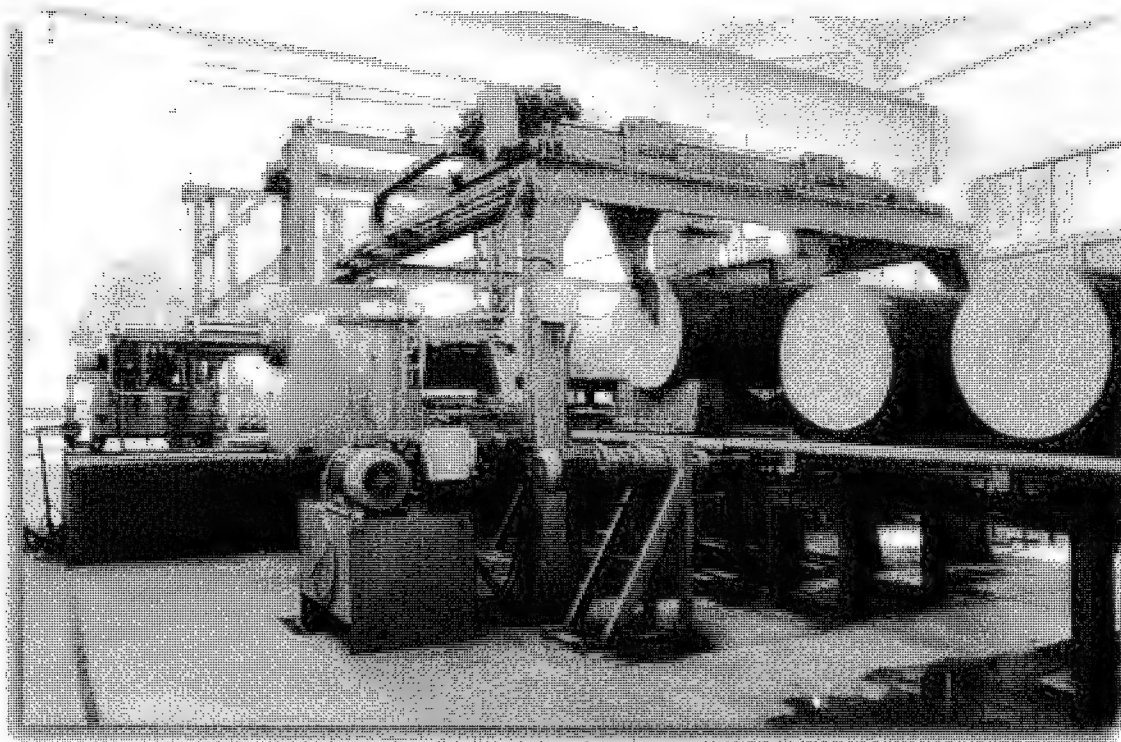
في إطار التطور الاقتصادي والاجتماعي وانعكاسه على نظام الموازنة العامة للدولة، نجد أنه في هذه المرحلة تشكّل «المجلس الدائم

أو من ناحية الهيكل العام والتفصيلي للموازنة والتقسيمات المكونة لهذا الهيكل، في محاولات لتكيف نظام الموازنة مع التطور الذي يحدث في دور الدولة الذي يتأثر بعدد من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومن ناحية أخرى لتحقيق الدولة أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جراء قيامها بهذا الدور فإنها تستخدم الموازنة العامة للدولة كأداة لتحقيق هذه الأهداف. وتضع السياسة المالية المناسبة التي تحقق الأهداف المرجوة والمطلوبة، وهي المرتبطة بدورها بأهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية.

ومن خلال هذه المقدمة والإطار سنحاول في التحليل التالي تتبع التطورات التي حدثت لنظام الموازنة العامة للدولة، ثم التعرف على أداء الموازنة العامة عبر المراحل المختلفة من خلال عدد من المؤشرات التي تبرز تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، منذ قيام ثورة تموز (يوليو) المجيدة وحتى عام ١٩٩٥، ثم





صناعة الأخشاب

موازنة ١٩٥٧/٥٦، وبالإضافة إلى ذلك ظهر في هذه المرحلة أيضاً التوسع في الموازنات الملحقمة لتعكس هي الأخرى توسع دور الدولة في مجال الخدمات والإنفاق الاستثماري، حيث وصل عدد الموازنات الملحقمة في مصر سنة ١٩٥٨/٥٩ إلى خمس عشرة موازنة.

٢- المرحلة ١٩٦٠-١٩٦٦:

لعل من السمات المعروفة لهذه المرحلة ازدياد دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتزايد التدخل الحكومي في هذا النشاط بشكل كبير حيث اتبع في مصر أسلوب التخطيط القومي الشامل، وأصبحت الدولة في مصر هي المنتجة لمعظم السلع والخدمات في المجتمع من خلال عمليات التأمين الكبرى والتوسع الكبير في تقديم الخدمات العامة وتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية في كافة القطاعات الاقتصادية، وقد انعكس ذلك على نظام الموازنة العامة للدولة، حيث أصبح يتكون من قسمين، الأول موازنة الخدمات

لتنمية الإنتاج القومي» وما عكسه ذلك من توسع في الاستثمار العام، وتشكل أيضاً مجلس الخدمات وما ارتبط به من نمو الخدمات العامة التي أخذت تقدمها حكومة الثورة منذ عام ١٩٥٢، مما جعل نظام الموازنة العامة للدولة يتكون من الموازنة العادية التي تضم بنود الإيرادات العامة العادية وأهمها الإيرادات الضريبية، وبنود النفقات العامة العادية وأهمها الأجور. وفي المقابل ظهر نوعان من الموازنات غير العادية، وهما الموازنة غير العادية للمشروعات الإنتاجية الصادرة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٣ بمبلغ ٢١,٦ مليون جنيه، موزعة على أربع سنوات تخص مشروعات تنمية الإنتاج، وكذلك الموازنة غير العادية لمشروعات الخدمات العامة الصادرة بالقانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٥٤، بمبلغ ١٤,٥ مليون جنيه موزعة على السنوات من ١٩٥٤/٥٣ إلى ١٩٥٦/٥٥ (٢)، وعندما وجدت الحكومة مع نهاية ١٩٥٥ أنه من الأفضل دمج هذه الموازنة في الموازنة العامة للدولة فقد كانت بذلك في



العامّة التي تمثّل الجهاز الإداري وتصور النشاط التقليدي للقطاع الحكومي، أما القسم الثاني فهو موازنة الأعمال، التي تتألف من مجموع الموازنات المستقلة للهيئات العامّة التي تمارس نشاطاً ذات طابع اقتصادي كانت الحكومة تزاوئها قبل التأميم والحكمة من ذلك هي جمع تلك الموازنات في وثيقة واحدة لتوحيد نظامها المالي وإخضاعها للرقابة الحكومية والتشريعية. وبالتالي أصبح النشاط المالي والاقتصادي للدولة يخضع لوثيقة واحدة تضم موازنة الخدمات وموازنة الأعمال، وألغيت بالتالي الموازنة الإنتاجية، وبقيت الموازنات الملحقّة، والتي تقرر إدماجها في موازنة الخدمات اعتباراً من عام ١٩٦٤/٦٣.

٣- المرحلة ١٩٦٧ - ١٩٧٣:

حيث شهدت هذه المرحلة عدة تطورات كان من أهمها فصل الهيئات العامة عن المؤسسات العامة والشركات التابعة على أساس أن الهيئات العامة مهمتها تنحصر في تأدية

العامة، والهيئات الاقتصادية ذات الطابع الاقتصادي تنقسم بدورها إلى موازنة جارية ورأسمالية، أما الموازنة الثالثة فهي موازنة صندوق استثمار الودائع والتأمينات التي كانت تعتبر موازنة تمويلية بحتة للقطاع العام، ويقع نشاطها في مجال محدد متميز بطبيعته عن موازنة الأعمال، والموازنة الرابعة هي موازنة الخزنة العامة وتجمع هذه الموازنة أساساً بين النتائج النهائية للموازنات الثلاث الأخرى بحيث تبرز بصورة واضحة ما حققه كل منها من فائض أو عجز، وصافي الفائض أو صافي العجز وكيفية تمويله، وذلك بالإضافة إلى أعباء خدمة الدين العام، وبالتالي تتحدد إجراءات التوازن المالي.



إنشاء موازنة لصندوق الطوارئ بسبب عدوان ١٩٦٧ وبالتالي أصبح نظام الموازنة العامة في هذه المرحلة يتكون من سبعة أجزاء، هي الموازنة الجارية التي تتكون من أربع موازنات تتعلق بالنشاط الجارى للدولة، ثم موازنة الاستثمارات ثم موازنة التحويلات الرأسمالية وأخيراً موازنة صندوق الطوارئ.

٤- المرحلة ١٩٧٤ - ١٩٨٢:

التي طبقت فيها سياسات الانفتاح الاقتصادي، وهي مغايرة لمرحلة التحول الاشتراكي واقتصاديات الحرب، حيث ألغيت موازنة صندوق الطوارئ وأصبح نظام الموازنة العامة للدولة يتكون من أربع موازنات هي، موازنة الخدمات، التي تضم كافة الوحدات التي يتكون منها الجهاز الإداري للدولة، وتنقسم إلى جزء جار وجزء للعمليات الرأسمالية، ثم تأتي موازنة الأعمال، التي تضم كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطاً اقتصادياً وحلت محل المؤسسات

وعموماً كان الاتجاه في هذه المرحلة هو العمل على التميز بين القطاع الحكومي الخدمي وقطاع الأعمال الحكومي، وتبسيط هيكل الموازنة ليتيح سهولة عرضها والتعرف على محتوياتها، إلا أن تحديد العلاقة بين الموازنة والخطة العامة للدولة لم يكن واضحاً. ولذلك تم إنشاء بنك الاستثمار القومي كرد فعل لمطالبة وزارة التخطيط بالتمكين من إدارة إجمالى الاستثمارات المدرجة بالخطة، وقد أنشئ بالقانون ١١٩ لسنة ١٩٨٠ ويتبع وزير التخطيط، وله شخصية اعتبارية حيث تجمعت في هذا البنك اختصاصات وزارة المالية، ووزارة التخطيط، وصندوق استثمار الودائع والتأمينات بالإضافة إلى اختصاصات بعض الوزارات الأخرى كلها تجمعت في بنك الاستثمار القومي كشخصية اعتبارية مستقلة ولذلك تم إلغاء العمل بصندوق استثمار الودائع والتأمينات.

وأسلوب تحقيق التوازن المالى، حيث يظهر العجز الإجمالى وطرق تمويله والعجز الصافى وكيفية تمويله من الجهاز المصرفى. ولعل هذا التطور يبرز بوضوح التطور الذى حدث على دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وتأثر نظام الموازنة بالتغيرات الحادثة فى النظام الاقتصادى.

ثانياً: تطور إجمالى الموازنة العامة للدولة

لعل التطورات فى نظام الموازنة العامة تكون قد أبرزت لنا أن الدولة فى مصر تعتبر أكبر مشروع مؤثر على أداء الاقتصاد القومى حيث يلاحظ منذ عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٩٥، أن هناك اتجاهًا عامًا لنمو كل من الإنفاق العام والإيرادات العامة، كما أن حجم الموازنة العامة نفسه كاتجاه عام مطرد الزيادة، وهذا يعنى أن حجم النشاط الاقتصادى للدولة كبير، وهذه الاتجاهات جعلت لهذا المشروع على مر الزمن

٥- المرحلة ٨٢ - ١٩٩٠ والمرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥:

حيث كانت المرحلة ٨٢ - ١٩٩٠ تعنى العودة إلى التخطيط الشامل والمرحلة الثانية نقلت الاقتصاد القومى من ١٩٩١ - ١٩٩٥ إلى الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، والتى صدر خلالها قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، وتم فصل الاستثمارات بقطاع الأعمال العام عن الاستثمارات الحكومية وبالتالي بقيت الأخيرة فقط تظهر فى الموازنة العامة للدولة، وأصبح بنك الاستثمار القومى مسئولاً عن متابعة النوعين من الاستثمارات.

وأصبح نظام الموازنة العامة للدولة فى الوقت الحالى يتكوّن من الموازنة الجارية، والموازنة الرأسمالية، لكل من الجهاز الإدارى ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية، ثم موازنة الخزينة العامة وتضم النتائج الإجمالية للموازنة العامة بصورة متكاملة



من أكبر تدفقات مالية داخلية وخارجية، مؤثرة في باقى جوانب الاقتصاد القومى ومتأثرة بها . والموازنة العامة للدولة هى المرآة العاكسة لذلك ، وقد تكون أهم حلقة فى هذه التدفقات من الاقتصاد تتدفق إيراداتها وإليه يذهب إنفاقها وفى الحالتين يوجد تأثير كبير على تخصيص الموارد وتطور الاقتصاد وتوزيع الدخل وغير ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية .

وإذا اعتبرنا أن حجم الموازنة العامة من ناحية الإنفاق العام أو الإيرادات العامة أو الاثنين معاً مؤشراً لدور الدولة الاقتصادى والاجتماعى فمن غير العسير ملاحظة هذا الدور من خلال المؤشرات التالية التى يظهرها الجدول رقم (١٨) :

ويتضح من الجدول المؤشرات التالية :

نسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام %	الانفاق العام		الإيرادات العامة		المؤشرات بمليون ج.م
	النسبة إلى النتائج المحلي الإجمالي %		النسبة إلى النتائج المحلي الإجمالي %		
٩٤,٤	١١,٧	١٢٠٩٢,٨	٢٠,١	١٩٨٠,١	١٩٥٢
٨٧,٠	٣٧,١	٥١١١,١	٣٢,٢	٤٤٤,٨	١٩٦٠
٧٩,٣	٤٩,١	١٢٠٠٦,٠	٣٨,٩	٩٥٧,١	١٩٦٦
٨٦,٤	٧٦,٧	١٩٤١,٤	٦٦,٢	١٦٧٨,٥	١٩٦٧
٧٩,٦	٧٦,٨	٣٢٥٢,٦	٧٠,٠	٢٥٥٩,٦	١٩٧٣
٧٦,٧	٨١,٦	٣٨٣٤,٤	٦٧,٨	٢٩٤٤,٤	١٩٧٤
٦٨,٨	٦٦,٢	١٤٢٩٩,٢	٤٦,٣	٩٨٤٤,١	١٩٨٢/٨١
٧٠,٠	٦٦,٤	١٦٨٤٧,١	٤٨,٨	١١٨٦٠,٩	١٩٨٣/٨٢
٦٠,٠	٦٩,١	٣٦٣٩٣,٩	٤١,١	٢١٨٧٦,٣	١٩٩٠/٨٩
٨٨	٤٥,٣	٧٠٥٤١	٣٩,٨	٦١٩٧٧	١٩٩٥

المصدر: وزارة المالية، الحساب الختامى، سنوات مختلفة .

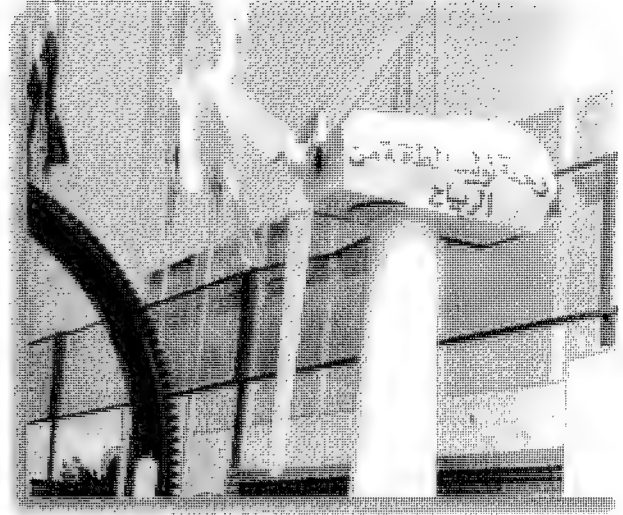
* المؤشرات محسوبة * النتائج بسعر السوق

جدول رقم (١٨)

تطور الإيرادات العامة والإنفاق العام كنسبة من النتائج المحلي الإجمالى ونسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

تزايد الإنفاق العام كان دائماً أكبر من تزايد الإيرادات العامة، فيما عدا مرحلة الإصلاح الاقتصادي الشامل تقريباً، فمن ناحية نجد أن الإنفاق العام كان عام ١٩٥٢ حوالي ٢٠٩/٨ مليون جنيه زاد إلى ٥١١،١ مليون جنيه عام ١٩٦٠، ثم إلى ١٢٠٦ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ثم إلى ٣٢٥٢،٦ مليون جنيه عام ١٩٧٣، أي زاد بحوالي ١٦ مرة مع نهاية مرحلة التطبيق الاشتراكي واقتصاديات الحرب، وفي عام ١٩٧٤ بلغ ٣٨٣٤،٤ مليون جنيه ثم قفز إلى ١٤٢٩٩،٢ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ ثم إلى ٣٦٣٩٣،٩ عام ١٩٩٠/٨٩ ثم إلى ٧٠٥٤١ عام ١٩٩٥ أي زاد حوالي ٢٢ مرة في مراحل الانفتاح

أي زادت في مرحلة الانفتاح الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي بدرجة أكبر من مراحل التطبيق الاشتراكي واقتصاديات الحرب. وتتضح الصورة أكثر عندما نجد أن الزيادة في الإيرادات العامة بلغت عام ١٩٩٥ حوالي ٣١٧ مرة عن ما كانت عليه عام ١٩٥٢. أما نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي



الإجمالي فقد زادت من ٢٠،١ % عام ١٩٥٢ إلى أن أصبحت ٣٩،٨ في المائة عام ١٩٩٥ ولم يكن التطور منتظماً فقد وصلت تلك النسبة إلى ٣٨،٩ % عام ١٩٦٦ مع اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الستينيات ثم وصلت إلى أكبر نسبة لها عام ١٩٧٣ حيث كانت ٧٠ %. ومع تبني سياسات الانفتاح بدأت تنخفض حتى وصلت إلى ٣٩،٨ % عام ١٩٩٥ ولعل ذلك يشير إلى أن حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي يتجه إلى الانخفاض وخاصة مع دخول مرحلة الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل، إلا أنه لازال كبيراً، مع ملاحظة أن متوسط نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٤٧،٥ % خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥.

٢- يشير تطور الإنفاق العام إلى نفس الاتجاهات ولكن بدرجة تُبرز تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي بدرجة أكبر، ذلك لأن

الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي. وتزداد الصورة وضوحاً عندما نجد أن الزيادة في الإنفاق العام بلغت عام ١٩٩٥ حوالي ٣٣٦ مرة بالمقارنة بما كانت عليه عام ١٩٥٢. أما نسبة الإنفاق العام الإجمالي، إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد زادت من ١١،٧ % عام ١٩٥٢ إلى ٤٥،٣ % عام ١٩٩٥، ولم يكن التطور منتظماً أيضاً، فقد وصلت النسبة عام ١٩٦٦ إلى ٤٩،١ % مع التوسع الكبير في الإنفاق العام في الستينيات، ثم وصلت إلى أكبر نسبة لها عام ١٩٧٣ و ١٩٧٤ (٧٦،٨ %،

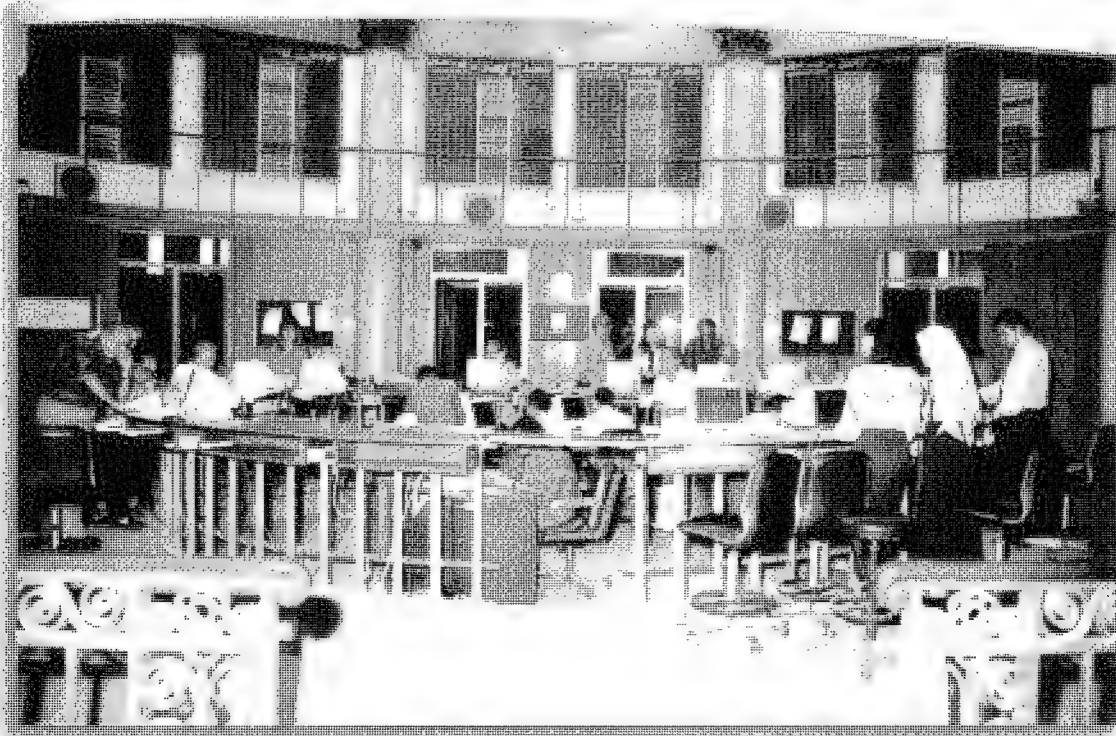
٦, ٨١٪ على التوالي)، وانخفضت بعد ذلك حتى وصلت إلى ٤٥,٣ ٪ في مرحلة الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل، إلا أن هذه النسبة لازالت تشير إلى أن حجم دور الدولة في النشاط الاقتصادي لازال كبيراً. مع ملاحظة أن متوسط نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت ٥٧,٥ ٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥.

ولعل من الضروري التأكيد على أن التغيرات في معدلات نمو الإنفاق العام السنوي كانت أكبر من التغيرات في معدلات النمو السنوي في الإيرادات العامة بصورة تُظهرها معدلات التزايد في كلٍّ من الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكما أثبتتها أيضاً دراسات أخرى^(٣).

٣- ولعل هذا الاتجاه أبرز مؤشراهما آخر، وهو المتعلق بنسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام، حيث يلاحظ من الجدول رقم (١٨) أن هذه النسبة كانت ٩٤,٤ ٪ عام

١٩٥٢ أخذت تنخفض حتى وصلت عام ١٩٧٣ إلى ٧٩,٦ ٪، ثم انخفضت أكثر عام ١٩٧٤ إلى ٧٦,٧ ٪، ثم أكثر عام ١٩٨٢ / ٨١ ٪ عام ١٩٩٠ / ٨٩ حيث بلغت ٦٨,٨ ٪، ثم إلى ٦٠ ٪ عام ١٩٩٠ / ٨٩، الأمر الذي يعنى تزايد قصور الإيرادات العامة عن تغطية الإنفاق العام مما أظهر بوضوح مشكلة عجز الموازنة العامة وخاصة في السنوات التي تزايد فيها انخفاض هذه النسبة، إلا أنه يلاحظ أنه من إنجازات مرحلة الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل، أن نسبة تغطية الإيرادات العامة للإنفاق العام بدأت تتزايد حيث وصلت إلى ٨٨ ٪، حيث تميزت هذه المرحلة بتزايد الإيرادات العامة بدرجة أكبر من تزايد الإنفاق العام بسبب الإصلاح الضريبي الذي حدث في هذه المرحلة، والترشيد في الإنفاق العام في بعض جوانبه.

ولا يخفى أن اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي في مصر ينبع أساساً من تزايد الإنفاق العام وهو ما يؤدي بالتبعية إلى السعي



بورصة الأوراق المالية



ولعل ذلك من الأسباب الرئيسية التي دعت إلى الدخول في برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل ٩٠ - ١٩٩٥، لإعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة، الذي يحمل بين طياته إعادة النظر بشكل جذري في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتحديد الدور الملائم لها في ظل التحول إلى آليات السوق. ويقودنا الحديث عن تزايد الإنفاق العام في مصر عبر المراحل المختلفة، وقصور الإيرادات العامة عن ملاحقة هذا التزايد، إلى الإشارة إلى مكانين أو مراحل تدور حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي بحيث تزايد في صور أخرى متعددة تتمثل في الإنفاق العام والدعم، والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية والإنفاق العسكري، وفوائد الدين العام المحلي والخارجي، والاستثمارات الحكومية وكلها فيما عدا الإنفاق العسكري يرتبط الترشيدها فيها ويتوقف على الحجم والدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي وإمكانات تغييره بشكل جذري وإلا لن يحدث ترشيده في الإنفاق العام بشكل كبير.

إلى تحصيل وتعبئة الإيرادات العامة لمواجهة هذا التزايد الذي تمليه أسباب يدور معظمها حول اتساع دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتزايد مسؤوليتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تتلخص أهم أسباب تزايد الإنفاق العام في الأسباب المتعلقة بتوزيع الدخل وإعادة توزيعه، مثل تزايد مخصصات الدعم والنفقات التمويلية، وتزايد الإنفاق العام للاعتبارات الاجتماعية حيث كانت من الأهداف الرئيسية لحكومة الثورة بتقديم الخدمات العامة المجانية بالتعليم والصحة والثقافة والإعلام ومياه الشرب والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأخرى بأجور رمزية، ويُعمق تأثير هذه الأسباب سبب آخر محوري هو تزايد السكان بدرجة كبيرة عبر مراحل التطور.

ولا يرجع تزايد الإنفاق العام إلى الأسباب التوزيعية والاجتماعية فقط، بل هناك الأسباب الاقتصادية التي ارتبطت بنمو حجم القطاع العام بشكل كبير، بمعناه الواسع شركات قطاع وهيئات حكومية، من منطلق أن التنمية الاقتصادية كانت تقوم على زيادة دور القطاع العام في معظم مراحل التطور وبالتالي زيادة الاستثمارات العامة، وهناك الأسباب السياسية التي أدت إلى تزايد الإنفاق العام وكان على رأسها الحروب والإنفاق على الدفاع والتسليح، بالإضافة إلى تزايد دور مصر السياسي عبر المراحل وانضمامها إلى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والعربية، وهذا التزايد في الإنفاق العام وأسبابه كثيرة تتعلق بقصور واختلال الهيكل الضريبي^(٤)، وارتفاع معدلاته، وانخفاض تسعير الخدمات العامة، وانخفاض الفائض المتولد من القطاع العام وتزايد خسائر بعض وحداته ولم تستطع الزيادة في الإيرادات العامة مواكبة الزيادة الحادثة في الإنفاق العام.

ثالثاً: تطور عجز الموازنة العام ومصادر تمويله

يشير التحليل السابق، إلى أن تزايد الإنفاق العام عبر مراحل التطور المختلفة، وقصور الإيرادات العامة عن ملاحقة هذا التزايد، إلى تزايد عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، وإذا كانت هناك ثلاثة مصطلحات لهذا العجز، وهي العجز الإجمالي والعجز الجارى والعجز الصافى، فالأول يعبر عن الفرق بين إجمالى الإنفاق العام وإجمالى الإيرادات العامة، والثانى يعبر عن الفرق بين الإنفاق العام الجارى والإيرادات العامة الجارية، ويلاحظ أن هذه الموازنة الجارية تُظهر عادة فائضاً يرحل لتمويل النفقات الاستثمارية، أما العجز الصافى فيتولد عندما تعمل الحكومة على تغطية العجز الإجمالى بمصادر تمويل مختلفة خارجية ومحلية ورغم ذلك يبقى جزء غير مدبر له مصادر تمويل ويطلق عليه العجز الصافى وهو عجز خطير وينطوى على نتائج هامة، فإذا مُوِّل بإصدار نقدي جديد فإنه يزيد التضخم، وإذا مول عن طريق طرح أذون خزانة، كما حدث أخيراً فى الاقتصاد فإن ذلك لا يولد تضخماً فى الأجل القصير إلا أنه قد يولد مشاكل خطيرة فى الأجل المتوسط والطويل إذا قشلت آلية تمويله بأذون الخزانة مع تصاعد أعباء الفوائد على أذون الخزانة.

١- مؤشرات تطور العجز الإجمالى للموازنة العامة:

ولن يسع المجال ولن تسعنا البيانات إلا بالتركيز على تحليل التطور فى العجز الإجمالى للموازنة، ومصادر تمويله. ويمكن الاستعانة بالجدول رقم (١٩) لإيضاح ذلك.

وعند فحص مكونات هيكل الإيرادات العامة، الذى يشير إلى أن الإيرادات الضريبية رغم أنها تصل إلى ما بين ٥٠٪ - ٦٠٪ من إجمالى الإيرادات العامة عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥، وتراوح نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة عام ١٩٩٥ بين ٤٠٪ للأولى و ٦٠٪ للثانية، إلا أن ما يؤخذ على النظام الضريبى - وخاصة فى المراحل ما قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل - عدم الكفاءة والاختلال فى هيكلته، وقد اتجه صانعو السياسة الاقتصادية والمالية إلى التركيز فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل على الضرائب غير المباشرة لتعظيم الحصيلة الضريبية، إلا أن ذلك لا يمنع من البحث فى زيادة الحصيلة من الضرائب المباشرة التى يكمن فيها إمكانيات هائلة لزيادة الحصيلة إذا انخفض سعر الضريبة على الممولين وتغير أيضاً دور الدولة فى النشاط الاقتصادى بإحداث المزيد من التشجيع للاستثمارات الخاصة والتحول نحو القطاع الخاص.

والخلاصة أن تزايد الإنفاق العام فى مصر عبر المراحل المختلفة، يلقي الضوء على ضرورة إعادة هيكلة الإنفاق العام، وقصور الإيرادات العامة عن ملاحقة هذا التزايد يلفت الأنظار إلى ضرورة إعادة هيكل الإيرادات العامة، حيث إن تزايد الإنفاق العام وقصور الإيرادات، قد أبرز مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة عبر المراحل، وننبه إلى أن علاج عجز الموازنة لا يمكن فقط فى تغيير آلية تمويله بل يُوجَل التعامل مع مشكلة عجز الموازنة إلى مراحل لاحقة، ويمكن الوصول إلى وضع ملائم وصحيح هو إعادة النظر بشكل جذرى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى وهو الاتجاه الذى بدأ فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل.

تغيرت بوجود معدلات مرتفعة من التضخم، لتزايد الاعتماد على الجهاز المصرفي في تمويل العجز، مع السماح بتزايد العجز في ظل نوع من الاسترخاء الضريبي وعدم كفاءة الهيكل الضريبي، في نفس الوقت الذي لم يحدث فيه ترشيد ملموس في الإنفاق العام، بل تزايدت بعض المخصصات بشكل كبير، مثل إعانات الدعم وخاصة في المرحلة ١٩٧٤-٨١/١٩٨٢ ومن هنا فقد تزايد العجز خلال الفترة من ١٩٧٤-٨٩/١٩٩٠ حوالي ١٢ مرة.

أما المرحلة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ ، فتحمل اتجاهًا إيجابيًا فيما يتعلق بعجز الموازنة العامة للدولة نتيجة للإجراءات الناجحة المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل، حيث انخفض العجز الإجمالي من ١٤٥١٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ إلى ٨٥٤٤ مليون جنيه ١٩٩٥ بنسبة ٤,٥ ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي (وقد بلغ العجز الصافي حوالي ٤٨٨ مليون جنيه تم تمويله من أذون الخزانة)، وهو اتجاه مستمر حيث أعلن عن أنه سيصل إلى ٢,٦ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٩٥ / ١٩٩٦ .

٢- تمويل عجز الموازنة من خلال الدين

العام الداخلى والدين الخارجى:

مع تزايد عجز الموازنة الإجمالية عبر المراحل المختلفة وخاصة بحلول عام ١٩٧٣، نجد أن الدين العام أخذ يتزايد بشكل ملفت للنظر ذلك لأن تمويل عجز الموازنة كان يتم من ثلاثة مصادر أساسية، هي التمويل المحلي غير المصرفي بالاعتماد على الفوائض التي تولدت في قطاعات أخرى مثل قوانين التأمينات الاجتماعية، وصناديق التوفير وشهادات الاستثمار والسندات الحكومية مقابل الاقتراض من الجمهور وغيرها. والمصدر الثاني التمويل المحلي المصرفي ويتمثل في

الناتج المحلي (*) الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي	المصدر
١٠	١٦٠,٧	١٩٥٢
٤,٨	٦٦,٣	١٩٦٠
١٠,٠	٢٤٨,٠	١٩٦٦
١٠,٣	٢٦٢,٩	١٩٦٧
١٨,٩	٦٩٣,٠	١٩٧٣
٢٠,٥	٨٩٠,٠	١٩٧٤
٢١,٠	٤٤٥٥,١	١٩٨٢/٨١
١٩,٢	٤٦٥٦,٢	١٩٨٣/٨٢
٢٧,٠	١٤٥١٦,٧	١٩٩٠/٨٩
٤,٥	٨٥٦٤,٠	١٩٩٥

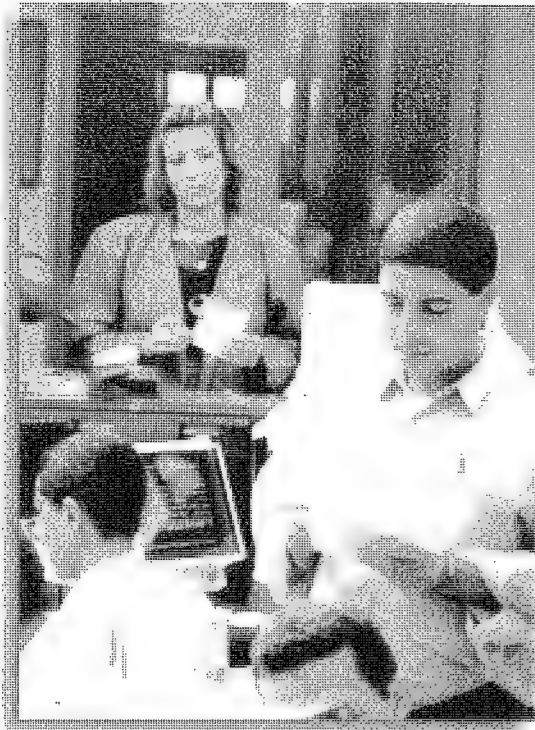
(*) بسعر السوق.

جدول رقم (۱۹)

تطور العجز الإجمالي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥

ويتضح من الجدول رقم (١٩)، أن قيمة العجز الإجمالي في الموازنة العامة للدولة كان عام ١٩٥٢ يبلغ ١١,٧ مليون جنيه ونسبة ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي فإذا به يرتفع بصورة كبيرة ليصل إلى ٢٤٨ مليون جنيه عام ١٩٦٦ ونسبة ١٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ليقفز إلى ٦٩٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ونسبة ١٨,٩ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يشير بوضوح إلى أن تزايد عجز الموازنة كان مرتبطا بتزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي حيث إن المراحل من ١٩٦٠ حتى ١٩٧٣ شهدت توسعا كبيرا في هذا الدور، وشهدت أيضا تفاعس الإيرادات العامة عن ملاحقة التزايد الكبير في الإنفاق العام. ويلاحظ أن العجز خلال المراحل ١٩٦٠ إلى ١٩٧٣ تزايد حوالى ١١ مرة.

ومن ناحية أخرى نجد أن العجز الإجمالي وصل عام ١٩٧٤ إلى ٨٩٠ مليون جنيه مواصلًا تزايدته وبنسبة ٢٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى ١٤٥١٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٠/٨٩ وبنسبة ٢٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي وهي المراحل التي



الاقتراض من الجهاز المصرفي في شكل أذون على الخزانة أو سندات حكومية أو تسهيلات ائتمانية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ديون الحكومة للجهاز المصرفي ناهيك عن ما قد تسببه من تضخم.

والمصدر الأول والثاني، كلما تزايد الاعتماد عليهما فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدين العام المحلي وأعبائه من فوائد وأقساط تحمل في جانب الإنفاق العام.

أما المصدر الثالث الذي تتجه إليه الحكومة لسد عجز الموازنة العامة فهو الاقتراض من العالم الخارجي، مما يترتب عليه زيادة الديون الخارجية أو زيادة الدين العام الخارجي بأعبائه من فوائد وأقساط تحمل على جانب الإنفاق العام للحكومة.

ويلاحظ أنه خلال المراحل المختلفة كانت تلجأ الحكومة لسد عجز الموازنة العامة للدولة إلى المصدر الثالث لكن مع اختلاف درجة الاعتماد أو الالتجاء لكل مصدر مع اختلاف الظروف وآلية السياسة المالية المتبعة في كل مرحلة. والجدول التالي يوضح الأوزان النسبية لكل مصدر من المصادر الثلاثة منذ عام ١٩٧٣ وهو العام الذي تفاقم فيه عجز الموازنة العامة للدولة بدرجة كبيرة ثم ظل يتزايد ويتفاقم بعد ذلك.

النسبة	النسبة	النسبة	النسبة
التمويل	التمويل	التمويل	التمويل
المصرفي	المصرفي	المصرفي	المصرفي
%	%	%	%
١٩٧٣	٢٦,٧	٦٥,٩	٧,٤
١٩٨٣/٨٢	٤٢,٠	٣٢,٠	٢٦,٠
١٩٩٠/٨٩	٥٣,٠	٢٤,٠	٢٣,٠
١٩٩٥	٧,٠	٧٥,٠	١٨,٠

المصدر: مسحوبة من بيانات وزارة المالية - الحساب الختامي، سنوات مختلفة.

جدول رقم (٢٠)

الهيكل النسبي لمصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٩٥

ويشير الجدول إلى أنه من عام ١٩٧٣ وحتى عام ٨٩/١٩٩٠، تزايد بشكل واضح الاعتماد على التمويل المصرفي لعجز الموازنة العامة للدولة، حيث كانت النسبة ٢٦,٧٪ زادت إلى ٤٢٪، ثم إلى ٥٣٪ على التوالي أعوام ١٩٧٣، ٨٢/١٩٨٣، ٨٩/١٩٩٠، وهو ما أدى إلى تفاقم الدين العام المصرفي من ناحية وتزايد معدلات التضخم من ناحية أخرى، أما المصدر الثاني الخاص بالتمويل غير المصرفي فقد انخفض الاعتماد النسبي عليه خلال تلك الفترة حيث كان يمثل ٦٥,٩٪ عام ١٩٧٣ انخفض إلى ٣٢٪ عام ٨٢/١٩٨٣، ثم إلى ٢٤٪ عام ٨٩/١٩٩٠، وقد أدى برغم ذلك إلى زيادة الدين العام المحلي.

أما المصدر الثالث الخاص بالتمويل الخارجي فقد تزايد الاعتماد عليه بشكل ملحوظ منذ عام ١٩٧٣ حيث زادت نسبته من ٧,٤٪ عام ١٩٧٣ إلى ٢٦٪ عام ٨٢/١٩٨٣ ثم إلى ٢٣٪ عام ٨٩/١٩٩٠، وهو ما أدى إلى تزايد الدين العام الخارجي.

ولكن يجب الإشارة إلى ملاحظة هامة أنه في المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ حدث انخفاض ملحوظ في الدين العام الخارجى حيث انخفض من ١٢٤٤٧٠ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١١٣٥٢٠ مليون جنيه، أو بصورة أدق يظهر التخفيض عندما نأخذ الدين العام بالدولار، حيث كان عام ١٩٩٠ حوالى ٤٦ مليار دولار انخفض عام ١٩٩٥ إلى ٣٤,٤ مليار دولار وهو انخفاض كبير، فى نفس الوقت زاد الدين العام المحلى من ٤٤٢٠٨ مليون جنيه عام ١٩٩٠ إلى ١٠٧٨٨٤ مليون جنيه بسبب تزايد الاعتماد على تمويل عجز الموازنة العامة بأذون الخزانة خلال الفترة من ١٩٩١ حتى ١٩٩٥، وهو ما يؤدى إلى عدم متانة السياسة المالية لأنه يجب أن يزيد الدين العام بنسبة معينة من الناتج المحلى الإجمالى، حتى لا يحدث عدم انضباط فى السياسة المالية مما يؤدى إلى حدوث خطر عودة التضخم مرة أخرى إلى جانب آثار سلبية أخرى.

ب- يؤدى تزايد الدين العام وخاصة المحلى كما هو واضح فى المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ إلى تزايد فوائد وأقساط الدين العام، مما يشكل عبئا كبيرا على الموازنة، حيث يزيد من الإنفاق العام. وقد يؤدى إلى الدخول فى حلقة لا تنتهى من تزايد الإنفاق العام فتزايد

أما عام ١٩٩٥ فقد تغيرت الصورة إلى حد كبير، حيث تغيرت آلية تمويل عجز الموازنة لتخفيض معدل التضخم، وبالتالي وصل الاعتماد على التمويل غير المصرفى إلى ٧٥٪ من إجمالى تمويل عجز الموازنة، وانخفاض التمويل المصرفى إلى ٧٪، وانخفض التمويل الخارجى إلى ١٨٪ ولعل هذه التطورات تبرز لنا نتيجتين على درجة عالية من الأهمية فى هذا المجال:

أ- أدى تزايد عجز الموازنة إلى الاعتماد على التمويل المحلى والتمويل الخارجى مما أدى إلى تضخم الدين العام المحلى والخارجى بصورة كبيرة ويكفى الإشارة إلى الجدول التالى لبنين هذا التطور فى كل من الدين العام والمحلى والخارجى.

ويلاحظ من الجدول رقم (٢١) تفاقم كل من الدين العام المحلى والخارجى، ويلعب تزايد عجز الموازنة العامة للدولة دوراً أساسياً فى هذا المجال إلى جانب عوامل أخرى، حيث يشير الجدول إلى أن الدين العام المحلى بعد أن كان ٨٩٢,٢ مليون جنيه أصبح ١٠٧٨٨٤ مليون جنيه عام ١٩٩٥ أى زاد أكثر من ١٢٠ مرة. أما الدين الخارجى فقد زاد من ٩٩٨ مليون جنيه عام ١٩٧٣ إلى ١١٣٥٢٠ مليون جنيه عام ١٩٩٥ أى زاد حوالى ١١٣ مرة.

الدين العام الخارجى (بالمليون جنيه)	إجمالى الدين العام	نسبة إجمالى الدين الى الناتج المحلى الإجمالى	الدين العام الخارجى (بالمليون جنيه)	إجمالى الدين العام	نسبة إجمالى الدين الى الناتج المحلى الإجمالى
١٩٧٣	٨٩٢,٢	٥٢	١٩٧٣	٨٩٢,٢	٥٢
١٩٨٣/٨٢	١٩٦٦٧	١٤٠	١٩٨٣/٨٢	١٩٦٦٧	١٤٠
١٩٩٠/٨٩	٤٤٢٠٨	٣٢٣	١٩٩٠/٨٩	٤٤٢٠٨	٣٢٣
١٩٩٥	١٠٧٨٨٤	١٤٢	١٩٩٥	١٠٧٨٨٤	١٤٢

(١) على أساس سعر الصرف ٤٣ قرشا (٢) على أساس سعر الصرف ٧٠ قرشا
(٣) على أساس سعر الصرف ٢٧١ قرش (٤) على أساس سعر الصرف ٣٣٩ قرش
المصدر: البنك المركزى المصرى - وزارة المالية.

جدول رقم (٢١)

تطور الدين العام المحلى والخارجى خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٩٥

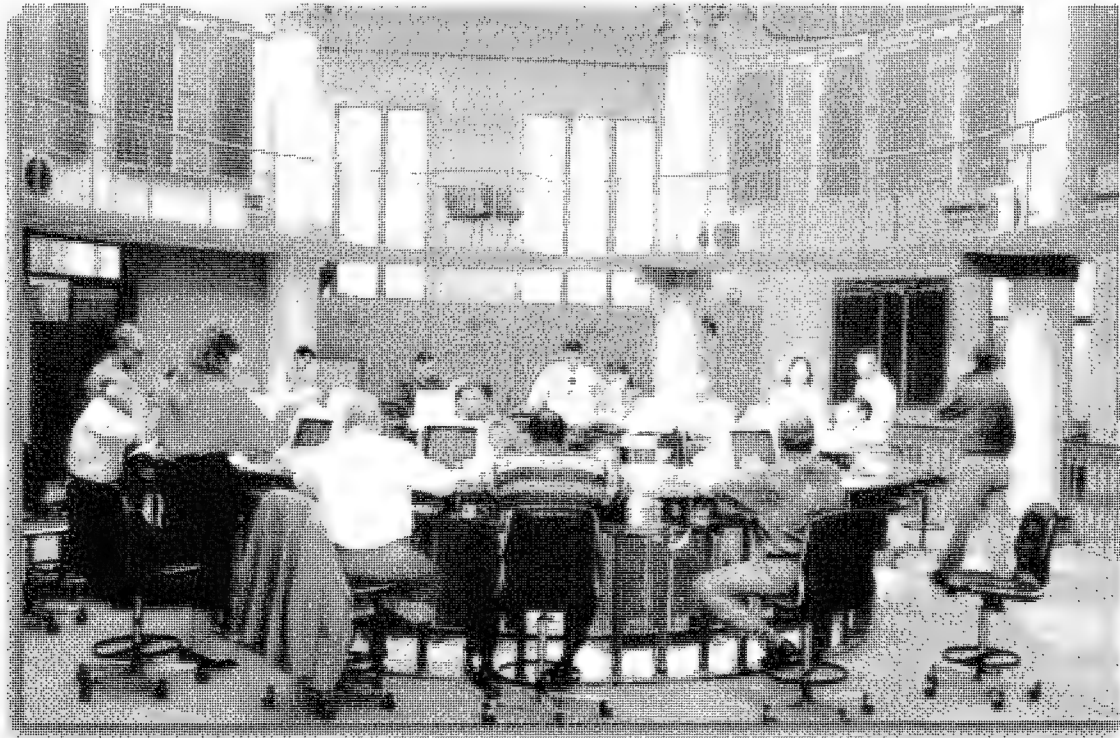
ويكفى الإشارة إلى أن إجمالي الفوائد تبلغ نسبته من إجمالي الإنفاق العام الجارى ٣٣٪ عام ١٩٩٥ وهو رقم أكبر من إجمالي الأجور الذى وصل إلى ١٣٥٣٠,٧ مليون جنيه.

ومن ناحية أخرى تبلغ الأقساط على الدين العام حوالى ٤٣٧٢ مليون جنيه. أى أن اجمالى الأعباء على الموازنة العامة للدولة من فوائد وأقساط الدين العام تبلغ ٢١٤٤٦ مليون جنيه عام ١٩٩٥ وهى تمثل حوالى ٣٢٪ من اجمالى الإنفاق العام فى الموازنة المصرية.

رابعاً: اتجاهات السياسة المالية وتوجهاتها

لعل من الواضح أننا لاحظنا كبر حجم دور الدولة فى النشاط الاقتصادى من خلال تحليلات الموازنة العامة للدولة وهى أداة السياسة المالية، ولهذا بات على السياسة المالية على مدى مراحل التطور المختلفة أن تحاول

العجز فى الموازنة العامة للدولة، فتزايد اللجوء إلى التمويل من خلال تزايد الدين العام، مما يؤدى إلى زيادة الفوائد والأقساط مرة أخرى. وهكذا مما قد يؤدى إلى عواقب وخيمة فى المستقبل مع تراكم الفوائد والأقساط واختلال تلك الآلية التمويلية، تصور الوضع لو توقف الإقبال على شراء أذون خزانة لأى سبب ما، عزف المشترون عن الشراء، ما الذى يحدث نتيجة لذلك؟ سؤال يحتاج لإجابة واعية ونظرة ثاقبة للمستقبل. ويكفى أن نشير إلى أن مجموع الفوائد كان عام ١٩٨٣/٨٢ (٥) حوالى ٩٥١ مليون جنيه من ٧٤٧ فوائد محلية، و ٢٠٤,٥ مليون جنيه ديون خارجية، أما أقساط الدين العام فقد بلغت ٧٤٧,٨ مليون جنيه وفى عام ١٩٩٠/٨٩ بلغت ٣٦٥٧ مليون جنيه، أما أقساط الدين العام فقد بلغت ٢١٨١ مليون جنيه، بينما وصل اجمالى الفوائد عام ١٩٩٥ حوالى ١٧٠٧٤ مليون جنيه وهو رقم كبير وخاصة إذا علمنا أن حوالى ١٢ مليار جنيه هى فوائد على الدين المحلى،



المتعاملين داخل بورصة الأوراق المالية

الخارجي، وفي المرحلة ١٩٩٠ - ١٩٩٥، اتجهت آلية السياسة المالية إلى الالتجاء إلى مصادر تمويل غير تضخمية أكثر لتمويل العجز ومن هنا ظهرت أهمية التمويل من خلال أذون الخزانة، وقد نجحت تلك الآلية في تخفيض معدل التضخم، وتقليل الاعتماد على الاقتراض الخارجي، لكن تبقى المشكلة أو المعضلة التي على صانعي السياسة المالية مواجهتها في المستقبل وهي تحسين آلية التمويل من خلال أذون الخزانة من خلال تحويلها إلى سندات متوسطة أو طويلة الأجل، وهو ما يفكر فيه صانعو القرار في المرحلة الحالية، ولكن يبقى توجه آخر وهو محاولة إعادة النظر بشكل جذري في دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث يمكن إعادة النظر في تسعير الخدمات العامة، وتخلى الدولة عن كثير من الأنشطة للقطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار الخاص بدرجة أكثر من خلال السياسة المالية وأدواتها المختلفة وعلى رأسها الضرائب. كل ذلك سيجعل الموازنة العامة في وضع آمن لا يؤدي إلى مخاطر في المستقبل في ظل إجراء إصلاح ضريبي شامل وترشيد للإنفاق العام بشكل جذري من منظور إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة.

تحقيق مجموعة من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية، وتركزت اتجاهات السياسة المالية عبر مراحل التطور المختلفة على محاولة تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى القومي ولو كان ذلك على حساب التوازن المالي للموازنة العامة، فالتضحية بالتوازن المالي في الأجل القصير يمكن تحقيقه في الأجل الطويل من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي العام، ولم يكن هدف التوازن الإجمالي بعيداً عن ذلك الاتجاه حيث كانت تسعى السياسة المالية إلى أخذ البعد الاجتماعي بعين الاعتبار، بل يمكن من تحقيق الاستقرار الاجتماعي بقدر الإمكان الذي يضمن تحقيق الاستقرار السياسي، من خلال استخدام الإنفاق العام والضرائب في إعادة توزيع الدخل.

ولذلك يمكن القول إن السياسة المالية كانت عبر المراحل سياسة "توسعية"، تقوم على استحداث عجز في الموازنة العامة للدولة من خلال تحديد وتقدير الإنفاق الجاري والاستثماري الذي يحقق الأهداف المطلوبة، ثم تدبير الإيرادات العامة وأولها الإيرادات الضريبية مع دراسة الآثار المترتبة على كل ضريبة ولا سيما آثارها الاقتصادية والاجتماعية، ثم البحث في مدى كفاية الإيرادات العامة لتمويل كل من الإنفاق العام الجاري والاستثماري وبخاصة الاستثمارات الحكومية غير الإنتاجية من الناحية الاقتصادية ولكن عائلها الاجتماعي هام ومفيد مثل بناء المدارس والجامعات والمستشفيات والطرق والكبارى وغيرها.

ومع عدم كفاية الإيرادات العامة كانت تلجأ الدولة دائماً إلى الاقتراض سواء من الداخل أو من الخارج، ومع استمرار تلك الآلية زاد الدين العام الداخلي أو المحلي وزاد الدين العام

وصانعى السياسة الاقتصادية (١) فى ذلك الوقت ، وبالتحديد خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٦ ، ثم جاءت التحويلات الخاصة بالتخطيط الجزئى والتمصير ثم التأمين فحسمت القضية لصالح القطاع العام وأصبح رمزاً للكفاح الوطنى ، وأحد المكاسب الوطنية التى رسخت فى ذهن الطبقات العاملة وقادة النظام الشمولى وأصحاب المصالح والمستفيدين من هيمنة القطاع العام على عملية التنمية ، وأن أى محاولات لإصلاح القطاع العام أو المناذاة بتحديد حجم القطاع العام وتخليصة من الأجزاء غير المهمة التى سرعان ما أتضح من التجربة أنها ضمت خطأ للقطاع العام فى هوجة التأمين الكبرى ، أو ثبت أنه من الأفضل ، تركها للقطاع الخاص ، كلها محاولات كانت تقابل بثورة عارمة وينظر إليها أنها ردة عن الاشتراكية ، وسلباً للمكاسب الاشتراكية والثورية التى تحققت من خلال وجود القطاع العام ، بغض النظر عن مدى كفاءة هذا القطاع فى قيادة عملية التنمية الاقتصادية ورغم انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ كانت النسبة الأكبر من الاستثمارات المنفذة سنوياً من خلال خطة التنمية الاقتصادية هى استثمارات عامة والنسبة الأصغر للاستثمارات الخاصة رغم أنها زادت على مر الزمن خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٩٠ ، وباحتصار كانت قيادة عملية التنمية الاقتصادية للقطاع العام قبل البدء فى مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل .

ثم جاءت مرحلة التحول إلى القطاع الخاص والتخصيصية Privatization بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل ، هذا التحول الذى يعد واحداً من أهم التحديات التى تواجه الاقتصاد القومى والتى ستؤثر بصورة كبيرة على مساره ، وبالتالى كان التحول نحو الخصخصة وتوسيع الملكية أحد المحاور الأساسية فى إجراءات الإصلاح الهيكلى .

القطاع العام والتخصيصية ومرحلة التحول

لعل من الأمور التى أثارت جدلاً واسعاً عبر مراحل تطور الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٥٢ حتى ما قبل بداية برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل الذى طبق منذ عام ٩٠ / ١٩٩١ تلك القضية المحورية الخاصة بقيادة عملية التنمية الاقتصادية ، من الذى يقود مسيرة التنمية ؟ هل القطاع الخاص أم القطاع العام ؟ هل تسير التنمية على ساق واحدة أم على الاثنتين معا ، ماهى المجالات التى يجب أن تترك للقطاع الخاص وماهى المجالات التى تلائم القطاع العام بطبيعة تكوينه وتوجهاته ، كيف يمكن الوصول إلى التوليفة المثلى التى تؤدى إلى تحقيق أكبر معدلات تنمية ممكنة وأفضل تخصيص للموارد الاقتصادية الذى يحقق الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد القومى فى ظل وجود الاثنين معا مع اختلاف الأوزان فيما بينها .

ولعل مما أطلّ فى حَسَم تلك القضية وخاصة منذ ١٩٦٠ - ١٩٩٠ ، أن بداية قيادة التنمية الاقتصادية كانت للقطاع الخاص ، أى أن نمو الاقتصاد القومى كان يتم من خلال المشروعات الخاصة وبتشجيع من قادة الثورة

الخاص المسمى ببرنامج الخصخصة وتوسيع الملكية عام ١٩٩١ ، إلا أن أكثر المؤشرات دلالة هو نسبة الاستثمارات المنفذة من قبل كل قطاع من رقم الاستثمار الإجمالي المخصص لعملية التنمية الاقتصادية في كل مرحلة .

ويشير إلى ذلك الجدول وقم (٢٢) :

ويتضح من الجدول أن هذا المؤشر يشير إلى أن قيادة التنمية الاقتصادية في مصر كانت عام ١٩٥٢ للقطاع الخاص الذي كان يقوم بحوالى ٧٦٪ من الاستثمار الإجمالي المنفذ ، لكن سرعان ما كانت القيادة للقطاع العام مع الوصول لعام ١٩٦٠ الذى كان يقوم بحوالى ٩٤٪ من الاستثمار الإجمالي المنفذ فى هذا العام ، وهو عام بداية الخطة الخمسية ٦٠ - ١٩٦٥ التى سبقها مجموعة من الإجراءات التى جعلت القطاع العام هو القطاع القائد لعملية التنمية الاقتصادية منذ ذلك التاريخ وظل كذلك حتى عام ١٩٧٤ الذى شهد مرحلة الانفتاح الاقتصادى الاستهلاكى ، وظهور عدد من القوانين التى تشجع الاستثمار الخاص

ولعل هذا التحول من القطاع الخاص إلى القطاع العام ثم العودة مرة أخرى إلى القطاع الخاص ، هو موضوع جدير بالتحليل وإلقاء الضوء عليه فى موسوعة تطور الاقتصاد المصرى من ١٩٥٢ - ١٩٩٥ ، تبدأ بإبراز مؤشر قيادة القطاع الخاص وقيادة القطاع العام عبر المراحل المختلفة لعملية التنمية ثم تتوقف عند تحديد حجم القطاع العام من بداية سنوات مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل ، وتطبيق برنامج التحول نحو القطاع الخاص ، ومحتوى هذه البرامج والسياسات والخطوات التنفيذية التى تمت ومشكلات التطبيق ، وآفاق المستقبل .

أولاً : مؤشر قيادة القطاع العام والخاص لعملية التنمية عبر المراحل قبل الخصخصة

هناك العديد من المؤشرات التى يمكن الاستدلال منها على مدى قيادة أى من القطاعين لعملية التنمية الاقتصادية عبر مراحل التطور المختلفة قبل برنامج التحول نحو القطاع

الاستثمار الإجمالى	الاستثمار الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	القيمة بالمليون جنيه	%	القيمة بالمليون جنيه	%	
بالمليون جنيه					
١١٥	٨٧	٧٦	٢٨	٢٤	١٩٥٢
١٧١,٤	٩,٨	٦	١٦١,٦	٩٤	١٩٦٠
٣٧٧,٤	٢٨	٧	٣٤٩,٤	٩٣	١٩٦٦
٣٥٨,٨	٢٩,٤	٨	٣٢٩,٤	٩٢	١٩٦٧
٤٦٣,٥	٣٠,٩	٨	٤٢٥,٦	٩٢	١٩٧٣
٦٨٠,١	٦٦,١	١٠	٦١٤,٨	٩٠	١٩٧٤
٤٩٥٠	٩٥٠	٢٠	٤٠٠٠,٠	٨٠	١٩٨٢/٨١
٥٩٣٨,٩	١١٠٠	١٩	٤٨٣٨,٩	٨١	١٩٨٣/٨٢
١٦٣١٦,٤	٥١٣١,٣	٣٢	١١١٨٥,١	٦٨	١٩٩٠/٨٩

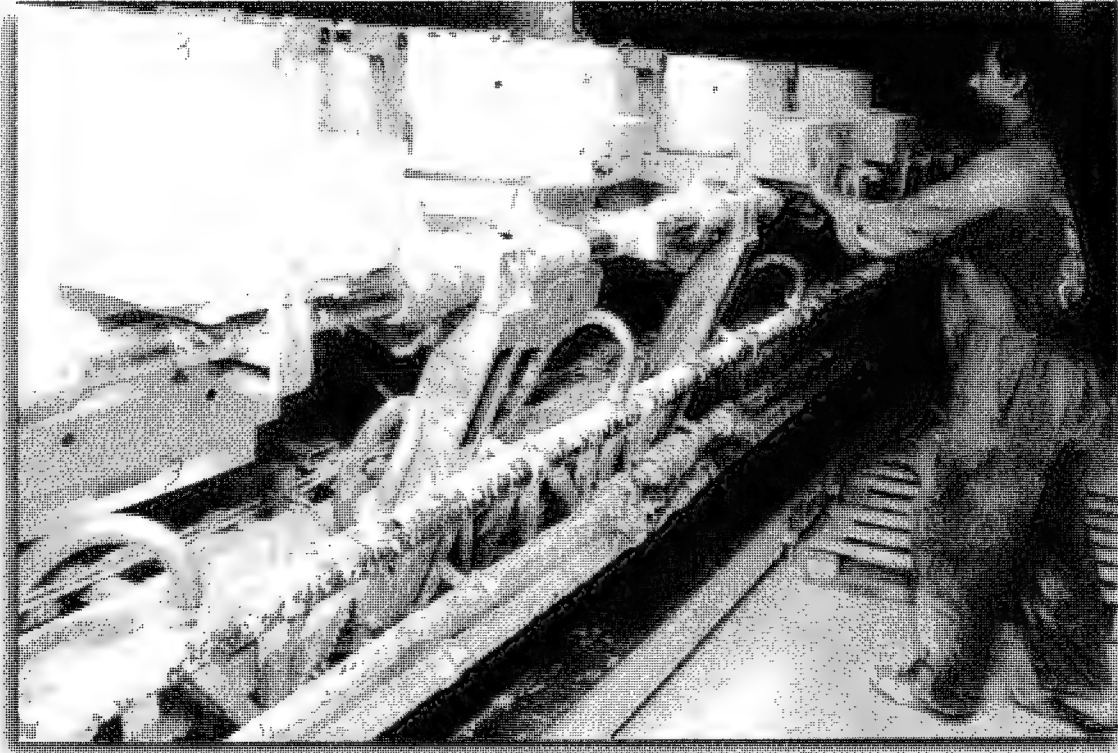
المصدر : وزارة التخطيط .

جدول رقم (٢٢)

تطور الاستثمار العام والاستثمار الخاص كنسبة من الاستثمار الإجمالى
خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٩٥

الاقتصادية، يتولاها القطاع العام ، رغم صدور عدة قوانين وإجراءات تشجع على الاستثمار الخاص وأهمها قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ورغم مناداة الكثيرين من أصحاب الفكر الخلاق ، بضرورة التحول نحو القطاع الخاص وتخليص القطاع العام من بعض أجزائه غير الهامة وبيعها للقطاع الخاص^(٢) بالإضافة إلى أنه منذ عام ١٩٧٩ مع ظهور برنامج الخصخصة Privatization في إنجلترا على يد حكومة تاتشر ونجاحه ، فقد تأثر عدد كبير من دول العالم بهذا الاتجاه ، واقتنع صانعو السياسة الاقتصادية أن قيادة التنمية الاقتصادية في المستقبل لابد أن تكون للقطاع الخاص ، مع بقاء القطاع العام في الأنشطة الاستراتيجية والأنشطة التي لا يرى القطاع الخاص أن من مصلحته الاتجاه إليها أو يرى المجتمع ذلك . ويصبح الأساس هو التحول نحو آليات السوق والقطاع الخاص والاستثناء هو التقيد والقيود والقطاع العام الذي لا يجب أن يبقى حتى في صورته القديمة من نمط الإدارة

وأهمها القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وبعده القانون المعدل رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ ، ورغم كل ما أعلن من آراء واتجاهات ، وما اتخذ من إجراءات ، ففى ظل مرحلة الانفتاح الاستهلاكي ، وحتى في مرحلة الانفتاح الإنتاجي والعودة إلى التخطيط ، بقى القطاع العام هو القائد لعملية التنمية مع بعض التحسن في دور القطاع الخاص ، حيث كان القطاع العام يقوم عام ١٩٧٤ بحوالى ٩٠٪ من الاستثمار الإجمالي ، وكان القطاع الخاص يقوم فقط بحوالى ١٠٪ نجد مع نهاية هذه المرحلة (١٩٧٤ - ٨١ / ١٩٨٢) أصبح مايقوم به القطاع العام من استثمارات ٨٠٪ والقطاع الخاص تحسن دوره إلى ٢٠٪ من إجمالي الاستثمارات ، ووصل الوضع عام ٨٩ / ١٩٩٠ ، أن أصبح القطاع العام يقوم بحوالى ٦٨٪ من الاستثمار الإجمالي والقطاع الخاص تحسن دوره أكثر حيث أصبح يقوم بحوالى ٣٢٪ من الاستثمار الإجمالي . وبالتالي لازالت قيادة عملية التنمية



القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا فى التنمية الاقتصادية

الأداء للقطاع العام التى أوضحت ضرورة التحول نحو الإصلاح الشامل لأوضاع القطاع العام فى مصر .

ولعل من المفيد إبراز مؤشرات أداء القطاع العام قبل تطبيق برنامج التخصيصية الذى بدأ فى سنة ١٩٩١ ، من خلال رصد أهم نتائج عدد من هذه الدراسات :

١- أظهرت دراسة المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية (٣) ، أنه يوجد ٩٤ شركة من شركات القطاع العام الصناعى والبالغ عددها ١١٦ شركة تعاني من مشكلة السيولة ، كما أن هناك ٥٦ شركة تعاني من خلل فى هياكل تمويلها بسبب زيادة نسبة مديونيتها عن ٥٠٪ من إجمالى أصول الشركة ، ونتيجة لهذه المشكلات التمويلية حققت ٤٨ شركة خسائر خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ ، حيث زاد حجم هذه الخسائر من ٤ , ٢٣٠ مليون جنيه إلى ٢ , ٩٦٥ مليون جنيه .

٢- تشير دراسة أخرى تمت على ٣٧٢ شركة إلى انخفاض معدل العائد على المال

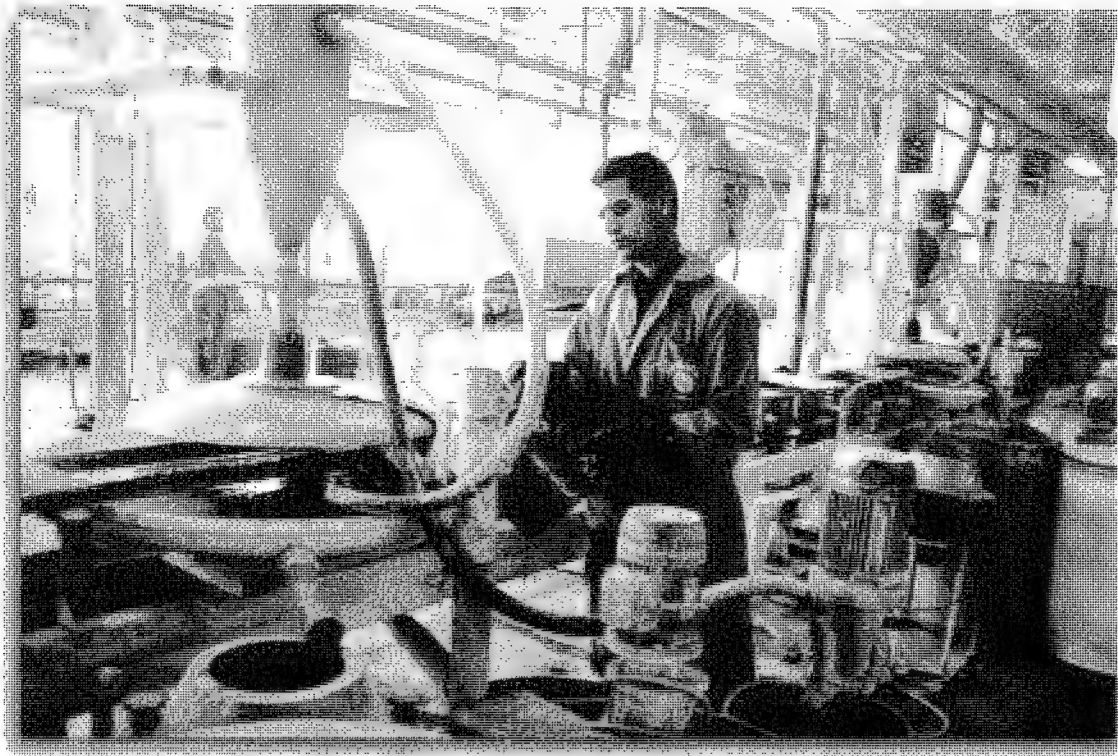
المتبع بل يجب أن يعمل بأسلوب القطاع الخاص ، أى خصخصة إدارة القطاع العام الذى يبقى . وكل هذه التطورات تحدث ، ولكن بقى القطاع العام فى مصر يحتاج إلى وقفة وإصلاح شامل ، حيث اتسم بسوء الأداء فى معظم وحداته ، لأسباب كثيرة ، وكبر الحجم الذى يحتاج إلى إعادة نظر ، من منظور ضرورة تخليصه من الأجزاء غير الهامة التى يتضمنها هذا الحجم .

ثانياً: مؤشرات أداء القطاع العام قبل تطبيق برنامج التخصيصية

فى ظل الجدل الذى كان مُحْتَدِماً بين مؤيدى القطاع العام وأنصار التحول عنه إلى الخاص من خلال الفترة من ١٩٨٢ - ١٩٩٠ ظهرت مجموعة من الدراسات الكثيرة التى كانت بمثابة الأساس الذى حُسِمَ على أساسه هذا الجدل القائم لصالح التحول نحو القطاع الخاص ، لأنها أبرزت مجموعة من مؤشرات



إحدى الندوات حول التحرير الاقتصادى المحلى والعالمى



بالإضافة الى المشكلات الإدارية والتنظيمية وتزايد السحب على المكشوف والخسائر المتزايدة.

٣- اتضح من دراسة بنك الاستثمار القومى التى أجريت على الحسابات الختامية والميزانيات لشركات القطاع العام البالغ عددها ٣٧٢ شركة عام ١٩٩٠ ، أن المحصلة النهائية لحساب العمليات الجارية لشركات القطاع يتضمن عجزا قدره ٥٠٠ مليون جنيه ، وأن الفائض القابل للتوزيع يقدر بمبلغ ٢٣٤٧ مليون جنيه ، إلا أن ما يقلل منه أنه قبل فرض الضريبة ، وأن الجزء الأكبر منه تحقق لأسباب غير إنتاجية ويتمثل فى إيرادات تمويلية وأرباح رأسمالية ناجمة من التصرف فى بعض أصول الشركات من خلال بيعها ، والأهم أن معدل العائد على الاستثمار فى القطاع العام يتراوح بين ٢,٨ ٪ و ٣,٥ ٪^(٥) . ومن الواضح أن هذا الأداء المتدنى للقطاع العام ، جعل القائمين على صناعة القرار يفكرون بشكل جدى فى تحرير وخصخصة القطاع العام .

المستثمر من ٨ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ٥,٩ ٪ عام ١٩٨٨/٨٧ وكان متوسط سعر الفائدة السائد عام ١٩٨٨ حوالى ١٤ ٪ ، بالإضافة إلى انخفاض نسبة صافى حقوق الملكية من ٣٦,٣ ٪ من إجمالى المال المستثمر إلى ١١ ٪ فقط عام ٨٧ / ١٩٨٨ لتعبر عن أن رأس المال المملوك فى القطاع العام يتآكل ، وارتفعت نسبة القروض إلى إجمالى المال المستثمر من ٣٠,٣ ٪ عام ١٩٧٥ إلى ٧٤,٣ ٪ عام ١٩٨٨ ، مما يعنى أن مديونيات وأعباء القطاع العام تزيد ، وبلغت الخسائر المتراكمة للشركات خلال الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٨ حوالى ٢٤٧٨٠ مليون جنيه ، وبلغ إجمالى المديونية ، عام ١٩٨٨ حوالى ٨٠ مليار جنيه .

وكان هذا الأداء الضعيف ، يعبر عن وجود مشكلات عديدة يعانى منها القطاع العام لعل من أهمها انخفاض الإنتاج والإنتاجية ، وتراكم المخزون ، واختلال الهياكل التمويلية ، وتزايد المديونية ، والعمالة الزائدة ، وزيادة التكاليف غير المبررة ، ومشكلات التسعير والتسويق ،



إحدى الندوات حول التخصيص والأوراق المالية

رابعاً: برنامج التخصيصية وتوسيع الملكية

فى ظل الأداء المذنى للقطاع العام ، ومع بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الجدرى الشامل الذى يعمق التوجه نحو آليات السوق ، وتحرير الاقتصاد المصرى من القيود ، والذى حمل فى طياته تغير دور الدولة فى النشاط الاقتصادى الذى بات يتمحور حول التوجيه الاقتصادى والتخطيط التأشيرى ، باستخدام آليات السياسات النقدية والمالية وباقى السياسات الاقتصادية التحفيزية ، بما يضمن رعاية وضمان واستقرار واستمرار نظام السوق ومنع الاحتكار وحماية المستهلك وتشجيع التطوير والابتكار والاستثمار ، ومشاركة القطاع الخاص فى عملية التنمية ليكون له الدور القيادى ، فإن كل ذلك يتطلب أن يتم نقل القطاع العام لأن يعمل بألية جديدة ، لا يكون فيها عبء على ميزانية الدولة التى تعاني من عجز كبير ، وأن يحرر من القيود المكبل بها ليكون على قدم المساواة مع

ثالثاً: حجم القطاع العام قبل البدء فى برنامج التخصيصية

حيث يشير عددٌ من المؤشرات أن حجم القطاع العام كان كثيراً قبل البدء فى برنامج التخصيصية والإصلاح الاقتصادى ، حيث وصل عدد الشركات التابعة لقطاع الأعمال العام ٤٠٠ شركة فى ١٩٩١/٦/٣٠ ، رأسمالها ٩,٣ مليار جنيه ، واحتياطياتها ٧,٥ مليار جنيه ، على حين بلغ إجمالى أصولها ١٤٨,٦ مليار جنيه (٦) .

ومن ناحية أخرى كان القطاع العام ينتج ٥٥٪ من الناتج الصناعى ، ويسيطر على ٨٠٪ من إجمالى عمليات التصدير والاستيراد ، وحوالى ٩٠٪ من النظام المصرفى والتأمين ، ويساهم بحوالى ٤٠,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى ، كما بلغ حجم العمالة فى شركات القطاع العام أكثر من ١,٣ مليون عامل بما نسبته ١٠٪ تقريباً من العمالة الكلية على المستوى القومى .

الكفاءة الاقتصادية للمشروعات العامة وتحقيق عائد معقول على الاستثمار ، والحد من الدعم الحكومي لتلك المشروعات وبالتالي تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة مما يساعد على تخفيض الدين العام المحلى والخارجى ، وآثاره السلبية .

وتأسيسا على ذلك فقد أعدت الحكومة المصرية برنامجا للخصخصة وتوسيع الملكية عام ١٩٩١ / ١٩٩٢ ، وأعلن عن برنامج تفصيلى فى يناير ١٩٩٣ ، مخطط له أن يمتد على عام ١٩٩٧ ، ويسير هذا البرنامج فى خطين رئيسيين أولهما فصل الإدارة عن الملكية والمساواة بين شركات قطاع الأعمال العام وبين القطاع العام فيما يسمى « خصخصة الإدارة » والثانى تشجيع القطاع الخاص على الدخول مساهما أو مشتريا للشركات العامة فيما يمكن تسميته « خصخصة الملكية » وفيما يلى أهم الجوانب التى يتضمنها برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية ، كما خُطّط له .

القطاع الخاص فى آلية اتخاذ القرار . وفى ضوء ذلك صدر القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ بشأن شركات قطاع الأعمال العام لكى يمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها علاج المشكلات التى يعانى منها ذلك القطاع ، ويقوم هذا القانون على إعادة تنظيم أهداف الإدارة على أساس اقتصادى فقط واستبعاد الأهداف الاجتماعية التى يمكن تحقيقها بأسلوب آخر ، وقد تم تنظيم وحدات قطاع الأعمال العام ، بحيث تتبع ١٧ شركة قابضة تمثل كل منها صاحب رأس المال وتكفل لإدارات الشركات التابعة لها الاستقلال وحرية الإدارة فى مجال الإنتاج والتسويق والأسعار وغيرها .

وتستهدف هذه التطورات الجديدة أن يقتصر نشاط قطاع الأعمال العام على المشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية فقط وفيما عدا ذلك يتم خصخصتها وتوسيع ملكيتها من خلال القطاع الخاص سواء فى ذلك الشركات المملوكة بالكامل للدولة أو الشركات العامة ذات الأسهم من مُنْطَلَق السعى نحو زيادة



الفنادق الكبرى تدخل ضمن برنامج الخصخصة

١- مدة البرنامج

يغطي البرنامج مدة خمس سنوات ، تبدأ مع بداية الخطة الخمسية الثالثة وتنتهى بانتهائها من ٩٢ / ١٩٩٣ إلى ٩٦ / ١٩٩٧ ، حيث يطرح للبيع فى كل عام أسهم أو أصول عامة بمالا يقل عن ٢٥ شركة مع إمكانية تعديل هذا العدد حسب القدرة الاستيعابية للسوق - ويتضمن البرنامج السنوى فى إطار العدد المذكور - ويتضمن البرنامج السنوى فى إطار العدد المذكور - أن يُطرح للبيع مالا يقل عن أسهم عشر شركات تابعة تملكها الشركات القابضة بالكامل ، فى نفس الوقت تجرى إعادة الهيكلة للشركات المخطط لخصخصتها وتوسيع الملكية فيها .

٢- محاور البرنامج

يقوم برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية فى مصر على ثلاثة محاور رئيسية :

المحور الأول : طرح بعض الأصول العامة

للبيع ، من خلال مبادئ أساسية أهمها ، الجليولة دون تمتع مشترى وحدات قطاع الأعمال العام بأى شكل من أشكال الاحتكار، وإتاحة الفرصة المتكافئة أمام راغبى الشراء وإتاحة المعلومات بالكامل لكل المشتريين ، وأن يتم البيع من خلال عطاءات معلنة ، نقدا أو على شكل مبادلة قيمة الأسهم بجزء أو كل الديون على الشركة ، مع إمكانية مبادلة قيمة الأسهم للعاملين بالتقسيط ، بالإضافة إلى حظر القيام باستثمارات إضافية فى الشركات التى يقرر بيع أسهمها إلا بالقدر اللازم لأعمال الصيانة .

ويتضمن هذا المحور بالإضافة إلى ذلك تحديد الأصول والممتلكات العامة المطروحة للبيع ، وهى تلك الأصول والممتلكات التى تملكها الشركة القابضة فى رؤوس أموال الشركات الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ والشركات المساهمة الخاضعة لأحكام القانون ١٥٩ ، والأسهم المملوكة للشركات القابضة فى رؤوس أموال



القرى السياحية مساهمة القطاع الخاص فى التنمية



إحدى الفنادق التي تحولت إلى قطاع خاص

وكذلك أن لا تكون متمتعة بأى مزايا حكومية خاصة ، بالإضافة إلى محدودية المشكلات الاجتماعية الموجودة فى الشركة .

ويتضمن هذا المحور أيضا ، تحديد مراحل تنفيذ البرنامج حيث يتم التنفيذ على ثلاث مراحل هى : مرحلة التقييم والإعداد للبيع ، ومرحلة اتخاذ قرار بالبيع ، ومرحلة تنفيذ البيع .

المحور الثانى : إعادة هيكلة الشركات
المرشحة لنقل ملكيتها ، سواء من ناحية إعادة الهيكلة المالية أو من ناحية إعادة هيكلة العمالة ، أو من ناحية إعادة هيكلة النشاط مع تحديد معايير اختيار الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة حيث حدد البرنامج عدة معايير لاختيار الشركات المرشحة لإعادة الهيكلة من أهمها ، انخفاض العائد على المال المستثمر ، ضخامة الخسائر المجمعة ، انخفاض أو تآكل حقوق الملكية ، انخفاض انتاجية العامل ووجود عمالة زائدة ، انخفاض أو عدم وجود

الشركات التابعة لها والخاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ سواء كانت الشركات التابعة مملوكة للشركة القابضة بالكامل أو لازل القطاع الخاص يمتلك جزءا منها ، بالإضافة إلى أية أصول أخرى تحددها الشركات التابعة .
وبإيجاز سوف تتاح الفرصة للأفراد والشركات الخاصة لتحل محل الحكومة فى تملك كافة أشكال الاستثمارات العامة وذلك فيما عدا ما يقرر الاحتفاظ بملكيته لاعتبارات استراتيجية ، ويستبعد أيضا شركات قطاع الأعمال العام غير الخاضعة لأحكام القانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وكذلك المؤسسات المالية التى تخضع لقانون البنوك (٧) .

ويقوم هذا المحور أيضا على تحديد معايير لاختيار الشركات التابعة التى تُطرح أصولها وأسهمها للبيع ، وأهم تلك المعايير ، إعطاء الأولوية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الرباحة والتى تعمل فى سوق منافسة ، وأن تكون هذه المشروعات ذات جدوى اقتصادية ، مع وجود معيار ائزان الهياكل التمويلية ،



٢- توسيع قاعدة الملكية بين المواطنين وزيادة حصة القطاع الخاص المؤهل لقيادة الاستثمار والتنمية في الاقتصاد المصري .

٣- تخصيص عائد البيع لسداد مديونيات البنوك واستخدام الفائض منها لزيادة موارد الموازنة العامة للدولة .

٤- إتاحة الفرصة للاتصال بالأسواق الخارجية والحصول على التقنيات الحديثة وجلب رؤوس الأموال للاستثمار .

٥- زيادة فرص العمال والمساهمة في علاج البطالة وخاصة من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية ، ومن خلال التوسع في النشاط الاقتصادي .

٦- تنشيط سوق المال وبالتحديد سوق الأوراق المالية للعلاقة الوطيدة بين الخصخصة وتنشيط المعاملات في سوق الأوراق المالية ، لذلك صدر القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لدعم هذا الهدف (٨) .

ولعل هذه الأهداف تشير إلى أن عملية

رأس مال معين ، انخفاض معدل دوران المخزون ووجود عجز في التدفقات النقدية نتيجة التشغيل .

المحور الثالث : تصفية الشركة ، إذا ما أثبتت دراسة إعادة الهيكلة عدم إمكانية تصحيح مسارها اقتصاديا بتكلفة معقولة ، وتتم عملية التصفية بإجراءات محددة تبدأ بإصدار التوجيه بالتصفية من مجلس إدارة الشركة التابعة ويصدر القرار النهائي من الجمعية العامة للشركة التابعة .

خامسا : أهداف عملية الخصخصة وتوسيع الملكية

لعل من الضروري الإشارة إلى أهداف عملية الخصخصة وتوسيع الملكية ، كما حددها البرنامج المعلن من المكتب الفني التابع لوزير قطاع الأعمال العام ، تلخص في :

١- زيادة معدلات استخدام الطاقات المتاحة لدى شركات قطاع الأعمال العام .

قيام الدولة بتحمل مسئوليتها حيال الآثار الاجتماعية السلبية التي تصاحب - عادة - برامج الخصخصة.

٣- العمل على توفير الإطار التنظيمى والتشريعى الملائم وتوجيه الاهتمام لبرامج التدريب اللازمة لإنجاح عملية الخصخصة وتوسيع الملكية.

سابعاً: المشكلات التي تواجه تطبيق برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية

فى إطار عملية الخصخصة وتوسيع الملكية، طرحت الحكومة للبيع عام ١٩٩١/٩٠ أصولاً قيمتها ١,٢ مليار جنيه، ثم طرحت أصولاً قيمتها ثلاثة مليارات جنيه عام ١٩٩٢/٩١، ثم طرحت فى فبراير ١٩٩٣ أصولاً قيمتها ٩,١ مليار جنيه حتى آخر بيانات متاحة وفى ضوء تلك العمليات التى تمت بالفعل ظهرت مجموعة من المشكلات الخاصة بالتطبيق فى الواقع العملي، وأثيرت معها عدة مشكلات أخرى من وجهات نظر متعددة، ويبدو من الضرورى إلقاء الضوء على أهم تلك المشكلات نظراً لأنها على ما يبدو أبطأت - مع تفجرها - من عمليات الخصخصة وتوسيع الملكية.

١- تخلف سوق الأوراق المالية عن مواكبة عمليات الخصخصة وتوسيع الملكية، لأسباب فنية وإدارية ومؤسسية، مما أدى إلى تبطىء عملية الخصخصة وتوسيع الملكية، ولعلاج هذا الوضع فقد بُذلت جهود كبيرة لتنشيط وتحديث سوق رأس المال، ولازالت هناك مجهودات تبذل للتغلب على هذه المشكلة وللوصول بسوق المال إلى أن تكون أحد المراكز المالية الدولية فى المستقبل القريب.

٢- مشكلات متعلقة بتقييم الأصول المطروحة للبيع، وتحديد قيمة الأسهم المطروحة، حيث يعتبر تقييم أصول

الخصخصة وتوسيع الملكية، فى إطار زيادة كفاءة الاقتصاد القومى واستخدام الموارد المتاحة أحسن استخدام ممكن، وتغيير دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، من الدولة المنتجة والمتدخلة والمقيدة للنشاط الاقتصادى إلى الدولة الموجهة والمنظمة والمعمقة للتحويل نحو آليات السوق وبالتالي فإن الخصخصة وتوسيع الملكية لاتعنى الإنهاء على دور الدولة والقطاع العام فى النشاط الاقتصادى، بل إيجاد التوليفة المثلى بين القطاع العام بمجالاته الاستراتيجية المحددة والقطاع الخاص بمجالاته التى ينهض ويعدو بها نحو آفاق أفضل من التقدم وتعظيم العائد، بما يكلفه هذا الجمع والتجديد للأدوار من تحقيق أكبر كفاءة ممكنة فى إدارة الاقتصاد القومى.

سادساً: سياسة الخصخصة وتوسيع الملكية

تقوم آلية سياسة الخصخصة وتوسيع الملكية طبقاً لما خطط لها من صانعى القرار، على مجموعة من الأسس لعل من أهمها:

١- التنفيذ التدريجى لبرنامج الخصخصة وتوسيع الملكية بحيث يتوافق طرح الشركات المخصصة للبيع مع القدرة الاستيعابية لسوق المال، بالصورة أو بالأسلوب الذى لا يؤدى طرح عدد كبير من أسهم الشركات إلى بيعها بأقل من قيمتها لما فى ذلك من إهدار المال العام.

٢- وضع تصور كامل وواضح لمستقبل العمالة القائمة، بحيث لا يصبح وضعها بعد عملية الخصخصة أسوأ من ذى قبل، بمعنى أن لا تتحمل الطبقة العاملة أعباء عملية التحويل لما فى ذلك من تأثير سلبى على الأوضاع الاجتماعية والسياسية وخاصة أن الاقتصاد المصرى يعانى بالفعل من وجود بطالة سافرة تصل نسبتها ما بين ١٠٪ و ١٤٪، مع ضرورة

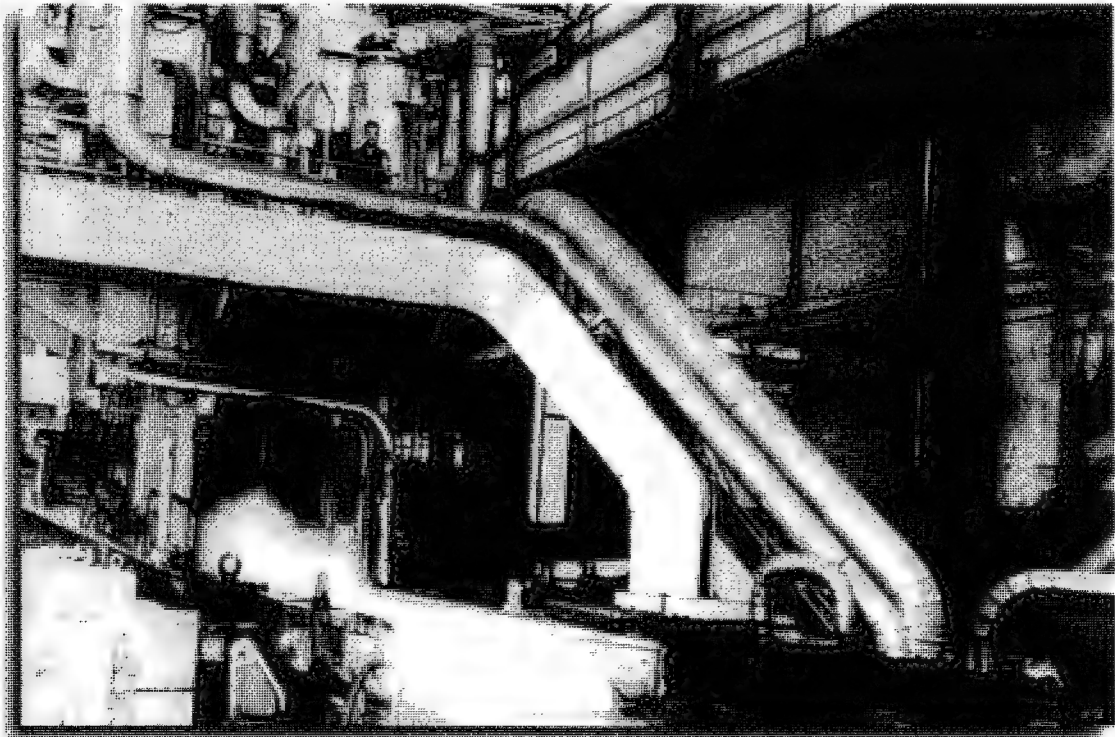
اللازمة للتصرف فى تلك العمالة سواء من خلال الصندوق الاجتماعى للتنمية لفتح فرص عمل جديدة وإعادة تأهيل العاملين، أو آلية الاستثمار الجديدة التى من المفترض أن تمتص العمالة فى وظائف جديدة، ويبدو أن ذلك يحتاج إلى وقت، وبالتالي يؤدى إلى إبطاء عملية الخصخصة وتوسيع الملكية.

٤- مشكلة المديونية الكبيرة للجهاز المصرفى تجاه قطاع الأعمال العام، وكيفية معالجتها، وهل يدخل الجهاز المصرفى فى عملية الخصخصة كأحد الأطراف بحيث تتحول المديونية إلى أسهم أو مساهمة فى الشركات التى يتم خصخصتها، وما حدود ذلك وهو ما يتم دراسته فى الوقت الحالى لإيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة.

٥- مشكلة الآثار التوزيعية الناجمة عن عملية البيع والخصخصة، حيث يرى البعض^(٩) أن تلك العملية قد تؤدى إلى آثار توزيعية سلبية، حيث ستحصل الطبقات العليا من

المشروعات المطروحة للبيع من أهم المشكلات التى تواجه برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية، نظراً لعدم وجود قيمة واحدة واضحة يمكن أن تعبر عن القيمة الحقيقية لأى منشأة، وقد أثبتت اعتراضات عديدة على القيم المطروحة لأصول بعض المشروعات وتركزت آراء المعارضين فى أن الطريقة التى يتم بها التقييم والبيع تتيح فرص المضاربة على الشراء بأقل من القيمة الحقيقية للأصول المباعة، واحتمال قيام المشترين بإعادة بيع هذه الأصول فيما بعد بأسعار أعلى. مما قد يؤدى إلى عدم استقرار أوضاع هذه الشركات نتيجة تغير ملاكها، وقد ثارت هذه المشكلة على سبيل المثال بالنسبة للتقييم الذى أعدته بيوت الخبرة الأجنبية لفندقى شبرد وشيراتون القاهرة وشركة مصر للأسواق الحرة.

٣- مشكلة العمالة التى سيتم الاستغناء عنها نتيجة عمليات الخصخصة وتوسيع الملكية، وبالتحديد فيما يخص العمالة الزائدة وما تطلبه من تعديلات فى القوانين، والتجهيزات



أحد مصانع القطاع العام المطروح ضمن برنامج الخصخصة

الخصخصة فى ظل الضوابط الموجودة حاليا وفى ظل المتغيرات التى حدثت فى فلسفة الاستثمار الدولى، بدليل أن هناك مصريين يملكون أصولا كبيرة فى الدول الأجنبية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية.

١٠- المشكلة المتعلقة بمدى قدرة القطاع الخاص المصرى على استعاب عملية الخصخصة وتوسيع الملكية، وإقبال هذا القطاع على الشراء، وأعتقد أن هذه المشكلة فى طريقها للعلاج وتسير فى مسارات إيجابية.

وتبقى الإشارة إلى أن الخصخصة وتوسيع الملكية، هى عملية محورية فى الاقتصاد المصرى فى المرحلة القادمة والتبطؤ الأكثر من اللازم ليس فى صالح الاقتصاد المصرى، كما أن الإسراع أكثر مما يجب قد يضر أيضا، ولذلك فإن التدرج القائم على فلسفة واضحة تعبر بشكل محدد عن تغير حقيقى فى دور الدولة فى النشاط الاقتصادى، وأنها تباع المشروعات غير المهمة بلا حساسية، وأنها يمكن أن تقيم مشروعات وتعيد بيعها بلا جمود، وأن الخصخصة تكون هى المعبرة عن دور الدولة الجديد فى النشاط الاقتصادى، ومحصلتها النهائية علاج عجز الموازنة العامة بدلا من أذون الخزانة، بإعادة هيكلة الموازنة العامة، وفى مقدمته الإنفاق الاستثمارى للحكومة ويترك للقطاع الخاص ما يمكن أن يقوم به، بمعنى أن الخصخصة يجب ألا تقتصر على المشروعات الإنتاجية فى قطاع الأعمال العام بل من الممكن أن تمتد للصحة والتعليم والخدمات لتعميق آليات السوق.

الدخل على النصيب الأكبر من الأسهم والفوائد، غير أن تحديد الآثار التوزيعية يتوقف على تحديد المشترين للسهم، ويمكن التغلب على ذلك بالتوسع فى البيع للعاملين أولا، ويخصص محددة، ودعم برنامج توسيع الملكية من خلال العاملين. وقد يؤدى ذلك إلى تحسين الدخل بدلا من سوء التوزيع المحتمل، هذا بخلاف أساليب أخرى يمكن اتباعها للتخفيف من تلك الآثار.

٦- مشكلة التصرف فى الأرصدة الناتجة من بيع شركات القطاع العام وكيف سيتم الاستفادة منها؟ هل ستستخدم فى سداد الديون أم فى إعادة التوازن للموازنة العامة للدولة من خلال تمويل العجز فيها؟ أم فى تمويل استثمارات جديدة؟ أم لتحمل الآثار الاجتماعية لعملية الخصخصة؟

٧- مشكلة احتمال تحويل الديون الخارجية المستحقة على مصر إلى مساهمات فى ملكية أصول شركات القطاع العام المعروضة للبيع بما قد يترتب على ذلك من مخاطر، وتزداد أهمية هذه المخاطر إذا علمنا أن معظم الشركات المبيعة تنتج للسوق المحلية ولا تسهم فى الصادرات بدرجة كبيرة.

٨- مشكلة احتمال ظهور احتكارات فى الاقتصاد الوطنى، ولا سيما أن عددا ملموسا من الشركات المبيعة هى شركات محتكرة فى السوق المحلية فى الوقت نفسه لا توجد القوانين التى تعمل على مكافحة الاحتكار وحماية حقوق المستهلكين، كما هو موجود بالخارج إلا أنه جار إصدار هذه القوانين المنظمة فى مصر فى الوقت القريب.

٩- مشكلة تملك الأجانب للشركات المبيعة، والتخوف من عودة السيطرة الأجنبية على مقدرات البلاد، إلا أن هذا الخوف مبالغ فيه، نظرا لأن القيادة السياسية واعية لذلك تماما، وأنه لا خوف من مشاركة الأجانب فى عملية

الأقليم الاقتصادى فى مجموعة للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الدولية، وفى نفس الوقت يضمن انتعاش التجارة البينية وتقدم التنمية لدول الإقليم وغيرها من المزايا . ومن هنا تم استكمال الاتحاد الأوروبى، وتكوين «النافتا» ورابطة جنوب شرق آسيا (الآسيان) وغيرها من التكتلات، بل واتجاه تلك التكتلات إلى إقامة علاقات اقتصادية تقوم على الشراكة مع الدول التى لم تنضم إلى تكتل اقتصادى معين .

الاتجاه الثانى: تمثل فى استكمال الاتفاق على توقيع الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية المعروفة باسم الجات فى اروجواى فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وإعلان الاتفاق فى مراكش أبريل ١٩٩٤ ، التى بمقتضاها تم توسيع نطاق تحرير التجارة الدولية ليشمل تقريبا معظم المعاملات التجارية الدولية، بل وتم إنشاء آلية أكثر قوة من الجات فى تنظيم تلك الأجور وهى منظمة التجارة العالمية، لتكون مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى الضلع الثالث لإدارة الاقتصاد الدولى .

الاتجاه الثالث: تركيز منظمات التمويل الدولية ، وبالتحديد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى على ضرورة تنفيذ مجموعة الدول النامية برامج جذرية للإصلاح الاقتصادى ، من منطلق إعادة البناء الاقتصادى لها وبخاصة تلك التى تعاني من الاختلالات الاقتصادية المؤثرة فى توازنها الخارجى، ومؤدية إلى عدم قدرتها على سداد ديونها والاستمرار فى التنمية .

الاتجاه الرابع: يخصص منطقة الشرق الأوسط، فقد ظهر مع محادثات السلام فى الشرق الأوسط بداية من مؤتمر مدريد وحتى توقيع اتفاق غزة - أريحا فى ١٣/٩/١٩٩٣، حيث بدأ الحديث عن الاقتصاد السياسى للسلام الذى اهتمت به الولايات المتحدة الأمريكية ،

العلاقات الاقتصادية الدولية

للاقتصاد المصرى

لعل المتبع للتطورات الدولية والإقليمية التى شهدتها العالم فى النصف الثانى لعقد الثمانينيات والنصف الأول من عقد التسعينيات، يجد عدداً من التغيرات العميقة فى آثارها وأبعادها ، والاقتصادية فى جوهرها، حيث يشكل الجانب الاقتصادى المحور الأساسى لتلك التغيرات ، لأنها فى حقيقتها تشكل توجهات العلاقات الاقتصادية الدولية فى القرن الواحد والعشرين . ويلاحظ أن التغيرات الدولية قد تبلورت فى عدة اتجاهات .

الاتجاه الأول: يتلخص فى تكوين أو السعى إلى تكوين تجمعات اقتصادية كبرى أو تكتلات اقتصادية تقوم على مجموعة من المقومات المكانية والمصالح الاقتصادية المشتركة ، فيما يمكن تسميته بالاتجاه نحو إقامة علاقات اقتصادية دولية من خلال التكامل أو الاندماج الاقتصادى الإقليمى ليكون نطاقا تتضاءل فيه أهمية الاقتصادى الذى يعمل بمفرده عند رسم السياسات الاقتصادية التى تتعامل مع العالم الخارجى ، بل يحل محله فى هذا المجال

والاتحاد الأوربي ، وتأهبت له إسرائيل ودول المنطقة ، ومن ثم الاستعداد لإقامة إطار معين للتعاون الاقتصادي الشرق أوسطي ، بما يترتب على ذلك من ردود أفعال متباينة .

ولعل المرء يتساءل ، أين الاقتصاد المصري من كل هذه الاتجاهات في العلاقات الاقتصادية الدولية ؟

ونحن نقول إن الاقتصاد المصري كان من أكثر الاقتصاديات الدولية تفاعلا مع كل هذه الاتجاهات ، بل مشاركا ومؤثرا الى حد كبير في صياغة هذه الاتجاهات والعلاقات الاقتصادية ، فمصر عضو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي منذ تم تأسيسهما عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ ، وعضو في اتفاقية الجات منذ سنة ١٩٧٠ . ومشاركة بفعالية في المفاوضات الخاصة بها، وصناعة للسلام الشرق أوسطي ومدعمة له ، ولذلك فقد قامت استراتيجية التعامل مع التغيرات الاقتصادية

الدولية ، على أساس أنه كان من أهداف الإصلاح الاقتصادي الرئيسية هو إعادة التوازن الخارجى وبالتالي الحصول على أكبر مكاسب ممكنة من العلاقات الاقتصادية الدولية ، فإنه من الضروري التحرك على كل الجبهات وعدم التوقع وإدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري على أساس التعاون والاحتفاظ بعلاقات قوية مع كل أطراف الاقتصاد الدولي بمنظوماته وتكتلاته ، والاستعداد جيدا لمواجهة تغيراته ، والتعامل بوعى وإدراك مع كل الاتجاهات السائدة على ساحة الاقتصاد الدولي . وفى هذا الإطار تشكل العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري ويصبح من الضروري العمل دائما على إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري بكفاءة وديناميكية . وفى هذا الإطار يمكن تحليل اتجاه العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصري من خلال النقاط التالية :



إحدى الندوات حول المشاركة العربية الأوروبية فى قطاع المقاولات

صندوق النقد الدولي في نفس العام ، كان من أهم بنوده توحيد سعر الصرف ، والذي أُجرى من خلاله أول تخفيض رسمي للجنة المصرية بنسبة ٢٠٪ ضمن هذا البرنامج^(١).

ومع حلول عام ١٩٧٥ ، واجهت مصر العديد من المشكلات الاقتصادية المتعلقة بميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم وقصور الاستثمارات والادخار ومن ثم اتجهت إلى صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات نقدية وقد تطلب الأمر ضرورة قيامها بتطبيق برنامج محدد يشمل مجموعة من السياسات النقدية والائتمانية والسياسة المالية وسياسات التسعير والدعم والضرائب ، وفي عام ١٩٧٧ وقعت الحكومة المصرية خطابا للنوايا مع الصندوق تمهيدا لتوقيع اتفاقية التثبيت في عام ١٩٧٨ والتي بمقتضاها حصلت مصر على تسهيلات ممتدة من الصندوق قيمتها ٧٢٠ مليون دولار تستخدم لتمويل عجز ميزان

أولا : علاقة الاقتصاد المصري بمنظمات التمويل الدولية

ونعني بها بالتحديد علاقة الاقتصاد المصري بصندوق النقد الدولي ، ومجموعة البنك الدولي للإنشاء والتعمير .

١- علاقة الاقتصاد المصري بصندوق النقد الدولي

بخلاف أن مصر عضو في صندوق النقد الدولي منذ إنشائه عام ١٩٤٤ فإن علاقة تعامل الاقتصاد المصري مع صندوق النقد الدولي ترجع إلى عام ١٩٦٢ ، عندما تقدمت مصر بطلب إلى الصندوق للحصول على مبلغ ٤٢,٥ مليون دولار لمساعدتها على مواجهة الصعوبات الخاصة بميزان المدفوعات والناجمة عن التوسع في الإتفاق على التنمية وحرب اليمن ، وتراجع إنتاج الحاصلات الزراعية الرئيسية ، وقد أُنقذ على برنامج للتثبيت مع



توقيع أحد الاتفاقيات لتمويل الصندوق الاجتماعي



وزيرة الاقتصاد ونائب رئيس البنك الدولي يوقعان اتفاقية للتعاون

وسمح للبنوك المعتمدة من خلالها بالتعامل فى النقد الأجنبى على أساس أسعار متغيرة يعلن عنها يوميا وفقا لظروف العرض والطلب .

ب- تطبيق سياسة نقدية واثمانية تقييدية للحد من التوسع النقدى ومن التضخم .

ج - العمل على خفض عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق خفض مخصصات الدعم وترشيد الإتفاق العام وزيادة الإيرادات العامة السيادية ، وإعادة النظر فى سياسات تسعير بعض الحاصلات الزراعية وتحريك أسعار الطاقة المحلية لتقترب من الأسعار العالمية .

د- العمل على معالجة الخلل فى ميزان المدفوعات عن طريق تحرير التجارة الخارجية من القيود الكمية واستخدام الرسوم الجمركية بدلا منها .

هـ - التأكيد على ضرورة تقليل الاقتراض الخارجى وتحديد سقف للاقتراض السنوى والإتفاق مع الدول الدائنة الكبرى على إعادة

المدفوعات وذلك فى شكل شرائح سنوية يرتبط الحصول عليها بمدى التقدم فى البرنامج المتفق عليه والتي وعدت بتنفيذه الحكومة .

ومع استمرار نفس المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد القومى وتفاقم البعض منها ، فضلا عن تراجع أسعار البترول العالمية والتى تركت أثارها على الأوضاع الاقتصادية الداخلية ، لجأت مصر إلى صندوق النقد الدولى مرة أخرى حيث وقعت فى مايو ١٩٧٨ اتفاقا للترتيبات المساندة يتيح لها الحصول على ما يعادل ٢٥٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (٣٢٧ مليون دولار أمريكى) ويتضمن ذلك الاتفاق برنامجا للإصلاح الاقتصادى والمالى لمدة ١٨ شهرا ، ولعل أهم ماتضمنة البرنامج مايلى :

أ- القضاء على تعدد أسعار الصرف والعمل على تطبيق سعر مرن وواقعى للجنه المصرى ، وفى سبيل ذلك أنشأت السوق المصرفية الحرة للنقد الأجنبى فى مايو ١٩٨٧ ،



توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع كندا

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، على برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي^(٣) EconomIc Reform and Structural A djustment Program (ERSAP)

وقد انقسم البرنامج إلى مرحلتين ، المرحلة الأولى تنتهى فى يونيه ١٩٩٣ ، والمرحلة الثانية بعد ذلك . ومن المخطط لها أن تستمر حتى ١٩٩٧ .

وقد بدأت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل كما أعلن عنه فى مصر ، فى عام ١٩٩١ بعد توقيع اتفاقتين إحداهما مع صندوق النقد الدولي للقيام بالإجراءات العاجلة لتثبيت الاقتصاد عن طريق خفض التضخم وعجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات وغير ذلك من التغيرات الاقتصادية الكلية والثانية مع البنك الدولي للقيام بالإصلاحات الهيكلية لتحسين أوضاع قطاع الأعمال العام ورفع كفاءته وخصخصته ليأخذ القطاع الخاص القيادة فى النشاط الاقتصادي ، ويكمل هاتين الاتفاقتين

جدولة الديون ، وفى سبيل ذلك تم التوصل إلى إتفاق من خلال نادى باريس فى مايو ١٩٨٧ بين مصر ومجموعه من أهم الدول الدائنة لها بشأن إعادة جدولة المتأخرات غير المسددة حتى ديسمبر ١٩٨٦ والمستحقات خلال الفترة من يناير ١٩٨٧ حتى يونيو ١٩٨٨ وذلك بموجب أقساط نصف سنوية لمدة خمس سنوات بعد فترة سماح مماثلة .

و - زيادة أسعار الفائدة الدائنة والمدينة لامتصاص فائض السيولة وترشيد الائتمان إلا أن هذا البرنامج لم يستكمل كما كان متفقاً عليه مع صندوق النقد الدولي ، ومع استمرار العجز فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات ، ولتزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة وارتفاع معدلات التضخم حتى نهاية الثمانينيات ، اتضحت أمام صانعى القرار الاقتصادي فى مصر ، الضرورة الماسة لإجراء إصلاح اقتصادى جذرى شامل ، وهذا ما أقدمت عليه الدولة من خلال برنامج رسمى فى ربيع ١٩٩٠^(٢) ، وقد اتفقت وجهات النظر بين الحكومة وكل من

، الاتفاق مع الدائنين الدوليين من أعضاء نادى باريس لإسقاط نسب تدريجية من الديون على ثلاث شرائح مجموعها ٥٠٪ من الديون المستحقة ، وقد أسقطت بالفعل شريحتان وبقا شريحة نسبتها ٢٠٪ ، والإسقاط يتم على مدى نجاح إجراءات الإصلاح الاقتصادى المتفق عليها .

وإذا كنا هنا لسنا بصدد تقييم برنامج الإصلاح الاقتصادى ، إلا أننا يجب أن نشير إلى أنه حقق نجاحا كبيرا فى المرحلة الأولى حيث انخفض معدل التضخم ، وانخفض عجز الموازنة وتحقق فائض فى ميزان المدفوعات ولازال هناك نوعٌ من التباطؤ فى عملية الخصخصة والكثير من الإصلاحات الهيكلية التى تحتاج إلى وقت ، والأهم أن علاقة مصر بصندوق النقد الدولى تعتبر علاقة متميزة قائمة على التفاهم المتبادل ، كما أن برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى يتميز بوجود البعد الاجتماعى الذى أضفته الحكومة المصرية على البرنامج فى المفاوضات التى جرت ونجحت

فيها وأنشأت لذلك « الصندوق الاجتماعى للتنمية » بل إن مصر نجحت مع الصندوق فى تجنب تخفيض الجنيه المصرى ، وهذا يستند على النجاح الكبير الذى حققته مصر فى خطوات الإصلاح الاقتصادى ، حيث استطاعت أن تزيد الصادرات السلعية فى عام ١٩٩٥ بحوالى ٧٠٪ ، مما أقنع الصندوق بالتغاضى عن تخفيض الجنيه المصرى ، ولعل ذلك يشير إلى أن مصر دائما تنصاع إلى مصلحتها الاقتصادية العليا ، فى تعاملها مع منظمات التمويل الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى .

٢- علاقة الاقتصاد المصرى بالبنك الدولى

بدأ البنك الدولى أعماله رسميا فى المركز الرئيسى فى واشنطن فى ٢٥ يونيو ١٩٤٦ ، ومصر عضو فى هذا البنك منذ إنشائه ، وهو يتكون من ثلاث مؤسسات هى البنك الدولى للإنشاء والتعمير الذى أنشئ عام ١٩٤٤ وبدأ العمل فى ١٩٤٦ ، ومؤسسة التمويل الدولية



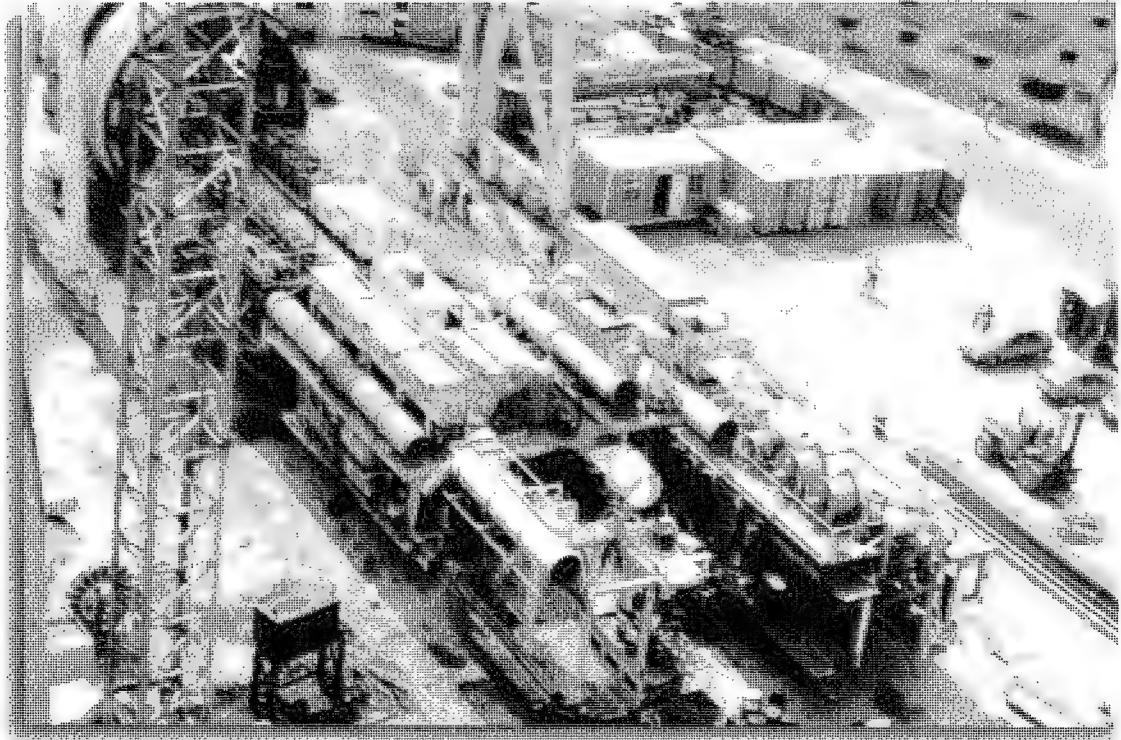
توقيع إحدى اتفاقيات التعاون الاقتصادى الدولى

مشروعات القطاع العام، والاتجاه نحو الخصخصة وتنمية الصادرات وغيرها.

وتبدأ علاقة تعامل الاقتصاد المصرى بالبنك الدولي، عندما عرض البنك الدولي تمويل السد العالى أحد مشروعات التنمية العملاقة، وذلك عام ١٩٥٥، الذى كان قد التزم بأصول المهنة على نحو أكثر عند تقويمه للسد العالى ولكن من المشكوك فيه أن يكون قد درس البدائل ورتبها (٤) ثم بعد ذلك سحب عرضه للتمويل بناءً على اعتبارات سياسية مما أدى الى قيام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بالرد على ذلك بتأميم قناة السويس الذى أعلن صراحة أن دخل قناة السويس ضروري لبناء السد العالى.

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت العلاقة فاترة بين الاقتصاد المصرى والبنك الدولي إلا أن التعاون عاد بعد ذلك بوضوح فى منتصف السبعينيات تقريبا ومع بداية الاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٧٥، ومع تغير السياسات الاقتصادية فى مصر إلى سياسة

التي أنشئت عام ١٩٥٦، ثم هيئة التنمية الدولية التي أنشئت ١٩٦٠، وتتميز مجموعة البنك الدولي بأن قروضها تُعطى من أجل التنمية ومشروعات البنية الأساسية مع اختلاف شروط الإقراض ومدد القروض، وتميل إلى تشجيع القطاع الخاص ليقود التنمية فى البلدان التي يتعاون معها البنك الدولي، وخاصة منذ بداية الثمانينيات حيث يربط برامج التمويل بمد الاتجاه نحو الخصخصة، فكلما زاد الاتجاه إلى الخصخصة كلما كان البنك الدولي على استعداد لإعطاء المزيد من المساعدات والقروض وقد استُحدث فى هذا الإطار «المساعدات والقروض الخاصة بالتكليف الهيكلى» فى بداية ١٩٨٠، وتتلخص شروط البنك الدولي لعلاج الاختلالات الهيكلية فى الدول النامية من خلال برامج التكليف الهيكلى التي تتضمن تغير السياسات الاقتصادية ذات المدينة الكبيرة، وإجراء عدد من الإصلاحات الهيكلية التي تتعلق بترشيد برامج الاستثمار العام، وتحسين أداء



مشروع الصرف الصحى إحدى ثمار التعاون الاقتصادى الدولي



مترو الأنفاق إحدى ثمار التعاون مع فرنسا

ما جرى تسميته الإصلاح الهيكلي، ويبلغ هذا القرض ما يساوي ٣٠٠ مليون دولار^(٥). ومن ناحية أخرى دخل في هذا البرنامج البعد الاجتماعي حتى يمكن الحد من نطاق الآثار السلبية للإصلاح الاقتصادي على الطبقات محدودة الدخل والفقيرة، إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة «الصندوق الاجتماعي للتنمية» والذي يتم تمويله بواسطة البنك الدولي وجهات أخرى مانحة للمساعدات.

وقد ركز البنك الدولي ولازال على خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام وإصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة وتحرير معظم الأسعار في قطاع الزراعة والصناعة، وتشجيع القطاع الخاص على النمو وإعطائه الأولوية في التوسع وزيادة حجمه ومشاركته في النشاط الاقتصادي وتشجيع المشروعات الخاصة الفردية المحلية والأجنبية، وفي نفس الوقت المشاركة في تقليل الآثار السلبية للإصلاح على محدودى الدخل من

الباب المفتوح وتشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي، وبصفة عامة كانت اتفاقيات صندوق النقد الدولي تصاحب عادة باتفاقيات مع البنك الدولي والأخير تصب مساعداته وقروضه في إطار مشروعات التنمية والبنية الأساسية والإصلاح الهيكلي، ولعل برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي نفذ بناء على الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معا في نفس الوقت تقريبا، خير معبر عن ذلك، حيث تم الاتفاق على بدء هذا البرنامج عام ١٩٩١.

وقد سمي «برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي» وبالتالي فقد تركز دور البنك الدولي في العمل على إجراء الإصلاحات الهيكلية التي تعنى تحسين الكفاءة في تعبئة عناصر الإنتاج وتوزيعها على الاستخدامات المختلفة بينما تجرى عملية التحول لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنمية الصادرات وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولي سمي بقرض التكيف الهيكلي أو



توقيع اتفاقية للتعاون الاقتصادي مع اليابان

ووقعت عليها ١١٧ دولة (٦) في مراكش بالمغرب في ١٥/٤/١٩٩٤ لتعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية لتحل محل الجات اعتبارا من عام ١٩٩٥ وتصبح تلك المنظمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الثالوث الذي يقوم بتنظيم وإدارة الاقتصاد الدولي.

وتجدر الإشارة إلى أن مصر لم تكن بعيدة عن تلك الجولات، بل وأصبحت عضوا فعالا في الجات منذ ١٩٧٠ واستطاعت أن تفعل الكثير داخل جولات المفاوضات ضمن وفود الدول النامية، وفي إطار علاقتها القوية مع الأطراف المؤثرة في المفاوضات كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي.

ولا يخفى ما تهدف إليه الجات ومنظمة التجارة العالمية من تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ونظم المعلومات، مع ملاحظة أن تحرير التجارة الدولية هنا يعنى إزالة كافة القيود التعريفية وغير التعريفية سواء النوعية أو

خلال الصندوق الاجتماعي ويعمل البنك الدولي في هذا المجال بتقديمه المساندة المالية والمشورة الفنية.

والأهم أن علاقة التعاون بين مصر والبنك الدولي مستمرة على التفاهم وتبادل المشورة، وقد أشاد البنك الدولي في تقاريره بأداء الاقتصاد المصري في التسعينيات إلا أنه أشار إلى بقاء عملية الخصخصة، ولكن صانعي القرار في الاقتصاد لديهم التبريرات والحجج الكفيلة بإقناع المسؤولين بالبنك الدولي، من منظور أن مبدأ الإصلاح الاقتصادي في مصر يقوم على التدرج المحسوب والمرتبط بالمصلحة الاقتصادية العليا للاقتصاد المصري.

ثانياً: علاقة الاقتصاد المصري

«الجات» ومنظمة التجارة العالمية

اتفق العالم بعد ثمانى جولات من المفاوضات منذ ١٩٤٧ وحتى الجولة الأخيرة في اورجواى التى انتهت فى ديسمبر ١٩٩٣

مكاسب ممكنة من تحرير التجارة الدولية، ويتوقف ذلك على مدى قدرتها على التكيف وإدارتها لتلك العملية من خلال إدارة الاقتصاد القومى بكفاءة وتجهيزه ليكون متكيفا مع تلك التغيرات.

ولعل ما يشعر المرء باطمئنان، أن القيادة السياسية على وعى تام بهذه التحديات، ونلاحظ ذلك عندما طلب الرئيس مبارك فى خطابه إلى الشعب المصرى فى عيد العمال عام ١٩٩٤ دراسة «الآثار المختلفة لاتفاقية الجات على الاقتصاد المصرى» بعدما نوه عن تصريحات بعض المسؤولين عن الأهمية البالغة لاتفاقية الجات، وآثارها على الاقتصاد المصرى وإيحاء أن آثارها ستكون إيجابية وقد انقسمت الآراء فى هذا المجال منذ هذا التاريخ، ولكن الأهم هو ضرورة البحث جديا فى تشكيل لجنة قومية على مستوى رفيع تضم كل الخبرات المطلوبة وتوضع تحت تصرفها كل البيانات والمعلومات والإمكانات لتعكف على الدراسة المتأنية لهذا الاتفاق وبحث ما يمكن عمله لإدارة

الكمية، وإلغاء المعاملات التفضيلية بين دولتين أو أكثر^(٧)، أى أصبح هناك ما يعرف بسياسة الملعب المنبسط فى مجال العلاقات التجارية الدولية، وتعنى هذه السياسة أن تخضع جميع الدول (باستثناء الدول الأقل تقدما) لنفس القواعد بصفة عامة، يستوى فى ذلك الكبير والصغير، المتقدم والنامى.

والأهم من ذلك هو خلق وضع تنافس دولى فى التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية فى تخصيص الموارد، وتعظيم الدخل القومى العالمى وزيادة التبادل التجارى الدولى، وتوفير الحماية المناسبة للسوق الدولية من خلال آلية لفض المنازعات وفرض العقوبات ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء^(٨).

وتلقى اتفاقية الجات تحديات يجب على الاقتصاد المصرى التعامل معها والاستعداد لها فى غضون عشر سنوات وهى المهلة التى أعطيت للدول النامية ومنها مصر لتكييف أوضاعها مع الاتفاقية حتى تحصل على أكبر



فى الزراعة والخدمات والمنسوجات والملابس، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وفتح الأسواق فى مجال السلع الصناعية ومكافحة الإغراق^(٩) على النحو التالى:

١- فى مجال الزراعة: سيكون التأثير الأكبر على فاتورة الواردات من السلع الغذائية وفى مقدمتها القمح والدقيق، نتيجة للالتزام بالتخلص من دعم المنتجين ودعم التصدير فى الدول المصدرة، كما يتوقع ارتفاع أسعار القمح والدقيق فى الداخل مما يشجع المنتجين المحليين وبالتالي يغير التركيب المحصولى ويقلل الواردات، ولكن هذا سيؤثر فى كل الأحوال على تكلفة المعيشة بالنسبة للمستهلكين.

٢- فى مجال الخدمات: سيعتبر على تنفيذ الاتفاقات مزاحمة مشروعات الخدمات الأجنبية للمشروعات الوطنية، ونذكر هنا على وجه التحديد مجالات ذات أهمية خاصة مثل المهن الحرة والتشييد والمقاولات والخدمات التعليمية والصحية، وخدمات التوزيع

الاقتصاد المصرى فى ظل اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، بكفاءة وتعظيم عوائده من التجارة الدولية وقد يساعد على ذلك ما يحدث فى الوقت الحالى من تحرير التجارة الدولية المصرية من القيود من برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل.

ونقول ذلك لأن كل الدراسات والآراء التى أثبتت محصلتها أن هناك آثارا إيجابية للجات على الاقتصاد المصرى، وهناك أيضا آثار سلبية، وكل ما هو مطلوب فى إطار الدراسة الواعية والإدارة المتفتحة هو تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات إلى أدنى حد ممكن.

ويكفى الإشارة هنا إلى أن بنود الاتفاقية لن تؤثر كل عناصرها بنفس الدرجة على الاقتصاد المصرى، بل هناك مجالات تتوقع أن يكون تأثيرها قويا فيها، وأخرى يكون تأثيرها ضعيفا، كما أن تحديد الآثار إيجابية أو سلبية ليس بالأمر الهين، إلا أننا نشير بصفة مبدئية إلى أن الاتفاقية ستؤثر على الاقتصاد المصرى





تحرير التجارة وعلى الجانب الآخر، قد تأتي الاتفاقية بأثار إيجابية بالنسبة للإنتاج الفكرى والأدبى، للمفكرين المصريين، وكذلك فى مجال برامج الحاسب الآلى وتسويقها.

٥- فتح الأسواق فى مجال السلع غير الزراعية : سيؤثر على عدد من الصناعات المصرية الهامة وهى الحديد والصلب والورق والأثاث، ولابد من دراسة التأثيرات المحتملة بعناية وبحث إمكانيات حماية هذه الصناعات.

٦- فى مجال مكافحة الإغراق : إن الاتفاق يتيح فرصا لاتخاذ تدابير متعددة لمكافحة الإغراق فى إطار منظمة التجارة العالمية بصورة أفضل كثيرا مما كان قائما قبل ذلك، والمطلوب دراسة هذا الموضوع بعناية حيث إن المنافسة السعرية غير العادلة من خلال الإغراق قد تكون مدمرة للإنتاج المحلى فى حالات معينة. والأهم هو الاستعداد والتحضر وقبول التحدى الذى تفرضه الجات.

والتجارة وكذلك الخدمات المالية، إلا أنه من ناحية أخرى قد يؤدي وجود تنافس ينعكس على تحسين أداء الخدمات فى تلك المجالات.

٣- فى مجال المنسوجات والملابس: سترتب على الاتفاق إلغاء نظام الحصص ولكن هذا لن يؤثر على صادرات مصر كثيرا لأنها لم تستخدم كامل حصتها فى هذا المجال، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن فتح السوق المصرية أمام الملابس والمنسوجات يهدد هذه الصناعة الهامة للاقتصاد المصرى.

٤- فى مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة : أهم المجالات التى ستتأثر سلبيا صناعة الدواء التى تعتمد على الحصول على المستلزمات الأساسية وصيغ الإنتاج بناء على تراخيص من شركات الدواء دولية النشاط، ومن المتوقع ارتفاع تكلفة الإنتاج بالنسبة لشركات الدواء المصرية، فضلا عن المنافسة الشديدة من جانب الأدوية المستوردة فى إطار



اجتماع مجلس الشراكة المصرية الأميركية

حركة التنمية في مصر عن طريق مشروعات مشتركة أو مشروعات أمريكية في شكل استثمار مباشر، حتى تستفيد مصر من التكنولوجيا الأمريكية بطريقة أكثر فعالية وأكثر تنظيماً.

وقد تشكل في إطار عملية الشراكة المصرية - الأمريكية، ما يسمى «المجلس الرئاسي» الذي يتكون من مجموعة من قادة رجال الأعمال من البلدين، وقد أكد المجلس الرئاسي المصري الأمريكي عقب انتهاء المحادثات التي أجراها نائب الرئيس الأمريكي آل جور بعد زيارته لمصر في ١٥/١/١٩٩٦، أن هناك مجالات واسعة للتعاون الاقتصادي المصري الأمريكي في مجالات برمجيات الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والألكترونيات والبتروكيماويات والمستحضرات الطبية والطاقة والنقل والزراعة والبيئة والإعلام، وهي مجالات رئيسية واعدة للمشاركة، واقترح المجلس إجراء مفاوضات من أجل عقد اتفاق تجارة حرة لتسهيل وتطوير

ثالثاً: العلاقات الاقتصادية الدولية المصرية في إطار الشراكة

من منطلق إيجابية الاقتصاد المصري مع التحولات الاقتصادية العالمية، فقد دخل في الآونة الأخيرة في مفاوضات ومحادثات لإقامة شراكة مصرية - أمريكية في إطار مبادرة مبارك - آل جور التي أعلنت عام ١٩٩٤، وكذلك إقامة شراكة مصرية - أوروبية في إطار التعاون الاقتصادي المصري البحر متوسطي مع التكتل الأوروبي، ولعل من الضروري إلقاء الضوء على هذا الاتجاه في التحليل التالي:

١- الشراكة المصرية - الأمريكية:

بدأت تبلور الشراكة المصرية - الأمريكية من خلال مبادرة مبارك - آل جور في سبتمبر عام ١٩٩٤، بهدف تطوير التعاون الاقتصادي بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، من أجل زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، وزيادة مساهمة رؤوس الأموال الأمريكية في



الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وأعضاء الجانب المصرى من مجلس الشراكة

الأمريكية بدرجة كبيرة للاستفادة من التكنولوجيا الأمريكية بشكل أفضل، حيث لازالت تمثل الاستثمارات الأمريكية فى مصر نسبة ضئيلة، فى نفس الوقت الذى نجحت فيه تجارب الشراكة مع أمريكا فى دول جنوب شرق آسيا وإسرائيل والمكسيك فى تنمية هذه البلاد وتقديمها، ولذلك فإن الشراكة المصرية الأمريكية يبدو أنها واعدة بالكثير لمصر.

٢- الشراكة المصرية - الأوروبية:

يأتى الحديث عن الشراكة المصرية - الأوروبية، فى إطار أسلوب جديد يطرح للعلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول التى لم تدخل فى أحد التكتلات وقد بادر بذلك التكتل الأوروبى حينما اكتمل الاتحاد الأوروبى، فقد بدأ ينظر إلى إقامة علاقات شراكة بين التكتل الأوروبى والدول الواقعة جنوب البحر المتوسط، فى إطار التعاون الاقتصادي الأوروبى البحر متوسطى مع حوالى ١٢ دولة بحر متوسطى، وقد وقعت

التجارة بين البلدين، إلى جانب العمل على إقامة معهد للتصدير ليكون المسئول عن إعداد القيادات المستوعبة للتغيرات الحادثة فى الاقتصاد العالمى وبحث زيادة القدرة التنافسية لمصر فى المرحلة القادمة وتشير التوقعات إلى أن حجم الاستثمارات المصرية الأمريكية، فى إطار عملية الشراكة ستكون حوالى ٢٠٠٠ مليون دولار خلال العام القادم ١٩٩٧.

ولعل ذلك يشير إلى أن الاقتصاد المصرى يسعى بخطوات مدروسة إلى تطوير علاقاته الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية، فى إطار من التفاؤل نحو مستقبل أفضل، وخاصة أن هناك لجنة اقتصادية مشتركة بين المسئولين الحكوميين فى البلدين تعكف على تطوير مجالات التعاون الاقتصادي المصرى الأمريكى لتعزيز المنافع للبلدين وخاصة من جانب مصر التى تسعى إلى زيادة صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية التى تصل إلى ٤٠٠ مليون دولار فقط عام ١٩٩٥، إلى جانب أنها تأمل فى جذب الاستثمارات



مشروع مبارك كول .. أحد مشروعات التعاون المصرى الأوروبى

بمصر، وتجدد الإشارة إلى أن حجم التبادل التجارى بين مصر والاتحاد الأوروبى يشير إلى أن حجم الصادرات المصرية بلغ ١٢٤٤,٣ مليون دولار ونسبة ٤٠,٦٪ من إجمالى الصادرات المصرية إلى العالم عام ١٩٩٤، واتجهت هذه الصادرات أساسا إلى كل من إيطاليا، وهولندا، وأسبانيا، وألمانيا ويحتل البترول الخام ومنتجاته حوالى ٥٥,٦٪ من إجمالى الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبى والغزل والنسيج ٣٣,٤٪. أما الواردات من دول الاتحاد الأوروبى فقد جاءت أيضا فى المقدمة حيث بلغت ٣٨٩٥,٣ مليون دولار عام ١٩٩٤ ونسبة ٣٦,٣٪ من إجمالى الواردات المصرية، وجاءت هذه الواردات بصفة خاصة من ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وتركزت فى الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها والحديد والصلب والمعدات الصيدلية والمواد الكيماوية.

والخلاصة أن الميزان التجارى مع دول الاتحاد الأوروبى سجل عجزاً قدره ٢٦٥٠,٩

بالفعل ثلاث دول اتفاق شراكة مع أوروبا هي تونس والمغرب، وإسرائيل.

ومن هنا بدأت مفاوضات مبدئية بين مصر والاتحاد الأوروبى بهدف وضع اتفاقية الشراكة المصرية - الأوروبية (١٠) موضع التنفيذ، والتوقيع عليها فى النصف الثانى من عام ١٩٩٦ لتحل محل بروتوكول التعاون القائم بينهما منذ عام ١٩٧٧ والتعديلات التى جرت عليه، والذى كان يتم فى إطار أقل مستوى مما تسعى إليه اتفاقية الشراكة المقترح توقيعها والتى تجرى المفاوضات بشأنها.

وقد دارت مناقشات وحوارات واسعة حول الشراكة المصرية - الأوروبية من حيث الإيجابيات والسلبيات، ذلك لأن الاتحاد الأوروبى يأتى فى المقدمة من حيث حجم التبادل التجارى بين مصر ودول العالم، بالإضافة إلى الخوف من علاقات عدم التكافؤ التى تأتى بحكم التقدم الكبير لدول الاتحاد الأوروبى فى الكثير من المجالات، بالمقارنة

المعونة المالية اعتمادات لتعويض خسارتها المالية الناتجة عن خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية ولدعم جهودها في مواصلة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي وتتفاوض للحصول على حوالى ٤ مليارات دولار خلال ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية .

د- أن تعمل مصر على الاحتفاظ بمكانتها كمستفيد رئيسى من التعاون الاقتصادى مع الاتحاد الأوروبى فى المنطقة وألا تقل المعاملة التفضيلية لمصر فى مجالات الاتفاق عن تلك المعاملة الممنوحة للدول الأخرى فى منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط أخذاً فى الاعتبار الوزن السكانى وانخفاض مستوى الدخل مقارنة بالدول الأخرى .

وفى كل الأحوال فإن هذا الاتفاق يحمل مجموعة من المزايا التجارية بين الطرفين من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة للسلع والخدمات وتشجيع الاستثمارات المشتركة وخلق فرص العمل، إلى جانب تقديم المساعدات لتطوير الصناعات عن طريق المعونات المالية ونقل التكنولوجيا وإعداد برامج تدريبية وكذلك التعاون فى المجالات السياسية والأمنية والعلمية والثقافية بما يعمل على التوصل لتنمية تؤدى إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى ورفع مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية ومعدلات النمو فى دخل الفرد فى مصر، ويتم هذا الاندماج التام بين مصر والاتحاد الأوروبى خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ عاما من بدء سريان الاتفاق وبما يتفق مع نصوص اتفاقية الجات .

ولا يبقى إلا الاستعداد من الآن ليكون الاقتصاد المصرى على مستوى هذه الشركة الأوروبية حتى يحصل على أكبر مكاسب ممكنة من علاقاته الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبى .



مليون دولار لصالح الاتحاد الأوروبى، وتزداد المخاوف فى ظل هذا العجز، لأن الصيغة المطروحة لدول جنوب البحر المتوسط ومنها مصر بالطبع، هى أن يكون للعضو المشارك مجالات محددة للتفاوض حولها وهى الإلغاء التدريجى المتبادل للتعريفات الجمركية ثم الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة الأوروبية، وهنا يتركز الخوف كله حول مستقبل الصناعة المصرية، وهل ستنطوى على المنافسة، وهل ستستطيع غزو الأسواق الأوروبية مثلما ستعمل الصناعة الأوروبية، وعلاقة ذلك بالبطالة واقتصاديات التشغيل، للصناعة المصرية وغيرها من الآثار السلبية .

وتسعى مصر من وراء المفاوضات التى تجرى حول الاتفاق إلى ما يلى :

أ- تطوير وتكثيف التعاون بين الجانبين بما يحقق تقليل التفاوت فى مستويات الدخل بين الطرفين .

ب- المحافظة على المزايا الثنائية التى تحصل عليها مصر من الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى والدول التى تنضم حديثا له .

ج- أن يخصص الاتحاد الأوروبى من خلال

أوسطى بتكلفة أكثر من ٢٥ مليار دولار .

٤- اتفق على إقامة مؤتمر التعاون الاقتصادي الشرق أوسطى فى القاهرة عام ١٩٩٦ وهى قمة ينتظر أن تلعب فيها مصر دوراً كبيراً .

وتجدر الإشارة إلى أن التعاون الاقتصادي الإقليمى الشرق أوسطى يرتبط التقدم فيه، من وجهة النظر المصرية، بالتقدم الذى يحدث على مسار تحقيق السلام الشامل والعدل فى الشرق الأوسط بين إسرائيل وباقي الأطراف العربية التى لم تصل إلى اتفاق بعد، إلى جانب الوصول إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وحسم قضية القدس، وكل ذلك سيأخذ زمناً ليس بالقصير وعموماً فإن ثمار التعاون الاقتصادي الشرق أوسطى لن تظهر بوضوح إلا فى الأجل الطويل، وعلى الاقتصاد المصرى أن يكون متحفزاً، متقدماً نحو الأفضل من الآن .

رابعاً: العلاقات الاقتصادية المصرية فى إطار التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى

ظهرت فكرة «السوق الشرق أوسطية» من ضرورة قيام تعاون اقتصادى إقليمى بين دول ما يسمى بالشرق الأوسط ذلك التعبير غير المحدد^(١)، ومع ولوج محادثات السلام، وفى إطار الاقتصاد السياسى للسلام، وقد اتخذت عدة خطوات على طريق التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى ابتداء من مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤، وانتهاء بمؤتمر عمان ١٩٩٥، وما طرحه المؤتمران من مشروعات مستقبلية مشتركة تحاول أن ترسم خريطة المنطقة اقتصادياً مع دخول القرن الواحد والعشرين، وقد تبارت كل دولة فى طرح آفاق التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى، سواء من خلال القطاع العام أو القطاع الخاص المهم من خلال المشاريع الاقتصادية التى تخدم مصلحة كل دولة من دول المنطقة .

وكل البوادر تشير إلى أن مصر ستلعب دوراً محورياً فى التعاون الاقتصادى الشرق أوسطى، وهناك عدة دلائل على ذلك هي :

١- الموافقة فى مؤتمر عمان على إقامة بنك الشرق الأوسط للتنمية فى مصر برأس مال ٥ مليارات دولار ويكون مقره القاهرة، وتم بالفعل تدبير رأس مال البنك والانتهاى من الدراسة الخاصة، وستشهد الشهور القادمة ظهور البنك إلى حيز الوجود .

٢- كذلك الموافقة على تأسيس مجلس السياحة الإقليمى ورابطة للسياحة والسفر فى الشرق الأوسط وحوض المتوسط ويتضمن المجلس ممثلين حكوميين وآخرين من القطاع الخاص، واتفق أن يكون مقره أيضاً القاهرة .

٣- عرضت مصر ٨٥ مشروعاً استثمارياً فى إطار التعاون الاقتصادى الإقليمى الشرق

ولعل ذلك يعنى أن التطلع إلى المستقبل برؤية استراتيجية أمر ضرورى للملاحقة العصر الذى يوج بالتنافسية والعالمية واتخاذ القرارات فى عالم متغير، وتحقيق الجودة الشاملة كأسلوب للتميز والتفوق، وهو ما يتطلب التحديث فى طريق الإنتاج والاستفادة من الثورة الحديثة فى التطوير والاتصالات والتقنيات والتقدم التكنولوجى وتطوير نظم العمل والإنتاج والتعليم والتدريب لتوفير القوى البشرية والمادية والاقتصادية القادرة على استيعاب تحديات العصر، وحياسة إمكانات المنافسة على المستوى الدولى فى عالم يتحرك نحو التكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية من خلال الجات ومنظمة التجارة العالمية.

نظرة متسقبلية للاقتصاد المصرى

وهذا يعنى أن العَقدَ القادم هو العقد المهم أكثر من أى وقت مضى لتثبيت مرحلة الانطلاق والدفع الذاتى للاقتصاد المصرى. ذلك لأن النظرة المتأنية للماضى والحاضر لتطور المراحل التى مر بها الاقتصاد المصرى بكل سياساتها ومتغيراتها ونتائجها، تشير إلى أن الاقتصاد المصرى مهياً أكثر من أى مرحلة سابقة لكى يحقق الانطلاق الاقتصادى الذى سوف يحقق ارتفاعاً واضحاً فى معدلات التنمية ومستوى من التقدم والإنجاز الاقتصادى الذى ينقل مصر بالفعل إلى مرحلة الريادة الاقتصادية فى الشرق الأوسط بنفس القدر الذى تحملت به مسئولية القيادة السياسية فى السنوات المرتبطة بالسلام وتحركاته وإجراءاته واتفاقاته.

ولعل هذه التوقعات المتفائلة والمستمدة من الواقع وإنجازاته تثير التساؤل حول ما إذا كان الاقتصاد استوفى شروط مرحلة ما قبل الانطلاق الاقتصادى، هل حقق من الإنجازات التى توفر ظروفاً أفضل من التنمية الاقتصادية، ما هى المقومات التنافسية للاقتصاد المصرى، ما

لعل محاولة استشراف المستقبل بالنسبة للاقتصاد المصرى يقتضى إلقاء نظرة تحليلية على الماضى لاستقراء حصاد التجربة المصرية بإيجابياتها وسلبياتها والوصول إلى الحاضر بطموحاته وعقباته والبحث عن الحلول المثلى لتخطى العقبات، والعبور إلى القرن الواحد والعشرين.

وقد تأهب الاقتصاد المصرى واستعد لمواجهة ما يحمله القرن العشرون فى عقده الأخير من تحولات اقتصادية محلية وإقليمية وعالمية وهى تُعتبر بمثابة الخريطة التى تتشكل وتضع الخطوط والملامح الأساسية للتوجهات التى تمثل الركائز التى يجب أن تقوم عليها استراتيجية التنمية للعبور إلى القرن الواحد والعشرين ومواجهة التحديات التى يفرضها هذا القرن، والاقتصاد المصرى لديه القدرة على المزيد من النمو الاقتصادى والتقدم والتطور والديناميكية والتحرر الاقتصادى الذى يكسبه القدرة التنافسية التى تؤدى إلى التميز واقتناص الفرص، ودعم قدرته الذاتية من خلال المزيد من الاعتماد على الذات.

٣٢٨ مليار جنيه، تعاون فيه مع الحكومة القطاعان العام والخاص شمل البنية الأساسية والهيكلية والمجالات الإنتاجية والخدمية وبعد أن كان عبء الاستثمار يكاد يقع على الحكومة والقطاع العام، فقد شارك في حملة القطاع الخاص الذى أخذ نصيبه فى الارتفاع حتى بلغ أكثر من ٥٠٪ عام ١٩٩٥ من إجمالى الاستثمار المنفذ.

وقد واكب كل ذلك تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل وتتابعت آثاره الإيجابية حتى يمكن القول إنه هيا الاقتصاد المصرى إلى جانب ما تحقق من خلال خطط التنمية، لأن تتوافر لديه قوة الدفع الذاتية والظروف والعوامل المطلوبة للانطلاق الاقتصادى، ويدعم ذلك كله حالة التعاطف الكبير من المجتمع الدولى مع مصر لكى تتبوأ مكانا اقتصاديا مرموقا بين الدول فى المستقبل، ويرسخ هذا الانطلاق توافر الإرادة والعزيمة لدى القيادة السياسية من أجل تحقيق هذا الانطلاق، ويضاف إلى ذلك كله، دخول مرحلة السلام الشامل فى الشرق الأوسط إلى نهايتها فى السنوات القليلة القادمة، وبالتالي لا توجد حروب تستنزف الموارد وتقضى على الإنجازات كما كان فى الماضى، بل يوجد آفاق واسعة من التعاون الاقتصادى الإقليمى الشرق أوسطى الذى ستلعب فيه مصر دوراً محورياً بل وقيادياً.

هى الأهداف الاستراتيجية المستقبلية وآلية تحقيقها للعبور إلى مستقبل أفضل ومستوى معيشة أحسن لكل من يعيش على أرض مصر. هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى هذه الرؤية المستقبلية للاقتصاد المصرى.

أولاً: الاقتصاد المصرى وشروط مرحلة ما قبل الانطلاق

لعل من الضرورى التسليم بأن الاقتصاد المصرى وخاصة خلال المرحلة ٨٢/٩٨٣ - ١٩٩٥، قد استوفى شروط مرحلة الانطلاق، حيث استطاع خلال هذه الفترة وضع خطط خمسية متتالية للتنمية تؤدى إلى دعم القدرة الذاتية للاقتصاد المصرى، والاستمرار فى دعم وإصلاح البنية الأساسية المادية والاجتماعية، واعتبار البعد السكانى والمكانى محورا أصيلا من محاورها وقد طبق فى السنوات الخمس من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ برنامج للإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل أعطى فرصا هائلة لتجهيز الاقتصاد المصرى إلى مرحلة الانطلاق الاقتصادى.

ومن خلال الخطط المتتالية، تحقق نوع من التوازن بين القطاعات الاقتصادية واعتماد التنمية الاقتصادية بدرجة أكثر على القطاعات السلعية، بالإضافة إلى دعم قطاعات البنية الأساسية وبخاصة الطاقة والتشييد والنقل والمواصلات والعمل على تصحيح عجز ميزان المدفوعات واقتران التنمية المادية بتنمية حقيقية للعناصر البشرية بتخطيط القوى العاملة والتدريب والتعليم مع تشجيع الاستثمار الخاص المحلى والأجنبى لدعم جهود المشاركة فى التنمية.

وكان لتواصل التنمية واستقرارها طوال حقبة الثمانينيات والسنوات الخمس الماضية فضل تنفيذ برنامج استثمارى ضخمة بلغ حجمه



قطاع البترول يلعب دورا كبيرا في سبيل التنمية الاقتصادية

ثانياً: أهم الإنجازات التي وفرت ظروفاً أفضل للتنمية الاقتصادية

لعل من الضروري ونحن بصدد التأهب للمستقبل، وتحملنا الطموحات إلى غد أفضل، أن نحدد الإنجازات التي يمكن أن نقول إنها وفرت ظروفاً أفضل من أجل إحداث المزيد من التنمية الاقتصادية، وبخاصة أن تلك الإنجازات في الماضي كانت عقبات تعوق وصول الاقتصاد المصري إلى مرحلة الإنطلاق ومن أهمها:

١- التخفيض الكبير في الديون الخارجية المصرية التي كانت أعباؤها وأقساطها تعوق عملية التنمية الاقتصادية، بحيث أصبحت هذه الديون حوالي ٢٧ مليار دولار وفي بعض التقديرات الأخرى ٣٢ مليار دولار بعد أن كانت تتراوح بين ٤٦ مليار دولار و٥٢ مليار دولار في تقديرات أخرى، وهذا يرجع فضلته بالدرجة الأولى إلى الشجاعة والحنكة السياسية التي اتصفت بها القيادة السياسية في

إدارة أزمة الخليج والتعامل معها، وقد كان رد فعل كل من دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية هو إسقاط حوالي ١٤ مليار دولار من الديون المستحقة على مصر، ثم بعد ذلك تم إسقاط الشريحة الأولى والشريحة الثانية في إطار نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل حسب الاتفاق الذي تم مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة الدائنين بنادي باريس.

٢- انخفاض معدل التضخم إلى ٤,٥٪ في نهاية ١٩٩٥ بعد أن كان قد وصل إلى معدلات مرتفعة قبل بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي الجذري الشامل حيث كان عام ١٩٩٠/٨٩ حوالي ٢١,٢٪ (بل وحوالي ٣٤٪ عام ١٩٨٢/٨١) ولا يخفى ما كان يسببه التضخم من آثار سلبية على الاقتصاد المصري وأدائه.

٣- انخفاض عجز الموازنة العامة للدولة إلى ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٥، بعد أن كان ٢٧٪ عام ١٩٩٠/٨٩، بما كان يسببه من آثار سلبية أهمها أنه كان يغذي

الإجراءات فى مجال تحرير الواردات والصادرات من القيود التى كانت تعاني منها ولازال هناك المزيد من الإجراءات والسياسات والاستراتيجيات التى يتم وضعها للتحرير الكامل للتجارة الخارجية المصرية فى ظل الاستعداد للجات وما تسعى إليه من تحرير التجارة العالمية.

٨- تعميق عملية التحول نحو آليات السوق بتحرير معظم أسعار السلع والخدمات، سواء تحرير أسعار السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعى، أو أسعار السلع الصناعية أو أسعار الخدمات كالكهرباء وغيرها، وكذلك تحرير أسعار منتجات قطاع الأعمال العام وأيضا تحرير أسعار الطاقة لتصل إلى مستويات أسعارها العالمية.

ولا شك أن هذا إنجاز كبير فى مرحلة التحول والانطلاق، وبخاصة أنه ارتبط بتحويل الدعم العينى إلى دعم نقدى، والسعى إلى إقامة علاقة متوازنة بين الأجور والأسعار وهو ما يؤدى إلى تحقيق الكفاءة فى تخصيص الموارد، مع مراعاة البعد الاجتماعى، وفى النهاية تحقيق الاستقرار السعري والاقتصادى.

٩- اتُخذت خطوات مهمة نحو الخصخصة وتوسيع الملكية، حيث صدر قانون قطاع الأعمال ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ وطرح عدد من المشروعات اسهمه للبيع فى سوق الأوراق المالية، إلى جانب بيع بعض المشروعات مباشرة للقطاع الخاص، فى إطار برنامج معلن من جانب الحكومة للخصخصة وتوسيع الملكية وقد صدر القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإعطاء دفعة أكبر فى هذا المجال، بإعادة تنظيم سوق المال بما يتواءم مع الفلسفة الجديدة للاقتصاد القومى وتحوله إلى آليات السوق، وقد بدأت بالفعل تنشيط سوق الأوراق المالية وزاد حجم التعامل فى الأوراق المالية وازدادت قدرتها على الاستيعاب إلى حد معقول، مما جعل

العملية التضخمية فى الاقتصاد المصرى ويؤجج من آثارها، بل والأهم أن آلية تمويل عجز الموازنة قد تغيرت بعد فترة طويلة من آلية التمويل التضخمي، إلى آلية تعتمد على مصادر تمويل حقيقية غير تضخمية وأهمها أذون الخزانة.

٤- تحقيق فائض فى ميزان المدفوعات كبير طوال سنوات الإصلاح الاقتصادى حيث بلغ الفائض عام ١٩٩٥ حوالى ٢١٤٠ مليون جنيه بعد أن كان العجز فى ميزان المدفوعات يصل إلى ١٦٤٣ مليون جنيه عام ٨٩/١٩٩٠.

٥- تزامن تحرير سعر الفائدة مع تحرير سعر الصرف، وكان محصلة ذلك استقرار سعر صرف الجنيه المصرى منذ حوالى خمس سنوات وهو ما يؤدى إلى آثار إيجابية على النشاط الاقتصادى، ومن ناحية أخرى اتجه سعر الفائدة إلى الانخفاض، بعد أن زادت المدخرات بالجنيه المصرى، ويعتبر انخفاض سعر الفائدة مؤشرا جيدا نحو التشجيع على المزيد من الاستثمار، من منطلق تخفيض تكلفة الاستثمار.

٦- ارتفاع الاحتياطيات النقدية من العملات الأجنبية إلى أكثر من ١٨ مليار دولار لتغطى الواردات المصرية بحوالى ٢٢ شهرا، وهذا يحدث لأول مرة فى تاريخ الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٥٢ حتى أنه تفوق طبقا لآخر البيانات على الاحتياطى النقدي من العملات الأجنبية فى دول نفطية مثل ليبيا، وسلطنة عمان، وقطر، ناهيك عن مقارنة الوضع بعد أن فقدنا الاحتياطى من الاسترليني البالغ ٤٠٠ مليون جنيه استرليني فى الخمسينيات، والستينيات بسبب ظروف الحرب وعوامل أخرى.

٧- تحقيق إنجازات كبيرة فى مجال تحرير التجارة الخارجية، حيث اتخذت العديد من



الرئيس مبارك والعقيد معمر القذافي وزيرة المدينة العاشر من رمضان

الاستثمار الخاص، حتى الوصول إلى أوائل عام ١٩٩٦ عندما صدرت مجموعة من القرارات التي تعطي دفعة قوية للاستثمار الخاص، حيث سمح رئيس الجمهورية بفتح أبواب الاستثمار بلا حدود للقطاع الخاص عندما ألغى الحد الأقصى لرؤوس الأموال في مجالات الاستثمار مع إسقاط شرط الحصول على الموافقة والاكتفاء بإخطار الهيئة العامة للاستثمار للحصول على الميزات التي يحددها القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ من إعفاءات ضريبية وجمركية.

ومن ناحية أخرى أصدر مجلس الوزراء، في يناير ١٩٩٦ عدة قرارات أخرى في هذا الاتجاه، تتعلق بتنظيم قواعد التصرف في الأراضي الصحراوية المملوكة للدولة بالمجان أو تأجيرها بإيجاز اسمي لإقامة مشروعات استثمارية وإعداد خريطة استثمارية شاملة وقاعدة للمعلومات تتيح التعرف على فرص الاستثمار في مصر لتمكين المستثمرين من اتخاذ القرار المناسب لإنشاء وتشغيل

صانعي القرار يقومون بالإعداد والتجهيز لاتخاذ خطوات أسرع من أجل التعجيل بعملية الخصخصة وتوسيع الملكية، حيث أعلن مع بداية عام ١٩٩٦ على لسان وزير قطاع الأعمال أن الحكومة قررت طرح أسهم ٥٠ شركة بقطاع الأعمال العام لأول مرة، اعتباراً من ١٩٩٦/٢/٣ بهدف الإسراع في برنامج الخصخصة وتوسيع الملكية وتحرير الاستثمارات العامة في القطاعات الخدمية بمجالات النقل والمواصلات والسياحة والزراعة والإسكان والمطاحن، بخلاف ما أعلن قبل ذلك من مجالات أخرى.

١٠- تشجيع الاستثمار الخاص بكافة الوسائل الممكنة والعمل المستمر على تحسين مناخ الاستثمار، لإعطاء دفعة كبيرة لمشاركة القطاع الخاص المصري والعربي والأجنبي في التنمية حتى تكون له الريادة في النشاط الاقتصادي، وقد صدر العديد من القوانين في هذا المجال كان من أهمها القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ المعمول به حالياً لتشجيع

يوفر ظروفًا أفضل لمرحلة الانطلاق نحو المزيد من التنمية الاقتصادية.

وقد يفيد أن نشير إلى أن النمو السكاني عند مقارنته بالنمو الاقتصادي أصبح يولد رقما موجبا للفرق بينهما وخاصة في السنوات الأخيرة ما بعد عام ١٩٩١، حيث بدأ ينمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٥ بحوالي ٤,٧٪ والنمو السكاني كان حوالي ٢,١٪، وبالتالي زيادة صافية في النمو الاقتصادي ٢,٦٪ ولا شك أن ذلك يضيف المزيد من التحسن في مستوى معيشة المواطنين، وهو هدف استراتيجي من أهداف المرحلة القادمة.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن التوازن الذي بدأ يحدث بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي قد أدى إلى زيادة متوسط دخل الفرد في مصر إلى ٩٩١ دولار في السنة مع نهاية عام ١٩٩٥ بعد أن كان حوالي ٦٠٠ دولار منذ خمس سنوات تقريبا، وهذا أيضا من إيجابيات هذه المرحلة.

ثالثا: المفاهيم التنافسية للاقتصاد المصري

لعل من التحديات التي يفرضها القرن الواحد والعشرون، هو الاتجاه نحو العالمية، وتحول العالم إلى قرية صغيرة محدودة الأبعاد متنافسة الأطراف، وقد ساعد على ظهور هذا التحدي التحولات الاقتصادية والتقدم السريع المذهل في تكنولوجيا المواصلات والاتصالات، وتمثل العالمية في نهوض إطار أعمال منظم عابر للقوميات يؤدي إلى عالمية الاقتصاد في إطار من التنافسية الشديدة والمعقدة، وهو ما يستدعي تنمية المزايا النسبية وتطويرها والتي تساعد على اقتناص الفرص والتميز، وإحداث التقدم.

والاقتصاد المصري في توجهاته المستقبلية

المشروعات، بالإضافة إلى تقرير إنشاء مكاتب لخدمة المستثمرين بالمحافظات تكون تحت الإشراف المباشر للمحافظين، ويضاف إلى ذلك تيسير إجراءات الحصول على التراخيص للمشروعات الاستثمارية، وأخيرا اتخاذ قرار تشكيل لجنة لفض المنازعات بين الجهات الحكومية التي تؤثر على الاستثمار، مع ضرورة العمل على سرعة إصدار قانون الاستثمار الموحد.

ولعل استقراء هذه القرارات يشير بوضوح إلى أنه إذا كان القطاع الخاص وصل نصيبه في الاستثمار الإجمالي عام ١٩٩٥ حوالي أكثر من ٥٠٪ فإن الاتجاهات تشير إلى أن القطاع الخاص في مرحلة الانطلاق يخطط لأن يتبوأ مكان الريادة والصدارة في النشاط الاقتصادي وحمل أعباء التنمية الاقتصادية في المرحلة القادمة لتصل نسبة الاستثمار الخاص إلى أن تكون النسبة الغالبة في الاستثمار الإجمالي، عندما تكتمل مرحلة التحول إلى آليات السوق والخصخصة، ذلك لأن من أهم التحديات في المرحلة القادمة هو العمل على زيادة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي، ولن يرفع هذه النسبة إلى الهدف المطلوب إلا تشجيع القطاع الخاص نحو المزيد من الاستثمار ليصل نصيبه مع نهاية هذا القرن إلى ٧٥٪ من الاستثمار الإجمالي على الأقل.

١١- انخفاض معدل النمو السكاني إلى ما يقرب من ٢,١٪ سنويا، وهذا إنجاز لم يحدث عبر تاريخ الاقتصاد المصري منذ عام ١٩٥٢، وقد كان وراء ذلك جهود كبيرة وتداخلت في تحقيقها عوامل كثيرة ليس المجال للتعرض لها، إلا أن الجهود لازالت تكثف لتحقيق المزيد من التقدم في السيطرة على الزيادة السكانية لأن الزيادة السكانية حتى بعد انخفاض معدلاتها لا تزال تلتهم الجزء الأكبر من حصاد التنمية. ولكن معدل النمو السكاني المحقق يعتبر إنجازا

ووصول الاحتياطي من النقد الأجنبي إلى أكثر من ١٨ مليار دولار ليغطي الواردات بأكثر من ٢٢ شهرا، كلها تكون مجموعة من المقومات التنافسية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري في الوقت الحاضر.

٢- أيضا يمكن اعتبار استقرار سعر الصرف وانخفاض سعر الفائدة على الجنيه المصري من المقومات التنافسية للاقتصاد المصري.

٣- مناخ الاستثمار في مصر، والسعي إلى تحسينه وخاصة مع الإشارة إلى الإجراءات الأخيرة بما تحمله من دلالات تتركز في أن مناخ الاستثمار سيكون أحد المقومات التنافسية التي يتمتع بها الاقتصاد المصري بالمقارنة بالكثير من باقي دول العالم وبخاصة النامي.

٤- وفرة العمالة شبه الماهرة، حيث يمتلك الاقتصاد المصري على مستوى منطقة البحر المتوسط أكبر قوة عمل شبه ماهرة بأدنى مستوى أجور، وهذا المقوم إذا ما أحسن استخدامه، وتحسنت إنتاجية عنصر العمل،

يسعى إلى إعادة التوازن الخارجى، حيث إنه إذا كان استبعاد كثيرا من توازنه الداخلى فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، فهو يحتاج بنفس الدرجة وأكثر إلى استعادة توازنه الخارجى وأن يكون على مستوى التنافسية والتحديات التى يفرضها القرن الواحد والعشرون عندما تتحرر التجارة الدولية فى ظل استكمال الجات بعد المهلة المقررة، وعندما تدخل اتفاقيات الشراكة المختلفة مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى حيز التطبيق الفعال المؤثر بل وعندما تتبلور على أرض الواقع مشاريع التعاون الاقتصادى الإقليمى الشرق أوسطى.

وهنا نتساءل ما هى مقومات الاقتصاد المصرى التنافسية؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكن تحديد تلك القومات فى الآتى:

١- لعل الإنجازات الخاصة بتخفيض معدل التضخم، وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وتحقيق فائض فى ميزان المدفوعات



السيراميك المصرى أحد المنتجات المصرية التى تنافس عالميا

ركزنا على قطاع السياحة بآثاره الخلفية والأمامية، فإنه يمكن أن يكون أحد المقومات التنافسية للاقتصاد المصرى وخاصة إذا أخذنا فى الاعتبار ما تملكه مصر من حوالى ٦/١ من آثار العالم، والموقع والمناخ، وغيرهما من المقومات السياحية. ولعل ما يبعث على التفاؤل فيما يتعلق بالمقومات التنافسية للاقتصاد المصرى أن أحد التقارير الدولية، أشار إلى أن مصر ترتبها يأتى عند رقم ٢٧ من بين دول العالم التى تملك مقومات تنافسية قائمة ومحتملة، وهذا التقرير نشر بعد تقييم نتائج المرحلة الأولى من الإصلاح الاقتصادى.

رابعاً: الأهداف الاستراتيجية المستقبلية وآلية تحقيقها

لعل التحليل السابق يشير إلى ضرورة أن يتحدد للاقتصاد المصرى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التى يسعى إلى تحقيقها فى المستقبل والتى تنبع أساساً من المشكلات التى

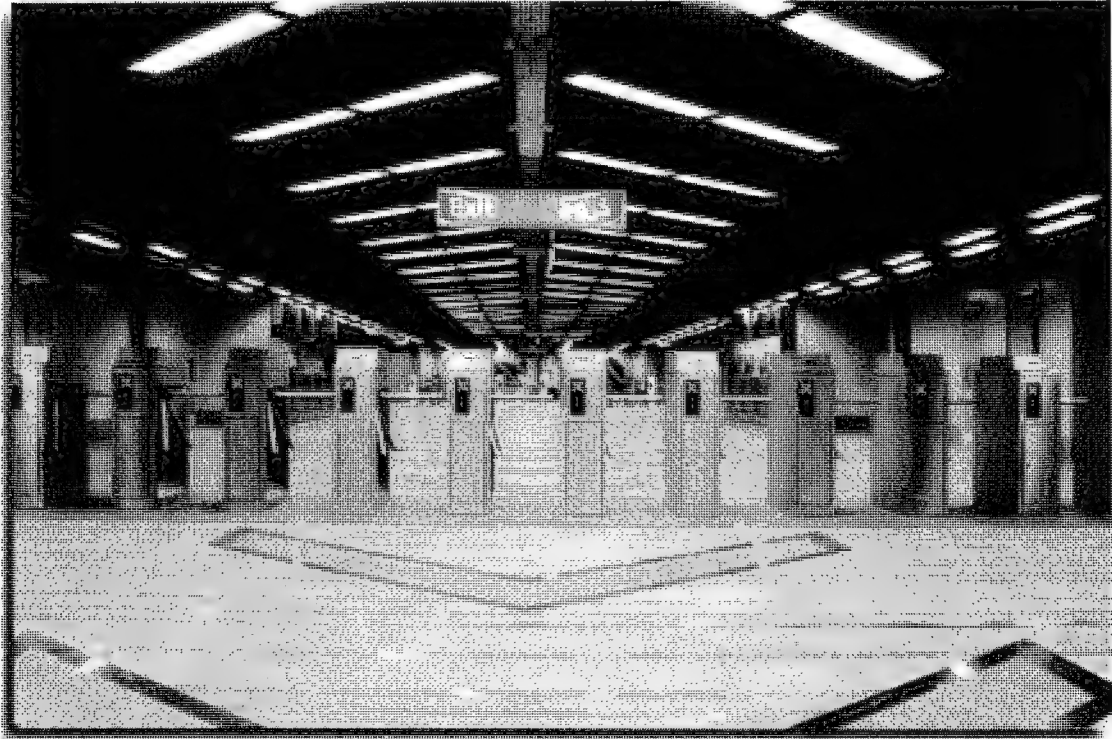
يصبح من المقومات التنافسية المؤثرة والإيجابية لصالح الاقتصاد المصرى بالمقارنة بباقى دول العالم وبخاصة الدول النامية.

٥- تمثل العوامل الطبيعية أحد المقومات التنافسية للاقتصاد المصرى حيث الموقع المتميز، وتوافر الموارد الطبيعية وبخاصة الزراعية.

٦- البنية الأساسية والاتصالات والطاقة، تحولت بعد الجهود التى تبذل من أجل تحسينها وتقويتها إلى حد المقومات التنافسية الهامة التى يمتلكها الاقتصاد المصرى فى الوقت الحاضر.

٧- السوق المحلية مع نمو الناتج المحلى الإجمالى، وبالنظر إلى حجم الواردات، وعدد السكان، يمكن اعتباره أحد المقومات التنافسية للاقتصاد المصرى، لأنه يعتبر سوقاً كبيرة نسبياً خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار احتمالات النمو فى المستقبل.

٨- يمكن اعتبار قطاع الخدمات فى مصر بما يمثله من وزن كبير حيث يتولد منه حوالى ٥٠٪ من الدخل القومى المصرى، وبالتحديد إذا



الأداء في الاقتصاد المصرى، سواء على مستوى الخدمات الحكومية التابعة للوزارات والمحافظات أو الوصول إلى مستوى الجودة الشاملة فى القطاعات الإنتاجية وبخاصة الصناعية، ذلك لأن قطاع الصناعة يتم الإعداد له لكى يكون القطاع المحورى على مستوى قطاعات النشاط الاقتصادى.

٤ - توفير فرص عمل جديدة تزداد سنة بعد أخرى، تبدأ بنحو ٥٥٠ ألف فرصة عمل، ويزداد هذا المعدل سنويا بنحو ١٠٠ ألف فرصة عمل، على أن يتم استيعاب القدر الأكبر من هذه العمالة فى المجالات الصناعية.

٥ - تحقيق المزيد من النجاح والسيطرة على النمو السكانى، ويمكن أن تُحقق هذه الأهداف الاستراتيجية بالوسائل التالية:

أ- الاستمرار فى استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادى الجذرى الشامل، والعمل بأسلوب التخطيط الاستراتيجى.

ب - زيادة نسبة الادخار المحلى إلى الناتج المحلى الإجمالى إلى ٢٥٪ على الأقل حتى يتواءم مع استثمار قومى إجمالى لا يقل عن ٣٠٪ لتحقيق معدل النمو المرغوب الذى يصل إلى ٧٪ خلال خمس السنوات القادمة، وفى أدنى تقدير يصل إلى ٦٪ ليكون ثلاثة أضعاف النمو السكانى.

ج - تحقيق تنمية صناعية بمعدل نمو حقيقى يزيد عن ١٠٪ سنويا خلال الخطة الخمسية القادمة، ليزيد الناتج الصناعى على ضعف ما هو عليه ولتصل الصادرات الصناعية إلى ثلاثة أمثال ما هى عليه.

د - تحسين ورفع الإنتاجية بكافة الوسائل الممكنة.

هـ - الاهتمام بالبحث والتطوير وتخصيص مبالغ كبيرة له، على أن يعمم فى كل الأنشطة وبخاصة الإنتاجية لأن ذلك هو السبيل إلى

يعانى منها فى الوقت الحاضر، وبخاصة مجموعة المشكلات المتعلقة بالاختلالات الهيكلية التى عليه أن يتخلص منها، كذلك تنبع هذه الأهداف الاستراتيجية من التغيرات الإقليمية والعالمية وما تحمله من تحولات وتحديات اقتصادية، على أن يتم ذلك فى إطار استراتيجية للتنمية تسمى المرحلة الأولى منها استراتيجية العبور إلى القرن الواحد والعشرين على أن تمتد باقى مراحلها إلى عام ٢٠٢٠.

ويمكن أن نستلهم بعض هذه الأهداف الاستراتيجية من خطاب السيد رئيس الجمهورية فى مجلس الشعب يوم ١٦/١٢/١٩٩٥، بالإضافة إلى ما أبرزته الموسوعة فى تحليلاتها المختلفة، على أن تكون هذه الأهداف فى إطار المقومات التنافسية التى يتمتع بها الاقتصاد المصرى سواء الحالية أو التى يمكن أن يكتسبها فى المستقبل.

تبلور هذه الأهداف على النحو التالى:

١ - زيادة حصيلة مصر من التجارة الدولية تصديرا سلعيا بما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ واستيرادا أيضا حتى نتمكن من تشغيل الطاقات الإنتاجية الموجودة وإضافة طاقات إنتاجية جديدة، لاستيعاب العمالة الداخلة لسوق العمل سنويا والتى تقدر بحوالى ٥٥٠ ألف عامل.

٢ - تحقيق معدل نمو اقتصادى ليزيد على ثلاثة أمثال معدل النمو السكانى فى الخطة الخمسية القادمة التى تمتد إلى عام ٢٠٠٢، مما يرفع نصيب الفرد من الدخل إلى ١٥٠٪ عن ما هو عليه فى الوقت الحاضر، وهو ما يعنى تحسين أوضاع المواطن المصرى من خلال الارتفاع المطرد فى مستويات معيشته، بما يؤدى إلى زيادة قدرته على العطاء والابتكار والإبداع وتزداد إنتاجيته عموما، ويتم ذلك فى إطار توزيع عادل للدخل القومى.

٣ - إدخال تحسين جوهري فى مستوى



وزيرة الاقتصاد تفقد إحدى المشروعات المستقبلية بالعاشر من رمضان

ط - استمرار التوسع فى مشاريع الإسكان بقدر المستطاع، وتوصيل المياه النقية إلى القرى والتجمعات العمرانية، وتحسين مستوى الخدمات الصحية، وتنفيذ برنامج التنمية الريفية فى جميع القرى.

ى - تركيز الاهتمام بدرجة كبيرة على التدريب المستمر، وتحسين مستوى التعليم، والبرامج التدريبية التى تؤدى إلى إعداد الكوادر والقيادات ذات الكفاءة والمستوعبة للتحولات والتحديات.

ولا يخفى أن تشجيع القطاع الخاص بكل الوسائل الممكنة ليكون القطاع الرائد فى مرحلة الانطلاق الاقتصادى مسألة تسير فى خط متواز مع كل هذه الآليات والأساليب والوسائل وبهذه الاستراتيجية التنموية ذات الأهداف الاستراتيجية، والوسائل، والنظرة المستقبلية التى تتطلع إلى تحديات القرن الواحد والعشرين يمكن للاقتصاد المصرى أن يتبوأ مكانه اللائق فى عالم يموج بالتنافسية والتحولات والتكتلات.

الابتكار والتميز والتفوق المستمر المتجدد، خاصة إذا علمنا أن الدول المتقدمة مثل اليابان تخصص حوالى ٥٠٪ من إجمالى تكاليف إقامة المشروعات للإنفاق على التطوير والابتكار وربط عملية تحديث الجامعات ومراكز البحث العلمى باحتياجات المشروعات للابتكار والتميز.

و - دعم وتنشيط السياحة باعتبارها مصدراً أساسياً للدخل القومى ومجالاً خصباً لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ز - الاستمرار فى تحسين البنية الأساسية وخاصة الارتقاء بشبكة الطرق الحالية وخطوط السكك الحديدية والتليفونات ووسائل الاتصال عموماً بل الأهم هو تعميم نظم المعلومات والحاسب الآلى فى كل المجالات.

ح - زيادة الطاقة الكهربائية المتاحة بما يضمن توفيرها لجميع أوجه الاستخدامات الصناعية والزراعية والمنزلية، مع استمرار واستقرار الطاقة الموحدة.

تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، دور الانعقاد الخاص، القاهرة ١٩٨٥ - ص ٥٨.

١٢- د. عبد المنعم راضي، التخطيط واستراتيجية التنمية حتى سنة ٢٠٠٠، مجلة المدير العربي، العدد ١٩٤، جماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا - القاهرة - أبريل ١٩٨٦ - ص ٢٦.

١٣- د. حمدية زهران، قضية الإنتاج والإنتاجية في مصر وأعباء الديون الخارجية، لقاء العمل السنوى الثاني، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية - الحزب الوطنى الديمقراطى، القاهرة، ١٩٨٧ - ص ٦.

١٤- د. ابراهيم العيسوي، د. محمد على نصار، محاولة تقدير الخسائر الاقتصادية التى ألحقها الحرب العربية الإسرائيلية عقب عدوان يونيو ١٩٦٧، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة ١٩٧٨، ص ٣٤.

١٦- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى لعام ١٩٨٣/٨٢، القاهرة - سبتمبر ١٩٨٣، ص ٦٣ - ٧١.

١٧- د. عبد المعطى البهواش، تطور ديون مصر الخارجية ومؤشراتها من ٧٠ - ١٩٨٤ - مجلة مصر المعاصرة، عدد ٤٠٩، الجمعية المصرية للاقتصاد والسياسة والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٣.

١٨- يمكن الرجوع فى تحليل ذلك إلى: د. عبد المطلب عبد الحميد، دراسة هيكل الأجور والأسعار وآثارها على الاقتصاد المصرى، مرجع سابق ذكره - ص ٨٢ - ٨٤.

١٩- انظر تفاصيل ذلك: د. عبد المطلب عبد الحميد، د. محمد رضا العدل، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر، بحث مقدم لندوة آليات التضخم فى مصر (كتاب)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢.

٢٠- انظر فى ذلك: د. عبد المطلب عبد الحميد، جوانب الإصلاح الاقتصادى فى مصر وتركيا فى مجال التجارة الخارجية، بحث منشور فى المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة - العدد الأول - كلية التجارة، جامعة عين شمس - ١٩٩٤ - ص ٦٥٣ - ٦٦٦.

٢١- انظر فى تفاصيل المرحلتين: د. عبد المطلب عبد الحميد، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، بحث منشور فى مجلد المؤتمر السنوى الثانى لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة ٢١ - ٢٣ ديسمبر ١٩٩٥، ص ٢٢٩ - ٢٣١.

١- هيئة الاستعلامات المصرية، الميثاق الوطنى، الباب الأول. القاهرة ١٩٦٢، ص ٢.

٢- روبرت مابرو (ترجمة د. صليب بطرس) الاقتصادى المصرى ١٩٥٢-١٩٧٢، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ٩٣.

٣- باستثناء قانون الإصلاح الزراعى، يمكننا القول بأن السنوات الخمس الأولى على وقوع الثورة، قد تميزت باتباع نفس النظم والسياسات الاقتصادية السابقة عليها وخاصة تلك التى تستهدف تشجيع القطاع الخاص للقيام بالدور الرائد فى عملية التنمية الاقتصادية.

٤- روبرت مابرو (ترجمة سمير رضوان)، التصنيع فى مصر ١٩٣٩ - ١٩٧٣، السياسة والأداء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨١، ص ٩٤-٩٥.

٥- يمكن الرجوع إلى إيضاح دور وحجم القطاع العام فى النصف الثانى من تلك المرحلة إلى: روبرت مابرو (ترجمة د. صليب بطرس)، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢، مرجع سابق، ص ٩٨ - ٢٠١.

٦- يمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى: د. عبد المطلب عبد الحميد، دراسة هيكل الأجور والأسعار وآثارها على الاقتصاد المصرى (١٩٦٠ - ١٩٨٥) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، ٩٨٨، ص ٦٨ - ٧٥.

٧- انظر إلى: البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد الثانى عشر، العدد الثالث والرابع، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٣٠.

٨- د. غادة محمد الحفناوي، علاقة الشباب والاعتماد المتبادل بين قطاع الزراعة وقطاع الصناعة والتنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٠، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، ١٩٨٦، ص ٥٦ - ٥٧.

٩- انظر فى ذلك د. عبد المطلب عبد الحميد، الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم فى مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٠٢ - ١٠٣.

١٠- د. سعد متولي، تقييم تجربة التخطيط والتنمية بقطاع الزراعة ١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٠، مذكرة خارجية رقم ١٣٠٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة ١٩٨١، ص ٨٧.

١١- مجلس الشورى، سياسات الاستثمارات فى مصر،

٣٠- راجع د. أحمد حمد الله السمان، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ٢٦٦.

٣١- جهاز تخطيط الأسعار، توزيع دخول الأفراد، مذكرة داخلية، القاهرة، ١٩٧٦.

٣٢- د. أحمد حمد الله السمان، مرجع سابق ذكره، ص ٢٧٦ - ٢٧٨.

٣٣- انظر في ذلك:

د. كريمة كريم، الفقر وتوزيع الدخل في مصر، منتدى العالم الثالث، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، يونيو ١٩٩٤، ص ٣٨ - ٤٢.

٣٤- انظر في ذلك أعمال مؤتمر الإصلاح الاقتصادي في مصر وآثاره التوزيعية.

د. جودة عبد الخالق (محرر)، الإصلاح الاقتصادي في مصر وآثاره التوزيعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٣٥- انظر في إيضاح ذلك: د. عبد المطلب عبد الحميد، نمط الاستثمار وتأثيره على البطالة، بحث منشور في كتاب المؤتمر العلمي السنوى الرابع عشر للاقتصاديين المصريين بعنوان الموارد البشرية والبطالة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٩١، ص ١٠٦ - ١٥٤.

٣٦- وزارة التخطيط، متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) الجزء الثانى، القاهرة، ١٩٦٦.

٣٧- د. إبراهيم العيسوى، د. محمد على ناصر، محاولة تقدير الخسائر الاقتصادية التى لحقتها الحرب العربية - الإسرائيلية عقب عدوان يونيو ١٩٦٧، المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين، القاهرة ١٩٧٨، ص ١٠.

٣٨- وزارة التخطيط، تطور الاقتصاد المصرى فى عشر سنوات، القاهرة - أغسطس ١٩٨١.

٣٩- أحمد عبد الغفار المغازى، الأزمة الاقتصادية المصرية (١٩٧٠/٦٩ - ١٩٩٢/٩١) المظاهر والأسباب، الإدارة العامة للنشر، وزارة التخطيط، القاهرة، ١٩٩٣، ص ٦.

٤٠- انظر في ذلك: د. على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما، دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة، ١٩٧٧، ص ٧٨.

٤١- يمكن الرجوع إلى: د. صقر أحمد صقر، الادخار واستراتيجية التنمية فى مصر، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧، ص ٢٠.

٢٢- حيث تكون هذه القطاعات المحرك للتنمية ويكون مؤشر النمو الاقتصادى العام المتحقق فى إطار الهيكل الديناميكي، يمكن الرجوع فى إيضاح ذلك: د. محمد رضا العدل، مؤشرات النمو والتنمية، دراسة تنموية لهيكل الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٥، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨، ص ٢١.

٢٣- انظر فى ذلك: د. على الجريتلى، خمسة وعشرون عاما دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٢١.

٢٤- وردت تلك الأرقام فى: صندوق النقد الدولى، المراجعة الثانية لاتفاقية التثبيت (غير منشور)، ١٩٩٣.

٢٥- انظر فى تحليل هذا الجدول: د. ابراهيم العيسوي، سكان مصر ومشكلاتها الاقتصادية، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ٦ - ٨ مايو ١٩٨٢، ص ٣ - ٣٧.

كذلك انظر: د. أحمد الصفتى، السكان والتنمية وتحدى الثمانينيات، المؤتمر العلمى السنوى السابع للاقتصاديين المصريين، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ٧ - ٢٢.

٢٦- لعل من المفارقات المهمة، أن سكان مصر زادوا خلال المرحلة ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٩٠/٨٩ بحوالى ١٢ مليون نسمة وهى أكبر زيادة للسكان فى المراحل المختلفة التى مر بها الاقتصاد المصرى خلال الفترة محل الدراسة، حيث تمثل حوالى ٣٠٪ من إجمالى الزيادة الكلية للسكان عبر الفترة ١٩٥٢ - ١٩٩٥ كلها، وكفى الإشارة مثلا إلى أن الزيادة السكانية لم تتعد أربعة ملايين نسمة عبر المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ ولعل ذلك قد يكون الدافع لإنشاء وزارة للسكان والأسرة فى التسعينيات للسيطرة بقدر المستطاع على الزيادة السكانية فى مصر وتبطين معدل نموها.

٢٧- أنظر: د. عبد المنعم راضى، مبادئ الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٧٠.

٢٨- روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس) الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ - ١٩٧٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٢٧.

٢٩- جاءت هذه التقديرات فى: د. أحمد حمد الله السمان، توزيع الدخل القومى فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٠، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٦١.

٥٠- حيث لا يمكن اعتبار أن المرحلة ١٩٥٢ - ١٩٦٠ تعاني من قصور ظاهرة التضخم.

٥١- الدكتور عبد المنعم راضى، دراسة عن التضخم فى الاقتصاد المصرى ١٩٦٠ - ١٩٧٤، مرجع سابق ص ١٠٩ - ١١٣.

كذلك الدكتور نبيل الروبى، التضخم فى الاقتصاديات المختلفة، ودراسة تطبيقية للاقتصاد المصرى، مؤسسة الثقافية الجامعية بالاسكندرية ١٩٧٣ - ص ١٨٤.

٥٢- الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، دراسة هيكل الأجور والأسعار وآثارها على الاقتصاد المصرى، مرجع سابق، ص ١٢٤.

٥٣- انظر فى هذا التحليل: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ذكره مباشرة ص ١٢٥.

٥٤- انظر فى تفاصيل هذه العوامل: الدكتور رمزى زكى، مشكلة التضخم فى مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٠، ص ص ٢٨٧ - ٣٤٢.

٥٥- لقد أثبتت هذه النتائج، الدراسة الهامة حول هذه العلاقة. انظر فى تفاصيل ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، الدكتور محمد رضا العدل، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر، فى آليات التضخم فى مصر (كتاب)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية - القاهرة، ١٩٢، ص ص ٣١٦ - ٣٢١.

٥٦- انظر فى ذلك على سبيل المثال: الأستاذ أحمد نصحى، آليات التضخم من خلال التوسع النقدي فى آليات التضخم فى مصر، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ص ٣٠٠ - ٣٠١.

٥٧- انظر فى ذلك: الدكتورة فائقة الرفاعى، آليات التضخم وسياسة سعر الصرف فى مصر فى كتاب آليات التضخم فى مصر، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ص ١٧٦ - ١٧٧.

٥٨- انظر فى ذلك: الدكتورة هناء خير الدين، العوامل الهيكلية ومدى تفسيرها للتضخم فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٨/٨٧، كتاب آليات التضخم، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ص ٩٦ - ٩٧.

٥٩- يمكن الرجوع إلى تفاصيل تلك التغيرات وغيرها إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم فى مصر، ص ص ٨٨ - ١١٨.

٦٠- حيث كانت فروعاً لبنوك أجنبية، أو بنوك مصرية أصحابها أجانب.

٤٢- تجدر الإشارة إلى أن فجوة الموارد المحلية أى الاختلال فى التوازن الاقتصادى له وجهان، الأول هو اختلال التوازن بين الادخار والاستثمار، والاختلال الثانى هو الاختلال بين الصادرات والواردات.

٤٣- والمهم أن يتم استخدام هذه المدخرات فى التنمية ولا تصبح أموالاً معطلة، وأن تدار بكفاءة، حيث تشير بعض التجارب إلى أن بعض الدول حققت معدلات مرتفعة للادخار المحلى حوالى ٢٥٪ إلا أنها عجزت عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

انظر فى إيضاح ذلك: د. هدى السيد، محددات الادخار فى مصر، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٣١، القاهرة - يناير ١٩٩٣، ص ١٠٧.

٤٤- انظر فى تفاصيل ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، دراسة هيكل الأجور والأسعار وآثارها على الاقتصاد المصرى فى الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٨٥ - رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التجارة - جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٨، ص ص ٧٠ - ٧١.

٤٥- انظر فى ذلك: الدكتور عبد المنعم راضى: دراسة عن التضخم فى الاقتصاد المصرى ١٩٦٠ - ١٩٧٤، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٦٧، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير ١٩٧٧ ص ٩٩.

٤٦- باتريك اوبريان (ترجمة خيرى حماد)، ثورة النظام الاقتصادى فى معرض المشروعات الخاصة إلى الاشتراكية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٠، ص ص ٣١٣ - ٣١٧.

٤٧- بلغت نسبة المعاناة على المستوى القومى عام ١٩٨٢/٨١ حوالى ٤١/٦٪. ويمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، اختلال العلاقة بين الأجور والأسعار وأثرها على مستوى معيشة كاسبى الأجور فى مصر (بحث)، منشور فى مجلة مؤتمر الأسعار والدخول فى مصر المؤتمر العلمى السابع، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مارس ١٩٩٠، ص ٣٦.

٤٨- كانت من أوائل الدراسات العلمية فى مصر التى أبرزت بشكل واضح هذه المساوئ، رسالة الماجستير المقدمة من: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، الجوانب الاقتصادية لسياسة الدعم فى مصر - مكتبة كلية التجارة - جامعة عين شمس ١٩٨٢، ص ص ١٨٨ - ٢٠١، وكذلك ص ص ٤٣ - ٤٥.

٤٩- يمكن الرجوع إلى تفاصيل تلك المقاييس إلى: الدكتور سهرى أبو العينين، مؤشرات التضخم فى الاقتصاد المصرى فى فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات، مذكرة خارجية رقم ١٥٨٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، إبريل ١٩٩٠، ص ٥ - ٣٦.

٧٤- البنك المركزي المصري، التطورات النقدية والمصرفية والمالية، المجلة الاقتصادية المجلد الرابع والثلاثون، العدد الأول، القاهرة ١٩٩٥، ص ٧.

٧٥- البنك المركزي المصري، مرجع سابق ذكره مباشرة، ص ٨.

٧٦- معبد على الجارحي، مرجع سابق ص ٢٢، ٢٥.

٧٧- يمكن الرجوع في تفاصيل ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، بحث منشور في مجلد المؤتمر السنوي الثاني لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة، ديسمبر ٩٩٥. ص ٢٤٢-٢٤٧.

٧٨- الدكتور محمد فخرى مكي، التغيرات الهيكلية في ميزان المدفوعات المصري. ١٩٥٢ - ١٩٧٦، المؤتمر العملي السنوي الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨، ص ٣-٦.

٧٩- يمكن الرجوع إلى: الدكتور عادل محمد المهدي، تحليل السياسات الملائمة لميزان المدفوعات في التسعينات، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة ١-٣ ديسمبر ١٩٩٠، ص ٣-١٢.

٨٠- باستثناء الفترة ١٩٥٢ - ١٩٥٥ حيث تراوحت النسبة من ٩٠ - ٨٥٪ من إجمالي الصادرات بسبب الحرب الكورية وارتفاع أسعار تصدير القطن العالمية، انظر في ذلك: الدكتور محمد فخرى مكي، مرجع سابق ذكره، ص ٥.

٨١- أنظر في تفصيل ذلك: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، جوانب الإصلاح الاقتصادي في مصر وتركيا في مجال التجارة الخارجية، بحث منشور في المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول القاهرة، ١٩٩٤ ص ٢٨.

٨٢- انظر الدكتور فخرى مكي، مرجع سابق ذكره، ص ٧.

٨٣- الأرقام محسوبة من: البنك الأهلي المصري، النشرة الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ١١٢.

٨٤- انظر في تفاصيل ذلك: الدكتور جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية إلى التعاون اللامتكافئ، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٨٥.

٦١- كان رد فعل قناة السويس، أن قامت المراكز الرئيسية لفروع البنوك الإنجليزية والفرنسية في مصر بإعطائها تعليمات مباشرة بعدم تمويل محصول القطن، وكان رد حكومة الثورة هو تمصير تلك البنوك.

٦٢- معبد على الجارحي، التطورات والسياسات النقدية في مصر ١٩٥٠ - ١٩٨٢، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٩٦، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، أبريل ١٩٨٤، ص ١١.

٦٣- الذي كان يقوم بدور البنك المركزي حتى هذه اللحظة، البنك الأهلي المصري.

٦٤- د. أحمد على دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدي واقتصادي عالمي جديد، مكتبة مبدولي، القاهرة، ١٩٨٩، ص.

٦٥- حيث لم يسر التخصيص على القطاع الخاص الذي تضاعف دوره في هذه المرحلة. انظر في ذلك: د. عبد المطلب عبد الحميد، محاضرات في النظام المصرفي المصري، (محاضرات للدراسات العليا)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ١٩٩١، ص ١٦.

٦٦- انظر في ذلك: معبد على الجارحي، التطورات والسياسات النقدية في مصر ١٩٥٠ - ١٩٨٢، مرجع سابق ذكره، ص ١٣.

٦٧- انظر في ذلك: البنك المركزي المصري، دور البنوك في مصر مع بداية الثمانينات، (دراسة) المجلة الاقتصادية، من المجلد الثالث والعشرين، العدد الرابع، القاهرة ١٩٨٣، ص ٤٧٧.

٦٨- أنشئ بقانون خاص ثلاثة مصارف إسلامية أولها بنك ناصر الاجتماعي، و ثانيها بنك فيصل الإسلامي، وثالثها المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، وقد أنشئ أيضاً بنك الاستثمار القومي عام ١٩٨٠ بقانون خاص.

٦٩- تغير اسمه بعد ذلك إلى بنك التنمية الصناعي المصري.

٧٠- معبد على الجارحي، مرجع سابق ذكره، ص ١٥.

٧١- البنك الأهلي المصري، الجهاز المصرفي .. المشاكل وسبل العلاج، (دراسة)، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد الثاني والأربعون، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٣٠٢.

٧٢- البنك المركزي المصري، التطورات النقدية والمصرفية والمالية، المجلة الاقتصادية المجلد الثلاثون، العدد الرابع، القاهرة ٨٩/ ١٩٩٠، ص ٥٨٨.

٧٣- البنك الأهلي المصري، الجهاز المصرفي .. المشاكل وسبل العلاج، مرجع سابق ص ٣١٧.

٩٤- هذه الأرقام مأخوذة ومحسوبة من: البنك المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

٩٥- انظر في تحليل تلك الحقبة: د. اسامة الغزالي حرب، موقع القطاع الخاص من أيديولوجية النظام السياسي في مصر ١٩٥٢ - ١٩٨٨ (بحث)، المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٩.

٩٦- انظر فى ذلك: د. عبد المنعم راضي، مبادئ الاقتصاد، مكتبة عين شمس، القاهرة ١٩٨٨، ص ١٤٣ - ١٥٠.

٩٧- المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية، كما هو وارد فى: د. سيد عبد المولى، دور الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية الصناعية فى مصر خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧، مصر المعاصرة، العددان ٤١٣ - ٤١٤ يوليو - أكتوبر ١٩٨٨، ص ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

٩٨- انظر فى ذلك: د. على السلمي، إدارة القطاع العام المصري، مكتبة الإدارة الجديدة، مكتبة غريب، القاهرة، ص ص ٤٤ - ٤٥، ص ٩٥ - ٩٦.

كذلك انظر: رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الدولة للتنمية الإدارية، مركز معلومات القطاع العام، القطاع العام فى مصر ٨٢/٨٣ - ٨٧/٨٨، القاهرة، ١٩٨٩.

٩٩- جاءت فى: د. صلاح زين الدين، تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر، المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة ٩٩١، ص ٦.

١٠٠- رئاسة مجلس الوزراء، مركز معلومات القطاع العام، القطاع العام فى عشر سنوات، القاهرة، ١٩٩١.

١٠١- هذه المعلومات والبيانات تم الحصول عليها من: المكتب الفنى لوزير قطاع الأعمال العام، دليل الإجراءات والإرشادات العامة لبرنامج الحكومة لتوسيع قاعدة الملكية، وإعادة الهيكلة وحوافز العاملين والإدارة، الجزء الأول، القاهرة، يناير ١٩٩٣.

١٠٢- انظر فى علاقة الخصخصة بسوق الأوراق المالية: د. عاطف حسن النقلى، الخصخصة وسوق الأوراق المالية فى مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٥٨.

١٠٣- د. ابراهيم العيسوي، نظرة تنمية لمسألة بيع القطاع العام المصري، (بحث) المؤتمر الثالث عشر

٨٥- يمكن الرجوع فى تفاصيل ذلك: الدكتور عبد الرحمن يسرى أحمد، استعراض وتحليل تطورات التجارة الخارجية المصرية خلال ربع قرن (١٩٥٠ - ١٩٧٥)، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٣٧١، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، يناير ١٩٧٨، ص ص ١١١ - ١١٣.

٨٦- حسب الأرقام والنتائج من: البنك الأهلى المصرى، النشرة الاقتصادية، مرجع سابق ذكره ص ١٢١.

٨٧- حتى أعلن رئيس الجمهورية بكل الاعتزاز أن مصر أصبحت ليست فى حاجة إلى الاقتراض من العالم الخارجى إلا فى أضيق الحدود وبالصورة التى تمليها المصلحة الاقتصادية العليا.

٨٨- مجلس الشورى، ميزان المدفوعات المصرى ١٩٥٢ - ٨٢/١٩٨٣، تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية، القاهرة ١٩٨٤، ص ١٣٨.

٨٩- مجلس الشورى، سياسات سعر الصرف، تقرير لجنة الشئون الاقتصادية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ١٦.

٩٠- من الدلائل التى تؤكد ذلك، أن أول موازنة تطبق فى تاريخ مصر الحديث ظهرت عام ١٨٨٠ فى أعقاب توقف الخديوى إسماعيل عن دفع فوائد الدين العام عام ١٨٧٦. انظر فى تفاصيل ذلك: الدكتور منيس أسعد عبد الملك، اقتصاديات المالية العامة، مطبعة مخيمر، القاهرة، ١٩٧٥، ص ص ٣٠٠ - ٣٠٣.

٩١- انظر فى ذلك: الدكتور محمد حلمى مراد، مالية الدولة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٩، ص ص ٣٣١ - ٣٣٣.

٩٢- يمكن الرجوع فى ذلك إلى: الدكتور عبد المطلب عبد الحميد، الدكتور محمد رضا العدل، عجز الموازنة العامة والعملية التضخمية فى مصر، فى آليات التضخم فى مصر، (كتاب)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٣٠١ - ٣١١.

٩٣- أشار الكثير من الدراسات إلى اختلال الهيكل الضريبى، انظر فى ذلك على سبيل المثال: الدكتور محمود عبد الفضيل، تحليل الهيكل الضريبى فى مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ - ١٩٧٧ دراسة تحليلية، المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٣ - ٢٥ مارس ١٩٧٨، ص.

كذلك انظر: الدكتور مدحت العقاد، تقييم للنظام الضريبى المصرى، بحوث مؤتمر السياسة الضريبية والتنمية بين الواقع وآفاق المستقبل، الجمعية المصرية للإدارة المالية، القاهرة، أكتوبر ١٩٩٠، ص ص ١٠١ - ١٠٤.

السوق الشرق أوسطية» بحث منشور في المجلة العلمية
لمعهد البحوث والدراسات العربية، العدد ٢١، جامعة
الدول العربية، القاهرة، ١٩٤٤، ص ٣-٧.

للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد
السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، ١٩٨٨، ص
٢٧.

١٠٤- انظر في ذلك: مجلس الشورى، سياسات سعر
الصرف، تقرير لجنة الشئون الاقتصادية، القاهرة،
١٩٨٦، ص ١٦-١٨.

١٠٥- د. عبد الرحمن يسرى، قضايا اقتصادية معاصرة،
الدار الجماهيرية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٩٥،
ص ١٥٩.

١٠٦- انظر في ذلك: World Bank, Country Brief
(Egypt), Washington, 1992.

١٠٧- انظر: روبرت مابرو (ترجمة صليب بطرس)،
الاقتصاد المصري ١٩٥٢ - ١٩٧٢، الهيئة المصرية
العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص ١٤٣.

١٠٨- د. عبد الرحمن يسرى، مرجع سابق ذكره، ص
١٦٠.

١٠٩- وصل عدد الدول الموقعة على الاتفاقية بعد ذلك
١٢٨ دولة. انظر في ذلك: د. عبد المطلب عبد
الحמיד، آلية تعامل القيادات الإدارية مع التحولات
الاقتصادية للقرن الواحد والعشرين، (بحث)، ضمن
كتاب المؤتمر الثانى لأكاديمية السادات للعلوم الإدارية،
القاهرة، ديسمبر ١٩٩٥، ص ٢٣٣-٢٣٤.

١١٠- انظر في ذلك: GATT: What it is, What it
Does? Geneva, GAAT 1991. GATT, The Re-
sults of the Uruguay Round of Multilateral
Trade Negotiations: The Legal Texts, Geneva,
GATT Secretariat, 1994.

١١١- انظر في التعريف منظمة التجارة العالمية: د. عبد
المطلب عبد الحميد، منظمة التجارة العالمية، المفهوم
والمضمون والآلية، (محاضرة)، القاهرة، ١٩٩٥،
ص ١-١٥.

١١٢- انظر في تفاصيل ذلك: د. جودة عبد الخالق، مصر
والجأت ١٩٩٤ نظرة استطلاعية، ورقة مقدمة لمؤتمر
«انعكاسات دورة أوجواي على الدول العربية» مؤتمر
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة، ١٣-١٥ يناير ١٩٩٦، ص ٣-٤.

١١٣- يمكن الرجوع في ذلك إلى: السفير رءوف غنيم،
الشراكة المصرية - الأوروبية، ملحق الأهرام
الاقتصادى (كتيب)، القاهرة، ١٧ يوليو ١٩٩٥، ص
١-٨.

١١٤- انظر في إيضاح ذلك: د. عبد المطلب عبد
الحמיד، «إعادة بناء السوق العربية المشتركة في مواجهة

المحتويات

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٤٣	الاجور والاسعار والتضخم والدعم	٧	تطور النظم والسياسات الاقتصادية
٤٣	أولا : اتجاهات العلاقات بين الأجور والأسعار	٨	خلال المرحلة ١٩٥٢-١٩٩٥
٤٨	ثانيا : التضخم فى مصر وأسبابه	١٠	أولا : مرحلة إعادة التوزيع
٥٤	ثالثا : الدعم العينى والدعم النقدى	١٢	ثانيا : مرحلة التخطيط الشامل
٥٧	الجهاز المصرفى والسياسة النقدية	١٣	ثالثا : مرحلة اقتصاديات الحرب
٥٧	أولا : الملامح الأساسية للجهاز المصرفى وآليات العمل	١٣	رابعا : مرحلة الانفتاح الاستهلاكى
٧٠	ثانيا : اتجاهات السياسة النقدية وتوجهاتها	١٥	خامسا : مرحلة العودة للتخطيط
٧٥	ميزان المدفوعات وسياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف	١٧	والانفتاح الإنتاجى
٧٥	أولا : أداء ميزان المدفوعات	١٩	سادسا : مرحلة الإصلاح الجذرى الشامل
٨٤	ثانيا : سياسات التجارة الخارجية وسعر الصرف	١٩	التنمية الاقتصادية ومستويات الدخل
٨٨	الموازنة الحكومية والسياسة المالية	١٩	خلال المراحل المختلفة
٨٩	أولا : تطور نظام الموازنة العامة للدولة	٢٢	أولا : معدلات النمو الاقتصادى
٩٣	ثانيا : تطور إجمالى الموازنة العامة للدولة	٢٢	ومتوسط دخل الفرد
٩٨	ثالثا : تطور عجز الموازنة العام ومصادر تمويله	٢٦	ثانيا : العلاقة بين معدلات النمو
١٠٢	رابعا : اتجاهات السياسة المالية وتوجهاتها	٢٧	الاقتصادى ومعدلات النمو
١٠٤	القطاع العام والتخصيصية	٣٠	السكانى
١٠٤	ومرحلة التحول	٣٢	ثالثا : توزيع الاستثمارات على القطاعات
١٠٥	أولا : مؤشر قيادة القطاع العام والخاص	٣٢	الاقتصادية
١٠٧	لعملية التنمية	٣٩	رابعا : مساهمة القطاعات الاقتصادية فى
	ثانيا : مؤشرات أداء القطاع العام قبل تطبيق برنامج التخصيصية		الناتج المحلى الإجمالى
			خامسا : توزيع الدخل
			سادسا : الفكر التنموى
			الاستهلاك والاستثمار والادخار وفجوة
			الموارد المحلية
			أولا : الاستهلاك والاستثمار وفجوة
			الموارد المحلية
			ثانيا : الادخار المحلى الإجمالى وفجوة
			الموارد المحلية

الصفحة	الموضوع
١٠٩	ثالثا : حجم القطاع العام قبل البدء فى برنامج التخصيصية
١٠٩	رابعا : برنامج التخصيصية وتوسيع الملكية
١١٣	خامسا : أهداف عملية التخصيصية وتوسيع الملكية
١١٤	سادسا : سياسة التخصيصية وتوسيع الملكية
١١٤	سابعا : المشكلات التى تواجه تطبيق برنامج التخصيصية
١١٧	العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد المصرى
١١٩	أولاً : علاقة الاقتصاد المصرى بمنظمات التمويل الدولية
١٢٥	ثانيا : علاقة الاقتصاد المصرى بالجهات
١٢٩	ثالثا : العلاقات الاقتصادية الدولية المصرية فى إطار الشراكة
١٣٣	رابعا : العلاقات الاقتصادية المصرية فى إطار التعاون الشرق أوسطى
١٣٤	نظرة مستقبلية للاقتصاد المصرى
١٣٥	أولاً : الاقتصاد المصرى وشروط مرحلة ما قبل الانطلاق
١٣٦	ثانيا : أهم الازعاجات التى وفرت ظروفا أفضل للتنمية الاقتصادية
١٣٩	ثالثا : المقومات التنافسية للاقتصاد المصرى
١٤١	رابعا : الأهداف الاستراتيجية المستقبلية وآلية تحقيقها

رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور سمير سرحان

أستاذ الأدب الانجليزي
كلية الآداب - جامعة القاهرة
رئيس الهيئة المصرية العامة للكتاب

مجلس التحرير

م. سعد أحمد هجرس

نقيب الزراعين

أ.د. مصطفى طه حجاج

خبير إعلامي ومستشار وزير الإعلام
وزارة الإعلام

أ. سمير غريب

كاتب وناقد
ورئيس صندوق التنمية الثقافية
وزارة الثقافة

أ.د. أحمد على مرسى

أستاذ الأدب العربي والأدب الشعبي
رئيس قسم اللغة العربية سابقا
كلية الآداب جامعة القاهرة

أ.د. عبد الحليم نور الدين

أستاذ الآثار المصرية القديمة
كلية الآثار - جامعة القاهرة
أمين عام المجلس الأعلى للآثار

أ.د. على الدين هلال

عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة
وأمين عام المجلس الأعلى للجامعات

أ.د. عبد المنعم راضى

رئيس قسم الاقتصاد
كلية التجارة
جامعة عين شمس

أ.د. السيد السيد الحسينى

استاذ الجغرافيا الطبيعية
وكيل كلية الآداب - جامعة القاهرة

أ.د. حسن محمد عبد الشافى

وكيل أول الوزارة - رئيس قطاع الخدمات
وزارة التربية والتعليم

أ. عبد الرحمن أحمد عقل

خبير فى مجال الصناعة ومساعد رئيس التحرير
ورئيس القسم الاقتصادى - جريدة الأهرام

المراجعة

الأستاذ : عبدالجليل حماد
وكيل وزارة التربية والتعليم

شكر وتقدير

لكل من شارك فى أعمال التحرير من السادة
أعضاء هيئة التدريس بكليات الآداب وكلية
الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة
وكلية التجارة جامعة عين شمس .

Eastern Edition

Series

WORLD BOOK INC